عين على الأقصى



مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

تقرير توثيقي
يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى
والتفاعل معه
ما بين 2016/8/1 و 2017/8/1

تصدره مؤسسة القدس الدّولية
في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى
التقرير الحادي عشر

عينٌ علَى الأقصَى

التقرير الحادي عشر

عين على الأقصى

تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على الأقصى والتفاعل معه

ما بين 2016/8/1 و 2017/8/1

المشاركون في إعداد التقرير

(وفق ترتيب الفصول)

براءة درزي

هشام يعقوب

علي إبراهيم

ربيع الدنان

مراجعة وتحرير

هشام يعقوب



مؤسسة القدس الدولية

قسم الأبحاث والمعلومات

آب/أغسطس 2017



المحتويات

مقدمة التقرير

أعادت المحاولة الإسرائيليّة لفرض وقائع جديدة في الأقصى بعد عملية «اشتباك الأقصى» في 2017/7/14 المسجدَ إلى صدارة المشهد الإعلاميّ والجماهيريّ؛ وشكّلت هذه المحاولة نموذجًا مصغَّرًا عن طبيعة المواجهة في الأقصى: احتلال يستغلّ أيّ ظرفٍ وفرصةٍ لفرض سيادته الكاملة على الأقصى، وتصدٍّ فلسطينيّ بدعم جماهيريّ خارجيّ موسميّ لمخططات الاحتلال. حضرت الجهود الشعبيّة والإعلامية في صميم هذه المواجهة، وغابَ الجهد الرسميّ السياسيّ عربيًّا، وإسلاميًّا، ودوليًّا، ولكنّ هذا الغياب الرسميّ رغم أنّه يؤدّي إلى فقدان الأقصى إحدى أوراق الضغط، إلا أنّه أبرزَ بوضوح لا لَبْس فيه أنّ الضغط الشعبي الفلسطينيّ، والعربيّ، والإسلاميّ، والدوليّ حاسم في تقرير مصير المسجد الأقصى، ومنع الاحتلال من فرض رؤيته على المسجد.

نجح المقدسيون ومعهم الفلسطينيون في كلّ مناطق وجودهم، وخلفهم الجماهير التي هبّت في عشرات بلاد العالم في كسر إرادة الاحتلال، ودفعه للتراجع مرحليًّا، ولكنّ هذا الانتصار وإنْ كان محدودًا في الزمان والمكان إلا أنه يفتح باب التساؤل: كيف يمكن استثماره؟ وكيف يمكن تأسيس حركة تفاعل دائمة مع الأقصى بما يمنع الاحتلال من الاستفراد به وبروّاده؟

لم تحقق هبة نصرة الأقصى هدفها في هزيمة الاحتلال، ودفعه إلى التراجع عن إجراءاته التي حاول فرضها بعد 2017/7/14 وحسب، بل حققت مكسبًا في فتح الأعين على حقائق صادمة في واقع تهويد الأقصى، فقد كان العام المنصرم من 2016/8/1 إلى 2017/8/1 عامًا حافلًا بالاعتداءات على الأقصى: تهويد مستمر، وسعي إسرائيليّ حثيث لفرض السيادة الكاملة على المسجد، واقتحامات تتجه لتصبح أمرًا واقعًا في ظلّ إزاحة جُلّ العراقيل التي تعترض تدفقها، وحفريات يتبنّاها علنًا أعلى الهرم السياسيّ في دولة الاحتلال بعدما لجأ إلى سياسة المراوغة في تبنّيها في السنوات الماضية خوفًا من ردة فعلًا تشبه تلك التي هزّت أركان الاحتلال عقب افتتاح رسميّ لنفق في الحائط الغربيّ أسفل الأقصى في أيلول/ سبتمبر 1996 في عهد نتنياهو، رئيس الحكومة آنذاك.

في تقريرنا السنويّ الحادي عشر «عين على الأقصى» نسلِّط الضوء على خطورة الأشواط التي قطعها الاحتلال لتهويد المسجد الأقصى، وفيه رسالة إلى كلّ من تحرّك نصرة للأقصى، ورفضًا لأيّ واقع احتلاليّ جديد: إنّ جهودكم اليوم مُجدية في كبح جماح آلة التهويد الإسرائيليّة للأقصى، ولكنّ هذه الجهود إنْ غابتْ أو ضعفتْ فإنّ الاحتلال سيرسّخُ واقعًا يتحكم فيه بالمسجد بصورة تجعل جهود استعادته في غاية الصعوبة، وإنّ الجهود المُشرِّفة التي بُذلت لمنع الاحتلال من فرض وقائع جديدة بعد 2017/7/14 هي حُجّة على الجميع بأنّ بوسعهم فعل الكثير لنصرة الأقصى بعيدًا عن الموسميّة، والعشوائيّة في العمل.

لقد رصدنا في تقريرنا هذا حجم التراجع الكارثيّ في المواقف الرسميّة العربية والإسلامية المتعلقة بالأقصى، فجامعة الدول العربية اجتمعت بعد انتهاء أزمة محاولة الاحتلال فرض وقائع جديدة في الأقصى بعد 2017/7/14، وعلى نهجها سارت منظمة التعاون الإسلامي وأخطر ما يمكن استخلاصه في هذا الشأن هو أنّ لدى غالبية الحكومات العربية والإسلامية استعدادًا للتنازل عن حق الأمة بالأقصى، أو على الأقل التنحّي جانبًا وترك الأقصى وحيدًا يواجه مصيره، وهو ما يجب أن تتنبّه له الشعوب والمنظمات الأهلية والشعبية العربية والإسلامية، وتسعى إلى تكثيف جهودها في اتجاهيْن: الأول هو الضغط على الحكومات للقيام بواجبها ورفع سقف موقفها المناصِر للأقصى، والثاني هو التكامل والتنسيق من أجل تشكيل جبهة دعم بديلة للأقصى والمجتمع المقدسي.

محرّر التقرير
هشام يعقوب

عين على الأقصى

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه
ما بين 2016/8/1 – 2017/8/1

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًّا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير الحادي عشر في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى ما بين 2016/8/1 و2017/8/1. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والأمني والديني والقانوني.

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال مدة الرصد، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق تواجدهم، وأعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

خامسًا: التوصيات.

الفصل الأوّل: تطوّر فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

لا يمكن الحديث عن التّطور في فكرة الوجود اليهودي في مدّة الرصد من دون الحديث عن عملية «اشتباك الأقصى» التي نفّذها ثلاثة شبان من فلسطينيّي الأراضي المحتلة عام 1948 يوم 2017/7/14 عند باب الأسباط في السور الشمالي للمسجد الأقصى. فالعملية التي أدت إلى قتل اثنين من جنود الاحتلال أتبعتها سلطات الاحتلال بمجموعة من الإجراءات التي أسمتها أمنيّة، وكان أبرزها تركيب بوابات إلكترونية على أبواب المسجد، قالت الكثير عن نظرة المستويين السياسي والأمني إلى الأقصى.

فحتى 2017/7/17، تاريخ فتح المسجد بعد إغلاقة ثلاثة أيام وتركيب بوابات على أبوابه، كان الاحتلال على مختلف مستوياته يتصرّف انطلاقًا من أنّه صاحب السيادة على الأقصى، ليس في التصريحات التي يطلقها مسؤولوه وحسب، بل في فرض القيود العمرية والجغرافية على المصلين وفي إبعاد المرابطين والمرابطات عن المسجد أيضًا وغير ذلك من الممارسات التي تشكّل الترجمة العملية للسيادة. لكنّ رفض المقدسيين الدخول عبر البوابات والإصرار على إزالتها مع غيرها من الإجراءات التهويدية المستحدثة بعد 2017/7/14 وضع الاحتلال بين فكّي كماشة: فإزالة الإجراءات يعني أنّ السيادة ليست له؛ أما إبقاؤها فسيضعه أمام احتمالات تفجّر الوضع أمنيًا. ولذلك، حاول الموازنة بين الخيارين عبر إزالة بعض الإجراءات والإبقاء على أخرى حتى لا تضيع السيادة ولا ينفرط عقد الأمن، لكنّه كان مضّطرًا إلى التراجع أمام حالة الضغط التي شكلها المقدسيّون ومن ساندهم من فلسطينيّي الأراضي المحتلة عام 1948 ما جعله يخرج خاسرًا في معركة السيادة، أمّا خسارته في معركة الأمن ففيها تفصيل ليس هنا مجال بحثه.

1. المستوى السياسي:

على الرغم من المساعي الإسرائيلية إلى تثبيت وقائع جديدة في الأقصى تقدم كحقائق لا يمكن تغييرها، لم ينفكّ رئيس حكومة الاحتلال يكرر لازمة التمسك بالوضع القائم وعدم وجود نية لتغييره، وإن كان هذا التصريح يكاد لا ينفصل عن تصريح آخر يفيد بالتمسك بالسيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى وعدم وجود نية للتنازل عنها. وبقراءةٍ في هذين التصريحين المتناقضين في الظاهر يمكن الاستدلال على الوضع القائم كما يقصده الإسرائيلي ويحاول تسويقه وفرضه على قاعدة أنّ السيادة على الأقصى هي لدولة الاحتلال، وما عدا ذلك هو تفاصيل يمكن حلّها ضمن هذا الإطار.

وكان واضحًا حرص المستوى السياسي على استحضار الأقصى في كل مناسبة، ولا سيما في الاحتفالات اليوبيلية بما يسميه توحيد القدس، من التصريحات التي أكّدت «بقاء الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية» وفستان وزيرة الثقافة في مهرجان كان السينمائي، إلى جلسة الحكومة الخاصة بالمناسبة في أنفاق البراق بما تحمله من رسائل سياسية حول السيادة أسفل المسجد وعلى حائط البراق بانتظار أن تصبح السيادة إسرائيلية كاملة على سائر المسجد.

توزّعت تصريحات المستوى السياسي بخصوص الأقصى ضمن مسارين: الأول هو تأكيد السيادة الإسرائيلية على كامل المسجد والآخر هو التمسك بالوضع القائم وعدم وجود نيّة لتغييره. ومع عملية "اشتباك الأقصى" تأكد هوس سلطات الاحتلال بتثبيت السيادة الإسرائيلية على الأقصى وبإحداث المزيد من التغييرات في الوضع القائم فيه عبر إجراءات تهويدية سمّاها أمنية

ولعلّ عملية «اشتباك الأقصى» أظهرت هذا السعي السياسي الإسرائيلي الدؤوب لإحكام السيادة على المسجد من بوابة الأمن عبر فرض المزيد من الإجراءات التهويدية المتمثلة في البوابات الإلكترونيّة وكاميرات المراقبة والتفتيش اليدوي وغيرها. ولم يُخفِ المستوى السياسي خيبته من الخسارة التي لحقت بـ «السيادة الإسرائيلية» على الأقصى بعدما أجبره المقدسيون على إزالة معظم التغييرات التي أحدثها في المسجد بعد العملية.

على صعيد الاقتحامات السياسية، ظلّ رئيس حكومة الاحتلال متمسكًا بقرار حظرها ولكنه استجاب لضغوط اليمين ولعضو «الكنيست» يهودا غليك الذي قدم التماسًا إلى المحكمة العليا للبتّ في الموضوع. لكن الاقتحامات التي كان مقررًا استئنافها في 2017/7/23 وعلى مدة تجريبية لا تتعدى أسبوعًا واحدًا ليصار إلى تقييم ارتداداتها وإمكانية الاستمرار بها لم تلبث أن اصطدمت بعملية «اشتباك الأقصى» التي أجبرت نتنياهو على التّراجع عن قراره ليعلن أن قرار حظر الاقتحامات السياسية سيظلّ مفروضًا ومعمولاً به.

وفي السياق المتّصل بقرارات اليونسكو المتعلقة بالقدس والأقصى، كان واضحًا الحرص الإسرائيلي على تفريغ القرارات من مضمونها وتحريفها وحرفها عن محتواها للتنصل ممّا دعت إليه لجهة وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى واستعادة الوضع القائم التاريخي. فتولى المسؤولون الإسرائيليون، وفي مقدّمتهم نتنياهو، مهاجمة القرارات على أساس أنها «تنفي العلاقة التاريخية بين اليهود من جهة والمسجد الأقصى والقدس من جهة أخرى» والتأكيد في المقابل أن الأقصى، بما فيه حائط البراق، سيبقى تحت السيادة الإسرائيلية.

2. المستوى الأمني:

أعطى الثنائي وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان وقائد شرطة الاحتلال في القدس يورام هليفي دفعًا لـ «منظمات المعبد» واتجاهاتها ومطالبها. وقد اتّبع هليفي –الذي تسلم مهام منصبه في كانون ثانٍ/يناير 2016 – سياسة متسامحة مع الاقتحامات حيث باتت تتمّ من دون «تضييق» من الشرطة، ومع غضّ النظر عن أداء المستوطنين الصلوات التلمودية عند اقتحام الأقصى. كذلك رافق هليفي نشطاء «المعبد» في أحد الاقتحامات وتلقى تبريكات تلمودية من أحدهم لدى وجوده في الأقصى، ما يعني عمليًا مباركته للممارسات التلمودية في المسجد.

> لم يكتفِ المستوى الأمني بتسهيل الاقتحامات وغض الطرف عن أداء المستوطنين الصلاة في المسجد الأقصى بل كان واضحًا أنه بات جزءًا من المشاركة في هذه الاقتحامات والصلوات والمظاهر التلمودية في الأقصى واستمرت في مدة الرصد سياسة محاربة العنصر البشري المدافع عن الأقصى عبر اعتقالات طالت بشكل خاص شبانًا قال الاحتلال إنهم ينتمون لتنظيم «شباب الأقصى» الذي حظره الاحتلال عام 2011 في وقت لم يكن فيه المستوى الأمني بمعزل عن «معركة البوابات» التي أعقبت عملية «اشتباك الأقصى»

السياسة الأمنية المتساهلة كانت محل ثناء وتقدير من نشطاء «المعبد» الذين أشادوا بدور الشرطة التي لم تقاطع المستوطنين الذين كانوا يؤدون الصلاة بهدوء، وفي بعض الحالات سمحوا للمستوطنين بأن يحملوا «الأنواع الأربعة» التي تعد من الشعائر التلمودية في احتفالات عيد المظال.

واستمرّ في فترة الرصد تركيز المستوى الأمني على تفريغ المسجد من المسلمين وإبعادهم عنه، فبالإضافة إلى استمرار إبعاد نساء القائمة الذهبية عن الأقصى وإعلان حظر المرابطين والمرابطات فإن جهاز الأمن العام (الشاباك) اعتقل مجموعة من الشبان المقدسيين بتهمة الانتماء إلى «تنظيم شباب الأقصى» الذي أعلنه الاحتلال عام 2011 تنظيمًا خارجًا عن القانون. وتدور التحقيقات مع الشبان على خلفيّة تهم تتعلّق بوجودهم ونشاطهم في الأقصى واهتمامهم بأخباره وأخبار الاقتحامات، والمسؤولية عن تنظيم الاعتكاف في الجامع القبلي في الاقتحامات التي شهدها المسجد في فترة الأعياد اليهودية.

تعاطي المستوى الأمني مع عملية «اشتباك الأقصى» أبرز افتراق شرطة الاحتلال في رؤيتها وتقييمها عن الجيش وجهاز الأمن العام «الشاباك»، ففي الوقت الذي دفعت فيه الشرطة باتجاه تركيب البوابات والتمسّك بها كان الجيش و«الشاباك» يقدّمان الأمن على أيّ اعتبار آخر، وإن تعلّق الموضوع بالسيادة والكلمة الأعلى في الأقصى.

3. المستوى القانوني:

على الرغم من أنّ أيّ مشاريع قوانين مرتبطة مباشرة بـ «حق اليهود بالصلاة في الأقصى» لم تقدّم في مدة الرصد أو أنّ أي اجتماع للجنة تترأسها ميري ريغف في «الكنيست» لم ينعقد على غرار عام 2014 إلا أنّ مشروعي قانونين تم تقديمهما يصبّان في النهاية في خانة تحديد السيادة على المسجد وتهويده، وهما «قانون المؤذن» و«قانون القدس الموحدة». فقانون المؤذّن، الذي اجتاز القراءة التمهيدية في «الكنيست»، يمنع بثّ الأذان عبر مكبّرات الصوت في مساجد القدس والأراضي المحتلة عام 1948. وبطبيعة الحال فإنّ هذا المنع سيشمل أيّ أذان أو تكبير في الأقصى في أوقات يقترحها القانون، ولا سيما أذان الفجر وتكبيرات العيدين والصلاة فيهما. وبهذا فإنّ القانون يمهّد لإخلاء الأقصى من المظاهر الإسلامية في الأوقات الواقعة خارج أوقات الاقتحامات المتاحة أمام المستوطنين. أما القانون الآخر، «قانون القدس الموحدة» الذي صادق عليه «الكنيست» بالقراءة الأولى، فهو ينطلق من أنّ السيادة على القدس هي للإسرائيليين ويشترط كي «تتنازل إسرائيل» عن أيّ جزء منها –بما في ذلك المسجد الأقصى– موافقة 80 من أعضاء «الكنيست».

> يتحضر «الكنيست» للمصادقة على قانوني «المؤذن» و«القدس الموحدة» وكلاهما يمسّ المسجد الأقصى والوضع القائم فيه،
> وفي الأحكام القضائية قرار بأن الأقصى مشمول بـ «قانون حماية الأماكن المقدسة» وثانٍ بجواز صلاة اليهود في الحي الإسلامي في البلدة القديمة بالقدس وآخر بأن التكبير في وجه المستوطنين والوقوف في وجهه أثناء اقتحامهم الأقصى جريمة تحت مسمى «منع الوصول إلى الأماكن المقدّسة»

أما على مستوى المحاكم التي باتت الساحة المتاحة أمام المستوطنين لاستصدار أحكام تعزز وجودهم في الأقصى على قاعدة الحرية الدينية والحق في العبادة فقد صدرت عدة أحكام تعكس التجاوب مع تصاعد تأثير «منظمات المعبد»، وإن كانت هذه الأحكام بشكل عام لا تخرج عن إطار تأييد قرار المحكمة العليا بإقرار «حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد» وترك المجال أمام الشرطة الإسرائيلية لتقرّر إمكانية ذلك.

وصدر عن المحكمة العليا قرار يؤيد قرار وزارة الأديان اعتبار «أنفاق الحائط الغربي» (حائط وساحة البراق) مقدسة لليهود حصرًا وإن رأت أنّه على وزير الأديان في حكومة الاحتلال و«جمعية تراث الحائط الغربي» ضمان الإدارة المناسبة للأقسام المقدسة بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيين لجهة حماية الآثار الخاصة بهم من جهة، وضمان دخول أتباع الديانات الأخرى الى المكان وتأدية عباداتهم من جهة أخرى. وفي قرار آخر رأت المحكمة بأنّ الأقصى مشمول بـ «قانون حماية الأماكن المقدسة» الذي أقره «الكنيست» عام 1967 ويقول بحرية الدخول

إلى الأماكن المقدسة ويمنع تدنيسها أو الإساءة إلى أتباع أي ديانة. كذلك جاء في القرار أنه «لا سلطة للوقف على اليهود الذين يزورون جبل المعبد» مع إبعاد أيّ موظف يتصرف «بشكل غير لائق» مع اليهود في الأقصى.

وقالت المحكمة المركزية إن صلاة المستوطنين في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة في القدس لا تعدّ جريمة، واعتبرت أنّه لا يجوز لمحكمة إسرائيلية أن تقرر منع الصلاة في مكان عام، باعتبارها مخالفة قانونية تبرر تدخلاً قضائيًا. وهي نقضت بذلك قرار محكمة الصلح التي ذهبت إلى دعم موقف الشرطة باعتبار صلاة اليهود في الحي الإسلامي غير مسموحة من دون إذن من الشرطة. وقالت محكمة الصلح في قرار آخر إنّ الأقصى هو أقدس مكان لدى اليهود وقضت بأن التكبير والوقوف في وجه جماعات المستوطنين بالأقصى هو جريمة تحت مسمّى «منع الوصول إلى الأماكن المقدسة».

4. المستوى الديني:

لا تزال الحاخاميّة الرئيسة في دولة الاحتلال متمسّكة بعدم جواز صلاة اليهود في المسجد الأقصى وقد صوّت مجلس الحاخامية بالرفض على طلبٍ بإزالة اللوحة الموضوعة في الأقصى من قبل الحاخامية الرئيسة والتي تقول بأن «الدخول إلى جبل المعبد ممنوع بشدة نظرًا إلى قداسة المكان». كذلك، فإنّ حاخام السفارديم الرئيس في دولة الاحتلال، يتسحاق يوسف، أصدر بيانًا يوم الاحتفال بـ «ذكرى خراب المعبد» قال فيه إنّ «اليهود الذين يصعدون إلى جبل المعبد يدنسون المكان».

> رفضت الحاخامية الرئيسة في دولة الاحتلال طلبًا عرض عليها بإزالة اللافتة الموضوعة من قبل الحاخامية في الأقصى والتي تقول إنه ممنوع بشدة الدخول إلى المكان نظرًا إلى قداسته أما «منظمات المعبد» فيتصاعد نشاطها وتتزايد اقتحاماتها مع دعوات إلى منع المسلمين من دخول المسجد وفتح الأبواب كافة أمام الاقتحامات عقب «معركة البوابات»

أما على صعيد «منظمات المعبد»، فيمكن الحديث عن تزايد مضطرد في نشاط هذه الجماعات في ظل عدم تغير الفتاوى الدينية التي تمنع بشكل أساسي صلاة اليهود في المسجد الأقصى. وعلى امتداد مدة الرصد، كان واضحًا حرص «منظمات المعبد» على توجيه الدعوات بشكل مستمر إلى المستوطنين من أجل «الصعود إلى جبل المعبد»، لا سيما في المناسبات اليهودية. وصدر عن نشطاء «المعبد» العديد من التصريحات التي تعكس حالة الارتياح التي باتوا ينعمون بها أثناء اقتحامهم المسجد نتيجة غياب المرابطين والمرابطات بسبب قرار حظرهم عام 2015. وبعد عملية «اشتباك الأقصى» وجّهت «منظمات المعبد» دعوات تطالب بمنع

المسلمين من الدخول مطلقًا إلى المسجد الأقصى وإلى إتاحة الاقتحامات يومي الجمعة والسبت أيضًا، علاوة على رسالة موجهة إلى رئيس حكومة الاحتلال وإلى «الكنيست» ورئيس دولة الاحتلال للمطالبة بالصلاة وحرية العبادة الكاملة داخل الأقصى، وحرية الوجود اليهودي زمانًا وعددًا داخل الأقصى، وحرية الدخول من الأبواب كافة.

وفي سياق تحويل الأقصى إلى مكان لإقامة الفعاليات التلمودية، كان لافتًا إقدام اثنين من نشطاء «المعبد» على عقد قرانهما في الأقصى، وهو عقد القران الثاني في أقل من سنتين، وإن كان هذا «التطور» وثق بمقطع فيديو انتشر على مواقع الإنترنت في حين أنّ عقد القران في نيسان/أبريل 2016 لم ينشر منه إلا صورة لتبادل خواتم الزواج من دون إظهار أيّ وجوه.

وفي السياق ذاته، أعلنت منظمة «طلاب لأجل جبل المعبد» عن مبادرة لإقامة حفلات البلوغ في الأقصى وعدم الاكتفاء بإقامتها عند حائط البراق كما هو الأمر عليه في الوقت الراهن. وقالت ناطقة باسم المنظمة إن الاحتفال بالبلوغ هو الوقت الأفضل للتعرف إلى التأخير الذي يتم على مدخل المسجد، وموظفي الأوقاف الذين يرافقون اليهود أثناء زياراتهم، واعتداءات المسلمين في الأقصى، والقيود المفروضة على اليهود.

وبرزت قضية مرتبطة بدخول جهاز الإنقاذ الطبي KAZA إلى الأقصى بعد عملية «اشتباك الأقصى» فطرحت على مجلس حاخامات الجهاز الذي يضم متطوعين معظمهم ملتزمون بالشريعة اليهودية. فكانت الفتوى بأنّ إنقاذ الحياة يقع تقريبًا فوق أي اعتبار في الشريعة اليهودية؛ وعليه، فإنّ الإنقاذ الطبي لا يشكل مشكلة في هذا السياق. وذهبت الفتوى إلى القول بوجوب دخول الطواقم الطبية إلى المسجد في حال وجود جثة فيه لإخراجها من هذا المكان المقدس انسجامًا مع الواجب الذي تتطلبه الشريعة اليهودية بعدم إبقاء ما هو غير طاهر وفق العقيدة اليهودية في الأقصى، فيما بعض أجزاء المسجد تدخلها حصرًا فرقة خاصة مشكّلة من الكوهانيم أو من أبناء عائلات كهنوتية حصرًا.

الفصل الثاني: الحفريات والبناء والمصادرة أسفل الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات

طغى الجانب السياسيّ في موضوع الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه على الجانب العمليّ أثناء العام المنصرم، وتكشّفت أكثر فأكثر الأهداف المبيّتة للاحتلال من وراء نشاطه في الأنفاق والحفريات، حيث أعلن رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو ووزيرة الثقافة في حكومته ميري ريغيف عن تبنّيهما الرسميّ لجهود الحفر التي تقوم بها أذرع الاحتلال المختلفة. في 2016/10/19 أعلن نتنياهو أن حكومته، وبدعم مباشر منه، سترصد الميزانيات للتنقيب في تراب «المعبد» بحثًا عن آثار يهودية مزعومة، وأعلن في الشهر نفسه أنه سيشارك شخصيًّا في عمليات الحفر داعيًا المجتمع الإسرائيليّ إلى الانضمام إليه. استغلّت وزيرة الثقافة الإسرائيليّة هذا التهور لدى رئيس حكومتها، وهي المعروفة أصلًا بتطرفها واستهدافها للأقصى، فأقدمت على افتتاح نفق في وادي حلوة جنوب الأقصى في 2016/12/27 بمشاركة رئيس بلدية الاحتلال في القدس، ومدير جمعية «إلعاد» الاستيطانية، وعدد من الحاخامات والمسؤولين. لم يقتصر التبني الرسميّ الإسرائيليّ للحفر أسفل الأقصى وفي محيطه على نتنياهو وريغيف بل انضمّ وزراء آخرون إلى هذا التبني عبر مطالبتهم بإلزام الطلاب اليهود بأيام معيّنة يشاركون فيها بتنخيل تراب "المعبد".

وقد تجلّت ذروة التبني السياسي للحفريات في عقد الحكومة الإسرائيليّة اجتماعها في أحد الأنفاق أسفل الأرض والتي تبعد من الأقصى نحو 20 مترًا غربًا، وذلك في 2017/5/28 بمناسبة الذكرى الخمسين لاحتلال كامل القدس، وحمل هذا الاجتماع رسائل بالغة الوضوح بأنّ هذه الحكومة المتطرفة تأخذ على عاتقها تسييس الحفريات، وتجييرها لاختلاق تاريخ يهوديّ مزعوم في القدس.

هكذا إذًا، فإنّ السلوك السياسي الرسمي الإسرائيليّ تُجاه الحفريات لا يقلّ خطورة عن الحفريات نفسها، بعدما تحوّل هذا الملف إلى ورقة مزايدات يستغلّها الساسة الإسرائيليون ليظهروا استحواذهم على القدس والأقصى خاصة حين يُمنَى الاحتلال بفشل في قضية ما، وميدان معيّن.

أثناء مدة الرصد من 2016/8/1 إلى 2017/8/1 لم يظهر أنّ الاحتلال قد حفر أنفاقًا جديدة، سوى ما كُشف من حفريات في منطقة المسجد العمريّ الصغير غرب الأقصى، ولكنّ جهد الاحتلال انصبّ على توسيع الحفريات القائمة، وتأهيلها لاستخدامها في خدمة أهدافه

السياسية والسياحية والتاريخية والدينية. وبذلك يصبح عدد الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه نحو 64 حفرية موزعة على جهات الأقصى المختلفة:

- حفريات الجهة الجنوبية: 25 حفرية
- حفريات الجهة الغربية: 32 حفرية
- حفريات الجهة الشمالية: 6 حفريات
- حفريات الجهة الشرقية: حفرية واحدة

أ. حفريات الجهة الجنوبيّة:

حفريات سلوان ووادي حلوة (مدينة داود)

في إطار السعي لربط شبكة الأنفاق في ما بينها، كثّف الاحتلال من نشاطه في الحفريات الواقعة عند مدخل وادي حلوة في سلوان على بعد نحو 100 مترٍ من سور الأقصى الجنوبيّ، و40 مترًا من سور البلدة القديمة التاريخيّ جنوبًا. وتقع هذه الحفريات التي تنفذها سلطة الآثار الإسرائيلية بتمويل من جمعية «إلعاد» الاستيطانية بالقرب من حفريات «موقف جفعاتي» و«مدينة داود» ومشروع «المعبد التوراتيّ-مركز كيدم»؛ ما يشير إلى سعي الاحتلال لربط هذه الحفريات والأنفاق مع بعضها. وذكرت تقارير إعلامية في 2016/8/16 أنّ هذه الحفريات تمتدّ على طول نحو 25 مترًا وعرض 10 وعمق 4 أمتار.

وفي 2016/12/27 افتتحت وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغيف نفقًا في وادي حلوة بمشاركة رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات، ومدير جمعية «إلعاد» الاستيطانية دافيد عبري، وعدد من الحاخامات اليهود. يُذكَر أن سلطة الآثار الإسرائيلية بدأت العمل في النفق وحفره قبل عامين بتمويل من جمعية "إلعاد" الاستيطانية و"دائرة أراضي إسرائيل"، وقد تم حفر نحو 120 مترًا من هذا النفق حتى الآن. ويصل النفق الذي يقع وسط حي وادي إلى الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى وأسفل باب المغاربة مخترقًا سور القدس التاريخي، ويطلق عليه الاحتلال اسم «الشارع الروماني المتدرج»، أو «شارع الحجيج إلى المعبد».

حفريات القصور الأموية

2017/1/31 كشفت جمعية «نحمان حي» الاستيطانية عن قرب افتتاح أحد الأنفاق الجاري حفرها في المنطقة الجنوبية للمسجد الأقصى. وأكد حراس المسجد الأقصى المبارك أن رافعة صهيونية ضخمة تقف خارج أسوار القصور الأموية تخرج يوميًّا كميات كبيرة من التراب من منطقة القصور الأموية المحاذية للجامع القبليّ ما يدلّ على مخطط لفتح

مخرج لهذا النفق في هذه المنطقة. وأشارت الجمعية إلى أنّ النفق يمتدّ من سلوان إلى منطقة القصور الأموية جنوب الأقصى، ويتفرع منه نفق يصل إلى ساحة البراق غرب الأقصى.

ب. حفريات الجهة الغربيّة:

حفريات المسجد العمريّ الصغير

كشفت دائرة الأوقاف الإسلامية في 2017/3/21 عن وجود تشققات في أرضيّة المسجد العمريّ الصغير وجدرانه وبوابته الخارجيّة. ويقع المسجد بين حارة الشرف «الحيّ اليهوديّ» وحارة الأرمن، وقد استولى الاحتلال على المبنى المقابل له عام 1967، لكنّ جهات استيطانيّة بدأت في بداية عام 2017 تقريبًا بتفريغ الأتربة من طابق التسوية في هذا المبنى وأسفل الطريق العام الفاصل بين المسجد والمبنى ووصلت هذه الجهات بأعمال الحفر إلى أرضية المسجد وبدأت بتفريغها من الأتربة؛ ما أدى إلى ظهور التشققات. وتكمن خطورة الحفريات في منطقة المسجد العمري في كونها جزءًا من شبكة أنفاق في تلك المنطقة التي تحتوي على ممرات مائية ودهاليز من عهد الكنعانيين والرومان والبيزنطيّين، ومن المرجّح أن يسعى الاحتلال لربط أنفاق هذه المنطقة بأنفاق "الحيّ اليهوديّ" وأنفاق الجهة الغربيّة للأقصى عمومًا.

ت. حفريات الجهة الشمالية:

لا تتطرق التقارير التي رصدناها خلال العام الماضي لأيّ تطور في حفريات هذه الجهة، ولكنّ الاحتلال كثّف من استهداف مغارة الكتّان عبر تنظيم حفلات موسيقية، وحفلات البلوغ، وحفلات دينية داخل المغارة؛ ما يؤكد أنّ الاحتلال انتقل إلى مرحلة توظيف حفرياته في إطار سياحي، وترويجيّ لمزاعمه الدينية والتاريخية.

ث. حفريات الجهة الشرقيّة:

لم نرصد في تقريرنا تطورات في هذه الجهة، لكن يمكن القول إنّ مخطط الاحتلال ببناء قطار هوائيّ يكون جبل الزيتون أحد محطاته قد يؤدي إلى تكثيف استهداف الاحتلال للجهة الشرقية بالحفر.

2. البناء والمصادرة في الأقصى ومحيطه:

ظلّت منطقة المسجد الأقصى محلّ استهداف من قبل أذرع الاحتلال المختلفة الرامية إلى تهويدها، وتغيير طابعها العربي والإسلاميّ. جهود حثيثة تبذلها الجمعيات الاستيطانية، والمحاكم الإسرائيلية، والمؤسسات الرسمية لتسريع عجلة البناء التهويديّ في منطقة الأقصى، وهي على مسافة مرمى حجر من نقطة البدء الفعليّ ببناء عدد من المشاريع التهويدية الضخمة.

لا تزال منطقة المسجد الأقصى مستهدفة بالتهويد، وأبرز ما رصده التقرير هو الجهود الحثيثة للبدء الفعليّ في بناء كنيس "جوهرة إسرائيل" ومشروع "بيت هليبا"، وأقر الاحتلال بناء كنيس على جبل المكبر، وتهويد سفح جبل الزيتون، وتنفيذ مخطط القطار الهوائي حول الأقصى

خلال مدة الرصد بقيت ملفات كنيس «جوهرة إسرائيل»، ومشروع «بيت هليبا/بيت الجوهر» متفاعلة، وهي من أخطر المشاريع التي ستهدد منطقة الأقصى، فيما برز تطور كبير باتجاه تنفيذ مخطط القطار الهوائي المحيط بالأقصى. ورصد التقرير نية الاحتلال لبناء كنيس يهودي جديد على جبل المكبر، ومخططه لتهويد سفح جبل الزيتون، وتهويد بعض أبواب الأقصى والبلدة القديمة. ولم تسلم المقابر المحاذية للأقصى من الاعتداءات، فقد صودرت بعض أجزائها بهدف تحويلها إلى حدائق تلمودية، وزُرعت فيها قبور يهودية وهمية.

أ. مخطط لبناء كنيس يهوديّ على جبل المكبّر:

في 2016/8/10 أقرت «اللجنة المحلية للتخطيط والبناء» في بلدية الاحتلال بالقدس مصادرة قطعة أرض فلسطينية لبناء كنيس يهودي على جبل المكبر جنوب غرب البلدة القديمة في القدس. ونقلت صحيفة هآرتس عن عضو مجلس يهوديّ عن حزب «ميرتس» قوله «إن المصادرة ضرورية لبناء المعابد وإعادة الأمل للسكان اليهود».

ب. المحكمة المركزية تقرّ مشروع «بيت هليبا» (بيت الجوهر) التهويديّ:

في 2016/8/8 قرر قاضي المحكمة المركزية الإسرائيلية رفض كل الاعتراضات على مشروع «بيت هليبا» (بيت الجوهر) مؤكدًا ضرورة البناء التهويدي في منطقة البراق، وبهذا القرار تكون المحكمة المركزية قد أقرت هذا المشروع الذي يقع في آخر ساحة البراق غرب المسجد الأقصى. وسيقام المشروع المكون من ثلاث طبقات على مساحة 1.84 دونمًا تشكل مساحة البناء منها 2985 مترًا.

ت. الاحتلال يعلن مناقصة بناء وتشغيل كنيس «جوهرة إسرائيل»:

أعلنت «الشركة لترميم وتطوير الحي اليهودي» في 2016/12/1 عن مناقصة شاملة لبناء وتشغيل كنيس «جوهرة إسرائيل» على بعد نحو 200 متر غرب المسجد الأقصى. وكانت سلطة الآثار الإسرائيلية قد نفذت حفريات في منطقة الكنيس على مدار العامين الماضيين وادعت وجود آثتر من عهد «المعبديْن الأول والثاني».

ث. قطار هوائي في محيط الأقصى:

أقرت وزارات الأمن الداخلي والأديان، والسياحة الإسرائيلية بالتعاون مع بلدية الاحتلال، والدوائر الإسرائيلية المختصة، مشروع إقامة القطار الهوائي الذي ستكون له عدة محطات في محيط المسجد الأقصى. وذكرت تقارير إعلامية في 2016/8/17 أنّ هذا القطار الهوائي "التلفريك" سيمرّ في أربع محطات هي: محطة باب المغاربة في سورة البلدة القديمة، ومحطة الكنيسة الجثمانية شرق باب الأسباط، أحد أبواب سور البلدة القديمة الشمالي، والمحطة الثالثة على جبل الزيتون، والمحطة الرابعة بجانب عين سلوان.

ج. مخطط تهويدي على سفوح جبل الزيتون المُطل على الأقصى:

في 2017/2/25 كُشف النقاب عن مشروع تهويدي جديد يربط بين جبل الزيتون والجامعة العبرية على جبل المشارف –جبل سكوبيس– ويبلغ طوله 3.6 كم. وبحسب المخطط، سيقام المتنزه الاستيطانيّ على امتداد 17 موقعًا مطلًّا على البلدة القديمة في القدس. ويُطلق على المشروع الذي بادرت به «سلطة تطوير القدس» بالتعاون مع بلدية الاحتلال في القدس و«وزارة القدس» اسم «متنزه منتصف الارتفاع»، ويُخطط لإقامته على السفوح الغربية لجبل الزيتون، ويطل على المسجد الأقصى وأسوار البلدة القديمة وتبلغ كلفته الأولية نحو 25 مليون شيكل (نحو 7 مليون دولار أمريكي).

ح. أبواب الجديد والعمود والأسباط في عين التهويد:

أبواب القدس القديمة أو المسجد الأقصى هي المداخل التي يمرّ عبرها كل من يريد الوصول للأقصى، وتهويدها هدف أساسي لدى الاحتلال؛ لأنّ الزائر للقدس ينطبع في ذهنه البناء العمراني لأبوابها.

في 2016/8/18 ذكرت تقارير إعلامية أنّ الاحتلال ينوي البدء بمخطط "لتطوير" منطقة الباب الجديد الواقع في شمال غرب سور البلدة القديمة بهدف تحويلها إلى منطقة سياحية جاذبة.

وفي 2017/6/22 قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إردان إن حكومته ستعمل على تغيير الوضع بشكل كامل في منطقة باب العمود في السور الشمال للبلدة القديمة للتصدي للعمليات.

وبعد هبة الأقصى التي اندلعت رفضًا للإجراءات الإسرائيلية ضد الأقصى بعد 2017/7/14 أقدم الاحتلال على الحفر في بلاط الساحة المقابلة لباب الأسباط الواقع في السور الشمالي للأقصى بهدف تركيب جسور حديدية تُحمل عليها كاميرات مراقبة، واقتلعت سلطات الاحتلال بعض الأشجار من المنطقة.

خ. الاستيلاء على أجزاء من مقبرة الرحمة والمقبرة اليوسفية وزراعة قبور وهمية:

شرعت "سلطة الطبيعة" الإسرائيلية في 2016/12/18 بغرس يافطات داخل مقبرة "باب الرحمة" الملاصقة لسور المسجد الأقصى الشرقي، وتسييج أجزاء منها بحجة أنها "حديقة وطنية يمنع الدفن فيها".

وفي 2017/2/21 أقدمت جمعيات استيطانية ومؤسسات رسمية إسرائيلية على زراعة قبور يهودية وهمية في الجهة الجنوبية الشرقية من أسوار المسجد الأقصى المبارك، والتقط حرّاس الأقصى وشهود عيان صورًا لفرق حراسة ومجموعات من المستوطنين وهم يستخدمون جرافة تقوم بحمل حجارة كبيرة وتثبتها بشكل متواز على شكل قبور في الأرض.

وفي 2017/7/3 شرعت طواقم تابعة لسلطات الاحتلال في القدس بوضع أسلاك شائكة حول أجزاء من مقبرة اليوسفية الإسلامية التاريخية الملاصقة لجدار المسجد الأقصى الشرقي بحجة أنها مصادَرة لإقامة "حديقة وطنية".

الفصل الثالث: تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى

يتعرض المسجد الأقصى لحملة تهويدٍ ممنهجة من قبل الاحتلال، تقوم عليها سلطاته المباشرة، بالتعاون مع العديد من الأذرع التهويديّة المختلفة، ويعمل الاحتلال على فرض سيطرته الكاملة على المسجد الأقصى. من خلال عزل مكونات الدفاع عن المسجد، ابتداءً من أيلول/سبتمبر 2015 حيث جرّم الاحتلال حركة الرباط، ومن ثمّ في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015 بإعلانه حظر الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، وليس انتهاءً بتشديد الاحتلال للقيود المفروضة على المصلين وعلى حراس المسجد، للدفع نحو مزيدٍ من عزل الأقصى.

أولًا: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده

استطاع الاحتلال الاستمرار بتثبيت اقتحام المسجد الأقصى أمرًا واقعًا، فلم تتوقف خلال مدة الرصد الممتدة من 2016/8/1 حتى 2017/8/1، بالإضافة لتضييق الاحتلال الأوقات التي لا يقتحم فيها المسجد، من خلال ثبيت الاقتحامات خلال شهر رمضان، وفي العشر الأواخر من شهر رمضان، وتأتي هذه الاقتحامات وتسهيل دخول السياح من بوابة الاحتلال، لتتكامل مع سياسات الاحتلال الرامية لعزل مكونات الدفاع عن الأقصى، من خلال التحكم بدخول المصلين ومنع المرابطين من الدخول، والإبعاد المتزايد عن الأقصى.

وقد عمل الاحتلال على تثبيت الاقتحامات وزيادة عدد المشاركين فيها من خلال ثلاثة أنساقٍ رئيسة، تهدف لكسر إرادة المقدسيين في مواجهة الاحتلال، وضرب الحصرية الإسلامية للمسجد الأقصى، وهي:

> عمل الاحتلال على تثبيت الاقتحامات وزيادة عدد المشاركين فيها من خلال ثلاثة أنساق رئيسة، أولها إدخال أكبر قدرٍ ممكن من المستوطنين، عبر أذرعه التهويديّة المختلفة، ثانيها السماح للمتطرفين اليهود بأداء الصلوات التلموديّة أمام الأقصى وداخله، وثالثها تأمين الحماية للمقتحمين من قبل قوات الاحتلال. وتتعامل شرطة الاحتلال بعنف مع المرابطين والمصلين في الأقصى.

- إدخال أكبر قدرٍ ممكن من المستوطنين إلى الأقصى، ويوظفً الاحتلال لذلك أذرعه التهويديّة وعلى رأسها «منظمات المعبد»، ويفتح الباب أمام مشاركة المتطرفين اليهود في هذه الاقتحامات.
- السماح للمتطرفين اليهود بأداء الصلوات التلموديّة أمام الأقصى وداخله، وما يتصل بها من ممارسات تلموديّة من تنظيم حفلات عقد القران وحفلات البلوغ في المسجد.
- تأمين الحماية للمقتحمين من قبل قوات الاحتلال، وتثبيت دخولها للمسجد من منطلق - فائض القوة التي تمتلكه، وهو ما يترجم من خلال الاقتحامات العنيفة التي تخلف عشرات الإصابات.

اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية

خلت فترة الرصد من اقتحامات لشخصيات سياسيّة إسرائيليّة حالية (باستثناء اقتحام وزير الأمن جلعاد إردان للأقصى في 2017/7/14 لتفقد مكان العملية التي نفذها ثلاثة شبان فلسطينيين في ذلك اليوم)، مع امتداد قرار منع نواب «الكنيست» ووزراء حكومة الاحتلال من اقتحام المسجد الأقصى، مع تسجيل عددٍ من محاولات كسر هذا القرار، عبر مشاركة بعض الشخصيات الرسمية في تشجيع المستوطنين على اقتحام الأقصى والوقوف معهم قبل دخولهم عند باب المغاربة، وأدائهم صلوات تلمودية خلال أوقات الاقتحامات أمام بابي المغاربة والقطانين.

> برز خلال مدة الرصد كل من النائب المتطرف يهودا غليك، ووزير الأمن الداخلي المتطرف جلعاد إردان في صدارة السياسيين الذين يتناولون المسجد الأقصى في تصريحاتهم، والمطالبة بفرض السيادة الإسرائيليّة على المسجد الأقصى. وقد عقد مؤتمر في «الكنسيت» في 2016/11/7، شهد مطالبات صريحة بفتح الأقصى أمام اليهود، وكانت هناك تصريحات لإردان اعتبر فيها أن جبل المعبد هو المكان الأكثر قدسية للشعب اليهودي.

وفي سياق محاولات اقتحام الأقصى، قام عضو «الكنيست» أوري أريئيل بمحاولة اقتحام المسجد ولكن شرطة الاحتلال قامت بمنعه، فأدى صلوات تلموديّة عند باب القطانين. ويعتبر الحاخام النائب يهودا غليك (ليكود) أشهر الداعين لاقتحام الأقصى، ومع دخوله لـ «كنيست» مُنع من اقتحام الأقصى، وتحوّل دوره لدعم الاقتحامات من دون المشاركة فيها، مع تهديده الدائم بكسر قرار المنع، ففي 2016/9/19 أدى غليك صلوات وطقوسًا وشعائر تلموديّة أمام باب القطانين، بحماية من قوات الاحتلال، وعلق غليك على استمرار قرار المنع «سأحترم القرار حاليًا، لكن لا يمكن أن تستمر هذه الإجراءات طويلًا». وفي سياق تصريحات غليك، صرّح بأن هناك خطوات تم اتخاذها لتحسين الوضع بعد حظر الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948، ومنع مجموعات المرابطين والمرابطات من دخول المسجد.

وقد حصل وزير الأمن جلعاد إردان (ليكود) على جائزةٍ تكريميّة من منظمة «دورشي تسيون» التي دعت إلى مؤتمر تحريضي على الأقصى، وذلك تقديرًا لجهوده في تحسين الوضع في الموقع -الأقصى-، وقال في كلمته «في وجهة نظري الشخصيّة، فإن حقّنا على جبل المعبد لا يتزعزع». وفي كلمة نائبة وزير الخارجية عضو الكنيست تسيبي حوطوفلي (الليكود) أعلنت أن وزارة الخارجية الإسرائيلية ستبدأ بإهداء شخصيات أجنبية اكتشافات أثرية من «مدينة داود» التهويدية في أعقاب قرارات اليونسكو التي قالت إنها نفت علاقة اليهود بالأقصى.

إضافة لغليك، يبرز وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان في صدارة السياسيين الذين يتناولون الأقصى في تصريحاتهم، وإلى جانب تصريحاته في مؤتمر «الكنيست» في 2016/11/7، ألقى إردان كلمة في «مؤتمر القدس الرابع عشر» في 2017/2/13، معتبرًا «جبل المعبد» —الأقصى- «المكان الأكثر قدسيّة للشعب اليهودي، وللشعب اليهودي فقط»، وأوضح إردان رؤيته لواقع المسجد الأقصى بأنه «من المهم جدًا فرض السيادة الإسرائيليّة على جبل المعبد»، خاتمًا كلمته بالإنجازات التي حققها من قمع للمرابطين والمصلين.

وخلال الرصد عاد النائب السابق لرئيس «الكنيست» الإسرائيلي موشيه فيجلن، ليتصدر مشهد اقتحام الأقصى، ففي 2017/2/20 قام باقتحام الأقصى إلى جانب 50 متطرفًا من منظمة «طلاب لأجل المعبد»، ونفذ جولة في ساحات الأقصى. وفي 2017/3/16 شارك فيجلين في اقتحام للأقصى على رأس مجموعة من غُلاة المتطرفين اليهود، بحماية من قوات الاحتلال الخاصة، وتخلل الاقتحام تقديمه لشروحات حول «المعبد». وخلال عيد «الفصح العبري» شارك مع عشرات المستوطنين في اقتحام الأقصى في 2017/4/12.

وقد شكلت التطورات بعد العملية التي قام بها ثلاثة شبان من عائلة «جبارين» في 2017/7/14، تصاعدًا في استهداف الاحتلال للأقصى، وحاول باعتبارها «حدثًا أمنيًا» تحقيق مزيدٍ من السيطرة على المسجد، وشهد اليوم نفسه اقتحام وزير أمن الاحتلال جلعاد إردان للأقصى، برفقة عناصر الاحتلال العسكرية.

وتحول الحدث لمادة دسمة للتحريض على الأقصى من قبل السياسيين الإسرائيليين، فقد دعا عضو «الكنيست» موتي يوغاف (البيت اليهودي) عقب العملية إلى «إغلاق جبل المعبد -الأقصى- بوجه المسلمين لفترة طويلة من الزمن»، وأضاف «يجب تشديد السيطرة الأمنية والسياسيّة عليه». أما وزير الزراعة في حكومة الاحتلال المتطرف أوري أريئيل فقد دعا نتنياهو إلى إعلان فرض السيادة على المسجد الأقصى، والسماح لليهود بالصلاة فيه، معتبرًا أن ذلك هو الجواب الوحيد على العملية. ودعت وزير الثقافة في حكومة الاحتلال ميري ريغف إلى فتح الأقصى في وجه المستوطنين لاقتحامه والصلاة فيه، وقالت بأن مسؤولية إدارة المسجد يجب أن تكون للحكومة الإسرائيليّة وليس لدائرة الأوقاف. وتوافق معها في هذا الطرح عضو الـ «كنيست» بتسلئيل سموتريتس (البيت اليهودي) الذي دعا إلى إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين المسلمين.

وفي محاولة لربط عملية الأقصى في 2017/7/14 بقرارات اليونسكو الأخيرة، وليس بممارسات الاحتلال واعتداءاته على الأقصى والمقدسيين، صرّح نائب وزير الجيش إيلي بن داهان بأن «هناك صلة مباشرة بين قرارات اليونسكو الأخيرة التى تنفي العلاقات اليهوديّة

مع الأماكن المقدسة والهجوم الإرهابي». أما النائب في «الكنيست» يهودا غليك فقد صرّح بأن هذه العملية تأتي «من أجل تقويض الصلة اليهوديّة مع جبل المعبد»، وقال «إن المسلمين المتطرفين الذين يدنسون حرمة جبل المعبد، وهو أقدس مكان للشعب اليهودي، لا يحق لهم أن يكونوا هناك».

اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود

يشكل المستوطنون العنصر الأهم في اقتحامات الأقصى، ويعمل الاحتلال على توسيع الشرائح التي تشارك فيها، عبر دخول مزيد من المتطرفين إلى الأقصى، وجعل مشروع التقسيم المكاني ممكن التطبيق. وتعتبر «منظمات المعبد» واحدة من أهم أذرع الاحتلال التهويديّة، فهي تنشط بالدعوة إلى اقتحام الأقصى، وتعمل على ترسيخ فكرة «المعبد» في المدرك الإسرائيلي، وجعله مشروعًا دائم الحضور لدى شرائح المجتمع الإسرائيلي المختلفة.

> تعتبر «منظمات المعبد» أهم أذرع الاحتلال التي تقوم بتنفيذ مخططات التهويد، فهي تنشط بالدعوة إلى اقتحام الأقصى، وتسعى إلى مشاركة المزيد من المستوطنين فيه، ولا يقف دورها عند الحشد العددي في الاقتحامات والاعتداءات، بل يتعدى دورها إلى ترسيخ فكرة «المعبد» في المدرك الإسرائيلي، وجعله مشروعًا دائم الحضور لدى شرائح المجتمع الإسرائيلي المختلفة، من خلال تنظيم المسيرات والفعاليات خلال المناسبات والأعياد اليهوديّة، والتي تشكل محطات أساسية لهذه المنظمات لحشد المزيد من المستوطنين لاقتحام المسجد.

وشهدت مدة الرصد مشاركة مجموعة من المتطرفين الإسرائيليين في اقتحام المسجد الأقصى، من بينهم الصحفي المتطرف أرنون سيغال، وهو ناشط في «الحملة اليهوديّة لإعادة بناء المعبد الثالث»، حيث اقتحم المسجد الأقصى في 2016/8/10 برفقة طواقم من "سلطة الآثار الإسرائيليّة"، ووجهوا كلامهم لحراس المسجد بأن «مكانكم هنا مؤقت»، هذا التحريض المباشر والتهديد لحراس الأقصى، يأتي مع تحريض دائم يقوم به سيغال على موظفي الأوقاف من خلال كتاباته في صحيفة «معاريف» العبريّة، وشارك سيغال في اقتحام الأقصى في 2016/8/16. وضمن الشخصيات التي برزت في تنظيم وقيادة الاقتحامات الحاخام المتطرف جيرون شيلو، الذي شارك في 2016/10/30 باقتحام للمسجد الأقصى، وحاول القيام بطقوس تلموديّة خلال الاقتحام، وصرح بأنه تفاجأ عندما دخل الأقصى، وقال «المعبد ينتظر اليهود، الدخول إلى الأقصى أصبح هادئًا وآمنًا، اليوم الأقصى كله بأيدينا، صلواتي ملأت أرجاء المكان».

وإضافة لجيرون يبرز على ساحة الاقتحامات رئيس حركة «العودة إلى الجبل» المتطرف رفائيل موريس، الذي توجه إلى وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان برسالة، طالبه خلالها بزيادة

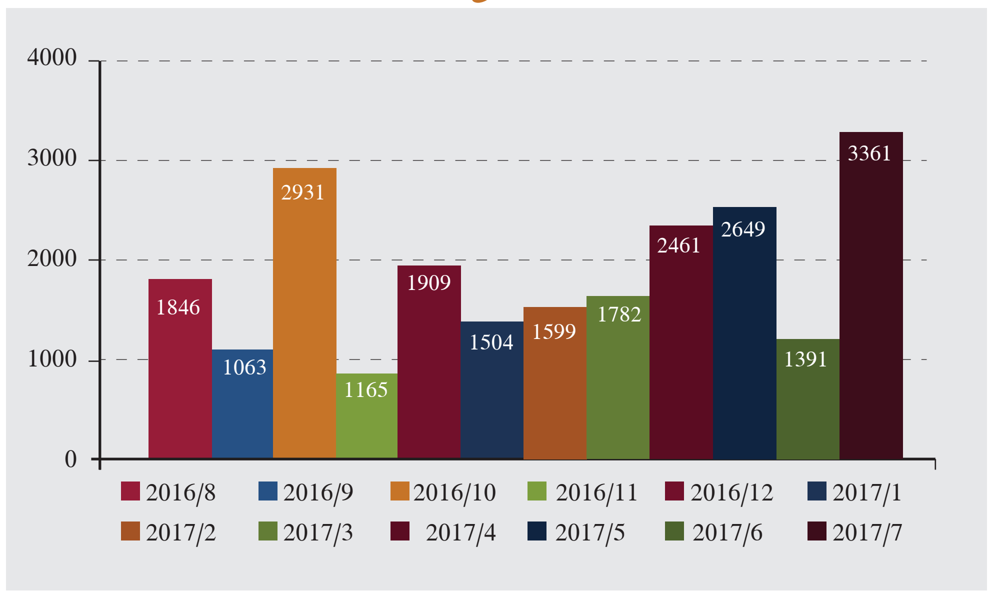
ساعة على وقت اقتحام الأقصى، مدعيًا أن الانتقال من التوقيت الصيفي إلى الشتوي، يقلص فترة الاقتحامات الصباحيّة ساعة واحدة، وأشار في ختام الرسالة بأن تمديد الاقتحامات يصب في مصلحة الشعب اليهودي على حد تعبيره. ومن الأنشطة التي يدعو إليها موريس، تقديم القرابين التوراتيّة في الأقصى، خلال «عيد الفصح اليهودي».

وحول الإجراءات التي قام بها الاحتلال لعزل المرابطين والمرابطات عن الأقصى، عبّرت «منظّمات المعبد» عن سرورها بهذه الخطوات عبر تدوينات نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، وقالت بأن أجواء «الهدوء» التي سادت الأقصى في اقتحامات رأس السنة العبرية (3-2016/10/4) خلفت ارتياحًا لديهم، وعزوا ذلك إلى «اختفاء المرابطين والمرابطات من الأقصى خلال الاقتحامات، ومنع عدد من المسلمين من دخول المسجد».

ولم تقف مطالبات «منظمات المعبد» عند حدود توسيع وقت الاقتحامات، بل وصلت لحد المطالبة بفتح باب الاقتحامات أيام السبت، ففي رسالة أرسلها رئيس ائتلاف «منظمات المعبد» المتطرف يعقوب هايمن إلى وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان، طالب هايمن بالسماح للمستوطنين باقتحام الأقصى يوم السبت، لتعزيز «الوجود اليهودي فيه على مدار الأسبوع، بما يخدم قضية المعبد». وخلال الأحداث التي تلت 14 تموز/يوليو 2017، طالبت «منظمات المعبد» وعدد من حاخامات المستوطنين حكومة الاحتلال برفع «علم» الاحتلال على أسطح المسجد الأقصى «حتى يثبتوا أنهم استولوا عليه»، وهي إشارة عميقة بأن إجراءات الاحتلال ليست لضرورات «أمنية» كما روّج الاحتلال، بل هي لفرض سيادته المباشرة على الأقصى، وعلى دخول المصلين إليه. وإضافة للممارسات السابقة، عمل الاحتلال على تفعيل مشاركة المستوطنين المتزمتين في اقتحام الأقصى، وبحسب دائرة الأوقاف الإسلامية فإن الاحتلال منذ شهر كانون أول/ديسمبر 2016 بدأ يسمح لليهود من طائفة «الحريديم» بأداء طقوس وصلوات تلمودية خلال اقتحاماتهم للمسجد، ويصنف هؤلاء بأنهم الشريحة الأكثر تطرفًا بين المستوطنين، ويدنسون المسجد الأقصى وهم يرتدون لباسهم الأسود التلمودي.

ونشير إلى أن عدد الذين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك خلال مدة الرصد الممتدة من 2016/8/1 حتى 2017/8/1، بلغ نحو 23661 مقتحمًا، من المستوطنين وعناصر الاحتلال الأمنية والطلاب اليهود.

رسم بياني لأعداد مقتحمي الأقصى من المتطرفين اليهود خلال أشهر الرصد من 2016/8/1 حتى 2017/8/1



ويلاحظ الارتفاع الكبير في أعداد المقتحمين والتي بلغت ، خلال الرصد الماضي الممتد من 2015/8/1 حتى 2016/8/1، نحو 13733 مقتحمًا، وهو ما يشكل ارتفاعًا بنسبة 58%.

● اقتحامات الأجهزة الأمنية

تعمل أجهزة الاحتلال الأمنية على المشاركة في اقتحام الأقصى بشكلٍ مستمر، وتتمحور وظيفتها في حماية المستوطنين، ومنع حراس المسجد أو المصلين من عرقلة الاقتحامات. وتقوم الأجهزة الأمنية باقتحام الأقصى باللباس والعتاد العسكري. وتشكل إجراءات شرطة الاحتلال إحدى وسائل الاحتلال للتحكم بالمسجد، من خلال فرض القيود العمرية، واحتجاز هويات المصلين ونصب الحواجز حول المسجد. وفي سياق زيادة عدد المستوطنين في الاقتحامات، قامت شرطة الاحتلال بزيادة مدة اقتحام المستوطنين للأقصى لـ 45 دقيقة، وذلك بفتح باب المغاربة قبل ربع ساعة، وإغلاقه بعد نصف ساعة من الموعد السابق.

شهد شهر تموز/يوليو 2017 أكبر موجة اعتداءات من قبل قوات الاحتلال، فعلى أثر العملية في 2017/7/14، أعلنت قوات الاحتلال منع إقامة صلاة الجمعة في الأقصى، وأعلنت المسجد منطقة عسكريّة، وعملت قوات الاحتلال التي اقتحمت المسجد على إخراج المصلين منه بالقوة، واعتقلت 58 من حراس الأقصى. وفي 2017/7/15 كثفت قوات الاحتلال من وجودها في محيط الأقصى، ومنعت المصلين من الوصول لمحيط الأبواب، وقامت قوات الاحتلال بتفتيش

جميع مكاتب الأوقاف والمصليات، وحطمت العديد من الأبواب التاريخية للأقصى. ومع اتخاذ سلطات الاحتلال قرار تركيب بوابات الكترونيّة أمام أبواب المسجد، ورفض المقدسيين لها، صرّح قائد شرطة الاحتلال في القدس المحتلة يورام هيلفي في 2017/7/18 بأن البوابات الالكترونية التي تم وضعها ستبقى مكانها. وأكد هيلفي أن الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن التفتيش «لازمة ومهمة في الوقت الحالي»، وأضاف «كل شيء سيبقى على حاله».

وخلال اعتصامات المقدسيين أمام أبواب الأقصى رفضًا للإجراءات المستحدثة، مارست قوات الاحتلال اعتداءات مختلفة وقمعًا شديدًا بحقهم، ففي 2017/7/17 أسفرت المواجهات مع قوات الاحتلال في باب الأسباط عن إصابة 50 مقدسيًا، وفي 2017/7/18 أصيب 14 مواطنًا خلال المواجهات مع الاحتلال. وفي 2017/7/21 منعت قوات الاحتلال الرجال دون الخمسين عامًا من دخول البلدة القديمة، وأجبرت موظفي الأوقاف على إخلاء محيط باب المجلس، وأبعدت 40 شابًا كانوا يعتصمون قرب باب الأسباط. وتابعت قوات الاحتلال اعتداءاتها بحق الأقصى، ففي 2017/7/24 قام قائد شرطة الاحتلال روني الشيخ باقتحام الأقصى برفقة عدد كبير من كبار ضباط شرطة الاحتلال، وبمشاركة أكثر من 140 عنصر مخابرات. ومع عمل الاحتلال على تركيب كاميرات متطورة تحقق له الغرض من البوابات الإلكترونية، قررت سلطات الاحتلال في 2017/7/25 إزالة البوابات الإلكترونية ولكن مع نصب مزيدٍ من الكاميرات «الذكية». وبعد تراجع الاحتلال عن كل الإجراءات التي قام بها في 2017/7/27، ودخول آلاف المصلين والمرابطين لأرجاءه، قامت قوات الاحتلال باقتحام الأقصى بعد صلاة عشاء اليوم نفسه، واندلعت مواجهات عنيفة في باحات المسجد، ألقت خلالها قنابل الصوت والغاز، ما أدى لإصابة نحو 113 مرابطًا، فيما اعتقلت قوات الاحتلال 120 من المعتكفين، وتم اقتيادهم للتحقيق.

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد

إلى جانب اقتحام المسجد الأقصى وتثبيت الوجود اليهودي في داخله، يعمل الاحتلال على التدخل في إدارة المسجد، ويهدف من هذا التدخل، لنزع الحصرية الإسلاميّة عن الأقصى، وفرض سيطرة إسرائيليّة تدريجيّة على المسجد بفعل الأمر الواقع والتغلب بالقوة.

• منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

يعتبر منع ترميم المسجد الأقصى إحدى وسائل الاحتلال في التدخل بالمسجد، حيث تقوم أجهزته الأمنية بمراقبة أعمال الترميم والصيانة التي تقوم بها دائرة الأوقاف الإسلاميّة، وتعمل على عرقلة محاولات الترميم، من خلال منع دخول المواد الأوليّة، والاعتداء الجسدي

على العمال، واعتقال المشرفين على الترميم من موظفي لجنة إعمار المقدسات، ويعمل الاحتلال على منع مشروعات تطوير البنية التحتية للمسجد، ليظلّ الأقصى بالحالة التي عليها من دون أي تحسين وترميم.

يعدّ منع ترميم الأقصى إحدى وسائل الاحتلال في التدخل بالمسجد، حيث تقوم أجهزته الأمنية بعرقلة محاولات الترميم، من خلال منع دخول المواد الأوليّة، والاعتداء الجسدي على العمال، واعتقال المشرفين على الترميم.

يحتاج المسجد إلى تنفيذ عددٍ من المشاريع الحيوية، على رأسها "شبكة إطفاء الحرائق، وشبكات الإنارة والتهوية، والتمديدات الكهربائية"، بالإضافة لتحسينات في البنى التحتية، وتصل المشاريع التي يعرقل تنفيذها الاحتلال إلى نحو 30 مشروعًا.

شهد الرصد اقتحامات متكررة لموظفي «سلطة الآثار» التابعة للاحتلال، ومنعًا لموظفي لجنة إعمار الأقصى من إتمام أعمالهم، حيث قامت قوات الاحتلال في 2016/8/3 بوقف أعمال الترميم في مصلى قبة الصخرة. وتابعت سلطات الاحتلال اعتداءاتها، ففي 2016/8/10 اقتحم الأقصى طاقم من «سلطة الآثار» الإسرائيليّة، مكونٌ من 13 شخصًا، وفي اليوم نفسه أعلنت دائرة الأوقاف بأن شرطة الاحتلال أوقفت أعمال صيانة الكهرباء في المسجد. ووصلت إجراءات الاحتلال لمنع أي أعمال صيانة في مرافق المسجد، حدّ منع شرطة الاحتلال في 2016/10/3 إدخال صندوق للمعدات إلى داخل مصلى قبة الصخرة، لمنع أي محاولة للترميم ولو لعطلٍ بسيط، لا يحتاج إلا لمعدات بدائية. وجراء استقبال المسجد لآلاف المصلين بشكل يومي، يحتاج المسجد إلى تنفيذ عددٍ من المشاريع الحيوية، على رأسها «شبكة إطفاء الحرائق، وشبكات الإنارة والتهوية، والتمديدات الكهربائية»، بالإضافة لتحسينات في البنى التحتية. وبحسب مدير الأقصى الشيخ عمر الكسواني تصل المشاريع التي يعرقل تنفيذها الاحتلال إلى نحو 30 مشروعًا.

• تقييد حركة موظفي الأوقاف

يستهدف الاحتلال موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، خاصة موظفي إعمار الأقصى خلال قيامهم بعملهم في ترميم وصاينة المسجد، وحراس الأقصى خلال قيامهم بعملهم في صد اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه. وفي هذا الإطار قامت قوات الاحتلال في 2016/8/3 باعتقال أربعة من موظفي لجنة الإعمار، بعد قيام قوات الاحتلال بوقف أعمال الترميم في قبة الصخرة، وفي اليوم التالي كررت قوات الاحتلال اعتقالهم في 2016/8/4.

وفي سياق استهداف حراس الأقصى، قامت قوات الاحتلال في 2016/8/2 بالاعتداء على أحد حراس الأقصى، ما استدعى نقله إلى عيادة المسجد لتلقي العلاج. وفي 2016/8/7 قامت قوات

الاحتلال باعتقال الحارس لؤي أبو السعد، من أمام باب الأسباط، واقتادته إلى أحد مراكز الاعتقال والتحقيق في مدينة القدس المحتلة. وفي 2016/10/25 اعتقلت قوات الاحتلال الحارس مهند الزغل قرب باب السلسلة، واقتادته إلى أحد مراكز التحقيق، بعد مراقبته إحدى مجموعات المستوطنين خلال اقتحامها للأقصى. ولا تنتهي إجراءات الاحتلال بحق الحراس عند الاعتقال فقط، بل تقوم عادة بإبعادهم عن الأقصى بعد الإفراج عنهم.

وعلى خلفية تصدي حراس الأقصى لاعتداءات الاحتلال، قامت قوات الاحتلال في 2017/3/27 بحملة اعتقالات شملت خمسة حراس للأقصى اقتيد بعضهم لمراكز التحقيق، ووصل عدد الحراس المعتقلين في 2017/3/28 إلى 11 حارسًا، ستة منهم اعتقلتهم قوات الاحتلال بعد دهم منازلهم. ومع أحداث الأقصى في 2017/7/14، ازداد العنف في تعامل شرطة الاحتلال مع الحراس، حيث قامت بالاعتداء عليهم، وصادرت هواتفهم وأخرجتهم من المسجد، وفي سياق الإرهاب النفسي الذي مارسته قوات الاحتلال بحق الحراس، قامت مخابرات الاحتلال في 2016/7/16 بالاتصال بعددٍ منهم وطلبت عدم ذهابهم إلى الأقصى، وفي 2017/7/17 أبلغت سلطات الاحتلال مجموعة أخرى من الحراس، بعدم السماح لهم بمزاولة أعمالهم.

التحكم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين

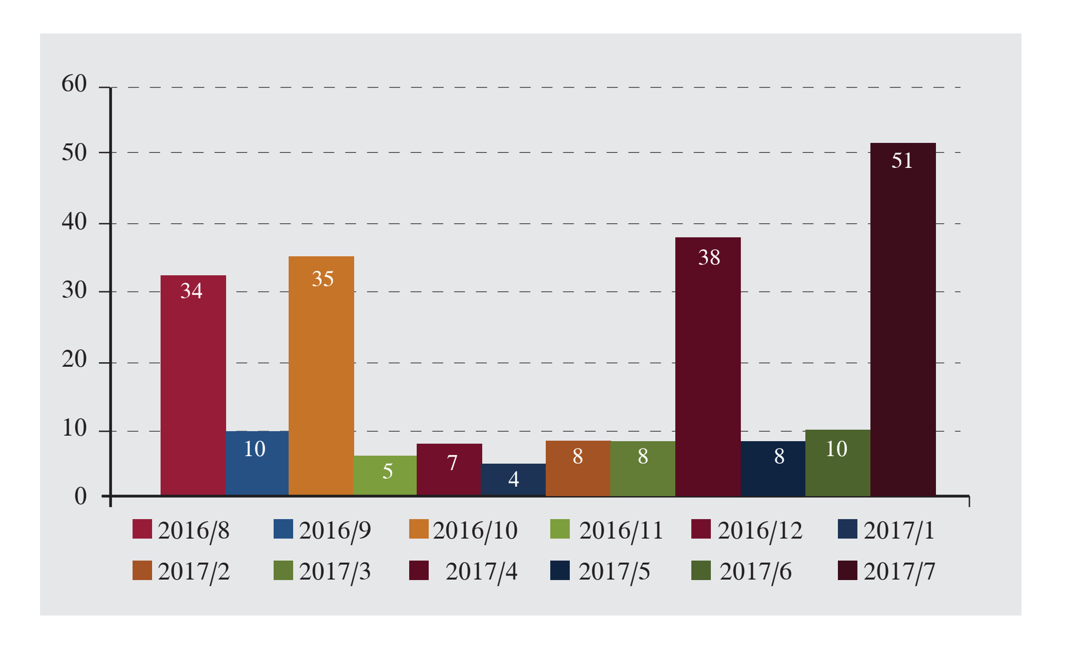
في سياق تحكم سلطات الاحتلال بالدخول إلى المسجد، تقوم قوات الاحتلال باستباق اقتحامات المواسم والأعياد اليهوديّة بتشديد الإجراءات بحق المصلين في الأقصى، ففي 2016/8/14 شددت قوات الاحتلال إجراءاتها على أبواب المسجد، وقامت باحتجاز هويات المصلين على بوابات الأقصى الخارجية. وتعمل قوات الاحتلال على إغلاق أبواب محددة من الأقصى، على غرار ما حدث في 2016/8/25، حيث منعت قوات الاحتلال المصلين من الدخول إلى الأقصى من باب القطانين. وتعتبر القيود العمرية التي يفرضها الاحتلال على المصلين واحدة من سياسات الاحتلال المستمرة، وفي انتهاك خطير للحصرية الإسلامية للأقصى فرضت سلطات الاحتلال قيودًا على المعتكفين في الأقصى لإحياء ليلة القدر.

ولا تقف إجراءات الاحتلال عند فئة محددة من المصلين، بل تطال مختلف الشرائح العمرية حتى كبار السن، ففي 2016/9/6 احتجزت قوات الاحتلال هوية المسن يوسف عبود (70 عامًا)، ثم أصدرت قرارًا بإبعاده عن المسجد لمدة ستة أشهر. وفي 2016/10/2 استدعت قوات الاحتلال عددًا من المقدسيين للتحقيق معهم، من بينهم سيدة وطفل، وتزامن الاستدعاء مع حملة اعتقالات واسعة شنتها بحق الشبان المقدسيين، ثم أفرجت قوات الاحتلال عن المعتقلين بعد تسليمهم قرارات إبعاد عن الأقصى لمدة 15 يومًا.

وتتعرض نساء القدس كما الرجال لانتهاكات متعددة، ومنع من دخول المسجد ففي 2016/10/4 منعت شرطة الاحتلال المرابطة هنادي الحلواني من دخول الأقصى. وإضافة للمنع يعتبر استدعاء نساء الأقصى أمرًا بالغ الصعوبة للاعتداءات التي تتعرضن لها، ومن أمثلة ذلك استدعاء المعلمة خديجة خويص في 2016/12/18 إلى «المسكوبية». وفي سياق استهداف مكونات الأقصى، تستمر سلطات الاحتلال بمنع عشرات المرابطات من دخول الأقصى، وتستمر نساء «القائمة الذهبية» في الرباط أمام أبواب المسجد، رفضًا لإجراءات الاحتلال وممارساته الكيديّة، وإضافة للرباط أمام أبواب الأقصى، تبلور دور المرابطات خلال اعتصامات المقدسيين ما بين 14 و2017/7/27، عبر تقديم الطعام للمعتصمين ومساعدة نساء البلدة القديمة في تحضيره في منازلهن والخروج به بعد صلاة الظهر لتقديمه إلى المعتصمين بشكل جماعي.

ويعتبر الإبعاد عن المسجد الأقصى أداةً دائمة الحضور لدى الاحتلال، فهي تسهم في تفريغ المسجد من المصلين والمرابطين. وخلال مدة الرصد أصدرت سلطات الاحتلال عشرات قرارات الإبعاد عن الأقصى، طالت الرجال والنساء والأطفال على حدٍ سواء، وتتراوح مدد الإبعاد ما بين الـ 15 يومًا وستة أشهر، ووصل عدد المبعدين عن المسجد الأقصى لنحو 218 مبعدًا من القدس والمناطق الفلسطينية الأخرى.

رسم بياني لأعداد المبعدين عن المسجد الأقصى من 2016/8/1 حتى 2017/8/1



الفصل الرابع: ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

دفع ارتفاع وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، والاقتحامات اليومية للمسجد، ومحاولة تكريس التقسيم الزماني والمكاني للمسجد كأمر واقع، أهل القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 إلى ابتكار الأساليب والوسائل للدفاع عن المسجد المبارك، وقد كان المدّ البشري المتواصل، والدعوة للرباط —بالرغم من حظر الجمعيات والمؤسسات الداعمة للرباط— والأنشطة الدائمة في الأقصى، أبرز تحديات الاحتلال ومستوطنيه.

وكان للمواقف التي وقفها أهلنا في القدس والداخل الفلسطيني خلال شهر تموز/ يوليو 2017، بالإضافة إلى المواقف الفصائلية والرسمية الفلسطينية، ومواقف بعض الدول العربية والإسلامية والدولية، الدور الأبرز في منع قوات الاحتلال من تنفيذ مخططه لتركيب أبواب إلكترونية على أبواب المسجد الأقصى، بعد العملية البطولية التي نفذها ثلاثة شبان من آل جبّارين من مدينة أم الفحم المحتلة منذ سنة 1948.

ولكن بالرغم من حجم الهجمة على الأقصى كانت ردود الأفعال الرسمية دون المستوى المطلوب، حيث اقتصرت على بيانات الشجب والاستنكار والتحذير من حرب دينية، وكانت ذات سقف منخفض ولا توازي حجم المخاطر التي يتعرض لها الأقصى وبقي التفاعل الشعبي، خصوصاً بين أهلنا في القدس وأراضي 1948، الخط الأول للدفاع عن المسجد المبارك، وإن تفاوت في الحجم والزخم بين بلد وآخر.

أولاً: المستوى الفلسطيني

بقيت أيدي الفصائل الفلسطينية المقاومة مكبلة في الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات، لا سيما في ظل حصار غزة وقبضة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي سعت إلى منع أي «تصعيد». فيما بلغ التنسيق الأمني مراحل متقدمة، بشهادات فلسطينية وإسرائيلية، في سبيل إجهاض أي عمل مقاوم، حتى لو كان للدفاع عن الأقصى، وكانت معظم عمليات المقاومة ضدّ الاحتلال بمبادرات فردية. وعلى الرغم من كل ذلك فقد أعلنت الفصائل إصرارها على إفشال المخططات الإسرائيلية التي تهدف لتهويد القدس وتقسيم الأقصى المبارك.

وكان الحدث الأبرز خلال السنة التي يرصدها التقرير، بالإضافة إلى الاقتحامات اليومية، ما شهده المسجد الأقصى بعد العملية البطولية التي قام بها ثلاثة شباب من فلسطينيي 1948، من مدينة أم الفحم، من آل جبّارين في 2017/7/14. وقد تفاعلت الفصائل الفلسطينية بشكل واسع مع هذا الحدث، وحاولت استثماره بالشكل المطلوب، حيث توالت الدعوات

لتصعيد المواجهات وعمليات المقاومة ضدّ الأهداف الإسرائيلية. وحذر عدد من الفصائل المقاومة من محاولات تمرير اتفاق جديد يغير الوقائع على الأرض، ويعطي الاحتلال سيادة في المسجد الأقصى المبارك مقابل رفعه الأبواب الإلكترونية. وأكدت الأجنحة العسكرية لعدد من الفصائل أنه ستكون لها كلمتها القوية والعليا في حال استمر الاحتلال بمخططه ضدّ المسجد الأقصى. وقالت الأجنحة إنها لن تسمح بأي حال من الأحوال للعدو الجبان أن يتغول على الأقصى والمقدسات وأهلنا في القدس.

> لم يعكس أداء الفصائل الآمال المعقودة عليها، ودورها في مقاومة الاحتلال، وبرامجها العملية لمواجهة انتهاكات الاحتلال للمسجد الأقصى.
> وبلغ التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال مراحل متقدمة، من أجل إجهاض أي عمل مقاوم، حتى لو كان للدفاع عن الأقصى.

عمومًا، لم يرق أداء الفصائل الفلسطينية إلى المستوى المطلوب منها، فلم تخرج مواقفها عن سياق إدانة الانتهاكات، والمطالبة بالتدخل لحماية المقدسات، والمسيرات في مناسبات محددة. ولم يعكس أداء الفصائل الآمال المعقودة عليها، ودورها في مقاومة الاحتلال، وبرامجها العملية لمواجهة انتهاكات الاحتلال للأماكن المقدسة، بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص. ربما كان للتنسيق الأمني الدور البالغ في عرقلة أي عمل المقاوم في الضفة الغربية التي تشكل حاضنة القدس، حتى لو كان للدفاع عن المقدسات والأقصى.

وفي السياق ذاته، كان عجز السلطة الفلسطينية واضحًا في خطابتها ومواقفها وأدائها، بالمقارنة مع حجم الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة، بشكل عام، وعلى المسجد الأقصى المبارك، بشكل خاص. وكانت الخطوات التي قامت بها، بالتهديد والوعيد تارة، وبالإدانة والاستنكار تارة أخرى، بمنزلة خطوات شكلية لتنفيس الشارع الفلسطيني، لم ترق لمستوى الحدث. فقد دانت السلطة باستمرار عمليات الاقتحام اليومية للمسجد الأقصى، وأعلنت تجميد الاتصالات كافة مع سلطات الاحتلال —بما فيها التنسيق الأمني— بعد إغلاق المسجد الأقصى، ومنع الصلاة فيه خلال شهر تموز/ يوليو 2017، في حين ذكرت مصادر إسرائيلية أن السلطة لم تجمد اتصالاتها مع الاحتلال فعليًّا.

وبالمقابل برز دور أجهزة السلطة الأمنية في محاولاتها إجهاض أعمال المقاومة، حيث أكدت منعها لمئات المحاولات لتنفيذ عمليات ضدّ الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، وهو ما تفاخر به مرارًا الرئيس محمود عباس، وقادة الأجهزة الأمنية.

تميزت أنشطة أهل القدس وفلسطينيي 1948 المتواصلة بطول النفس، وحُسن التحرك، والاستباقية، والحضور الدائم. وشكلوا خط الدفاع الأول في وجه الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى.

وبالمقابل، أفشل أهل القدس وفلسطينيو 1948 مخططات الاحتلال لتقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى المبارك، وكان لحضورهم القول الفصل في تحدي قرارات سلطات الاحتلال، والتي كان من أخطرها ما تعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات بعد العملية التي نفذها ثلاثة شبان من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 في 2017/7/14، والتي سعى الاحتلال من خلالها لتكريس واقع جديد. فقد شكلوا الخط الأول للدفاع عن المقدسات بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص، ووقفوا في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وشكل المرابطون منهم دروعًا بشرية، أسهمت —بشكل أو بآخر— بالحدّ من قدرة تنفيذ البرامج الإسرائيلية التي تستهدف المسجد المبارك.

وقد تميزت أنشطتهم المتواصلة بطول النفس، وحُسن التحرك، والاستباقية، والحضور الدائم، واستطاعوا الاستفادة من الميزة التي يتمتعون بها دون غيرهم، وهي القدرة على الوصول إلى الأقصى، مع وجود العقبات الإسرائيلية، والإبعاد المتكرر، لمواجهة المخططات الإسرائيلية.

ثانيًا: الأردن

تصاعد وتيرة الانتهاكات، بالرغم من التهديد والاستنكار والشجب الأردني، يطرح التساؤل حول الدور الحقيقي الذي يلعبه الأردن في حماية الأقصى، ومدى قدرته على التأثير في مسار الأحداث في الأقصى.

لم يرقَ الموقف الرسمي الأردني إلى مستوى الوصاية الدينية التي تحظى بها السلطات الأردنية على المقدسات في مدينة القدس، ويتيح لها القانون الدولي التحرك دوليًا، لوقف الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص. ولم تتخذ السلطات الأردنية إجراءات رادعة لوقف انتهاكات الاحتلال للأقصى، والمصلين فيه، والمرابطين، وموظفيه التابعين لوزارة الأوقاف الأردنية؛ ما أعطى الجرأة لسلطات الاحتلال بالتمادي بانتهاكاتها، والمساعدة في اقتحام مستوطنيه للمسجد المبارك.

ومستوى الخطورة التي تتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص، تتطلب موقفًا أكثر حزمًا من سلطات تتحمل مسؤولية تنظيم شؤون المسجد الدينية، وتقديم الرعاية الكاملة لرواده، ولها الحقّ في تعيين الموظفين. وبالرغم من كل ذلك بقيت ردود الأفعال الأردنية الرسمية على كل السياسة التخريبية والتدميرية للاحتلال، بين بعض الجهود القانونية والدبلوماسية وتصريحات الشجب

والاستنكار، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن توقف الحملة الشرسة التي يشنها الاحتلال ومستوطنوه.

تصاعد وتيرة الانتهاكات، بالرغم من التهديد والاستنكار والشجب، يطرح التساؤل حول الدور الحقيقي الذي يلعبه الأردن في حماية الأقصى. ولعل إجراءات سلطات الاحتلال داخل المسجد الأقصى بعد العملية التي تمت داخل المسجد خلال تموز/ يوليو 2017، كانت فرصة للسلطات الأردنية لكي تمارس الدور المأمول منها في حماية المقدسات داخل المدينة المقدسة، غير أنها لم تجارِ الحدث، بل اقتصر الدور على المطالبة بإنهاء تلك الإجراءات، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه.

ثالثًا: المستوى العربي والإسلامي الرسمي

الاهتمام العربي والإسلامي بالقضية الفلسطينية استمر في تراجعه بشكل واضح خلال السنة التي يغطيها هذا التقرير، فعلى الرغم من كثرة الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك لم تخرج ردود الأفعال العربية والإسلامية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة «إسرائيل» بالتوقف عن الاعتداءات والاستفزازات المستمرة على المسجد الأقصى.

> الاهتمام العربي والإسلامي بالقضية الفلسطينية استمر في تراجعه بشكل واضح، فعلى الرغم من كثرة الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى لم تخرج ردود الأفعال الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار...

وخرجت جامعة الدول العربية في كل مرة لتدين الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك، وتحذر الحكومة الإسرائيلية من مغبة استمرار تلك الإجراءات، لأنها ستؤدي إلى إشعال المنطقة ولم ترق القمة العربية التي عُقدت في العاصمة الأردنية عمّان في 2017/3/29 إلى مستوى الحدث الذي تعيشه القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص، حيث عبرت القمة عن حالة التردي التي تعيشها الدول العربية على المستوى الرسمي. وغاب عن إعلان عمّان البرامج العملية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحقّ الأرض والشعب في فلسطين.

ولم تكن منظمة التعاون الإسلامي أفضل حالًا في تعاطيها مع القضية الفلسطينية من المواقف العربية، ولم تتخط ردودها على الانتهاكات المستمرة للمسجد الأقصى حدود الإدانة والاستنكار، فقد دانت المنظمة مرارًا السياسات والإجراءات غير القانونية التي تتبعها

الدولة العبرية ضدّ المسجد، والأعمال الاستفزازية والاعتداءات كافة من قبل الاحتلال ومستوطنيه المتطرفين ضدّ المصلين في الأقصى.

ولم يكن المستوى الرسمي العربي والإسلامي ليتخطى مواقف الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، حيث أكدت رفضها للممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطيني المحتلة، وأدانت محاولات تغيير الوضع الهيكلي والتاريخي للمسجد الأقصى المبارك. كما عبرت عن رفضها واستنكارها للاقتحامات اليومية للمستوطنين للأقصى.

رابعًا: الموقف الدولي الرسمي

تباينت المواقف الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المسجد الأقصى، والتي كان آخرها إغلاق المسجد في تموز/ يوليو 2017، وفشل مجلس الأمن الدولي — كعادته— في إصدار بيان صحفي يدين فيه إغلاق المسجد الأقصى، والسبب دائمًا التهديد الأمريكي باستخدام حق النقض «الفيتو». وتراوحت الردود الدولية بين القلق، والاستنكار، والتحذير، والمساواة بين الضحية والجلاد؛ وقلق المجتمع الدولي مصدره أن تؤدي الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة إلى تدهور الأوضاع. وغالبًا ما يكون التدخل الدولي لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي.

> المواقف وردود الفعل الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية تراوحت بين القلق، والاستنكار، والتحذير، والمساواة بين الضحية والجلاد. وغالبًا ما يكون التدخل الدولي لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي.

ولم تتعد تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون واللاحق أنطونيو غوتيريش، أو المتحدثين باسمهما، والبيانات الصادرة عن المؤسسة الدولية، عن التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، والاستفزازات الإسرائيلية، حيث تمّ التأكيد على أن الإجراءات كافة التي تتخذها السلطات الإسرائيلية، والرامية إلى تغيير طابع ومركز مدينة القدس، ليس لها أي صلاحية قانونية، وأنها تتعارض مع أحكام القانون الدولي وتقوض إمكانية تحقيق «حلّ الدولتين».

وفي تطور لافت للنظر على صعيد القرارات الدولية صادقت منظمة اليونسكو على قرار ينص على كون القدس مدينة ذات أهمية خاصة للديانات الثلاث، وتجاهل

> صادقت منظمة اليونسكو على قرار ينص على كون القدس مدينة ذات أهمية خاصة للديانات الثلاث، وتجاهل القرار مزاعم ارتباط الأقصى باليهود عبر إطلاق التسميات الإسلامية عليه فقط.

القرار مزاعم ارتباط الأقصى باليهود عبر تعمُّد ذكر تسميته الإسلامية (الأقصى/ الحرم الشريف)، وتجاهل التسمية الإسرائيلية، واعتماد التسمية الإسلامية لـ«حائط البراق/ الحائط الغربي للأقصى»، متجاهلًا تسمية «حائط المبكى». كما أدان القرار الممارسات الإسرائيلية داخل الأقصى وفي محيطه، وطالب بإعادة الوصاية الأردنية الحصرية عليه.

خامسًا: المستوى الشعبي

> أعلن الشارع العربي والإسلامي والدولي عن رفضه للإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى؛ وهذا ما سطره من خلال تفاعل آلاف المساجد والنزول إلى الشارع معلنًا لرفض الانتهاكات الإسرائيلية ومحاولة فرض وقائع جديدة بعد 2017/7/14.

يعدُّ التفاعل الشعبي مع تطور الأوضاع في المسجد الأقصى من أهم الأدوات المؤثرة في تحديد المسارات، وقد بدا أنّ الشارع العربي والإسلامي متفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى والمدينة المقدسة بشكل خاص، لا سيما بعد إغلاق المسجد الأقصى الذي يعد سابقة إسرائيلية خطيرة جدًا لم تحدث منذ نحو خمسين سنة، وهي مجازفة لجس النبض، واختبار ردة الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية. وقد كانت التحركات الشعبية –إلى حدّ ما– على مستوى الحدث، وهو ما تردد في آلاف المساجد على امتداد الكرة الأرضية، وليس في الدول العربية والإسلامية وحسب، كما تردد في الفعاليات الشعبية الكثيرة التي انتشرت في الكثير من المعمورة.

وأعلن الشارع العربي والإسلامي والدولي عن رفضه للإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، ومنها تركيب الأبواب الإلكترونية، وكاميرات المراقبة، واقتحامات المستوطنين، ومحاولة التقسيم الزماني والمكاني للمسجد المبارك؛ وهذا ما سطره من خلال نزوله إلى الشارع معلنًا رفضه لتلك الانتهاكات والاقتحامات اليومية للأقصى.

خامسًا: التوصيات

أ- توصيات للجماهير الفلسطينية:

تثبت الأحداث يومًا بعد يوم أنّ جماهير الشعب الفلسطينيّ تمتلك أوراق قوة ثمينة، وأهمّها إيمانها المتجذر بحقّها بالقدس والأقصى، واستعدادها الكبير لتقديم التضحيات دفاعًا عن المسجد الأقصى، وقدرتها على تخطّي عقبات الاحتلال، وابتكار وسائل متجددة في مواجهة الاحتلال. إنّ الحراك الشعبيّ الفلسطينيّ داخل فلسطين وخارجها إثر محاولة الاحتلال فرض وقائع جديدة على الأقصى بعد 2017/7/14 نجح نجاحًا باهرًا في هزيمة إرادة الاحتلال الذي اضطرّ للتراجع عن إجراءاته العدائيّة المستحدثة ضدّ الأقصى، وفي المقابل أظهر هذا الحراك أنّ جزءًا يسيرًا من طاقات الشعب الفلسطينيّ استثمرت في مواجهة الاحتلال، فكيف إذا استثمرت كل الطاقات والإمكانيات؟ بناء على ذلك ثمّة توصيات ضروريّة للجماهير الفلسطينيّة على مستوى شرائحها وتوزعها الجغرافي:

1. المقدسيّون:

- استثمار الإنجاز الذي تحقق بإجبار الاحتلال على التراجع عن قراراته التي اتخذها ضد الأقصى بعد 2017/7/14. ويحصل على ذلك عبر تعزيز الوحدة، والتنسيق، واستثمار نقاط الضعف لدى الاحتلال، والحرص على مشاركات حاشدة ودائمة في فعاليات التصدي للاحتلال.
- تعزيز الرّوح المعنويّة، وتكثيف التعبئة ضدّ الاحتلال بحيث يصبح التمرد على الاحتلال جزءًا لا يتجزأ من ثقافة المقدسيين، ويتجلّى هذا التمرّد في أبسط الأمور الحياتية واليومية، وتقع هذه المهمة على عاتق المشايخ، والعلماء، ونخب الثقافية، ووجهاء العمل الاجتماعي والسياسي، والإعلاميين في القدس.
- عدم الانصياع لقرارات الاحتلال بإبعاد المقدسيين عن الأقصى، وأقل ما يمكن فعله في هذا الشأن هو الرباط عند أقرب نقطة ممكنة للأقصى.
- الالتفاف حول قيادة شعبيّة مقدسيّة تتولّى شؤون تنظيم حراك المقدسيين، لا سيما أنّ القدس تفتقد لقيادة سياسية رسمية.
- تطوير العمل الإعلامي الذي من شأنه أن يكشف اعتداءات الاحتلال بحقّ الأقصى، ويسهم في تعبئة الجماهير ودفعه للتحرك نصرة للأقصى.

2. الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948:

- إيجاد بدائل سريعة للمؤسسات الفلسطينية التي يغلقها الاحتلال، والتي تهتمّ بدعم الرباط والصلاة في الأقصى.
- إبراز سياسات الاحتلال العنصرية ضدهم وتعزيز التواصل مع المنظمات الدولية والحقوقية لكشف عنصرية الاحتلال، وبشاعة استهدافه لوجودهم، ولمؤسساتهم.
- الاستمرار في تسيير قوافل الرباط في الأقصى رغم تضييق الاحتلال.
- العمل على جعل قضية الأقصى همًّا جامعًا بين القوى الوطنية والإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948.
- ترميز شخصيات وطنية وإسلامية من مختلف الفئات لتكون قيادات للعمل من أجل الأقصى حتى لا يتمّ الاستفراد ببعض القيادات المحدودة عددًا.

3. الفلسطينيون في غزة:

- يشكل قطاع غزّة حاليًّا ركيزة العمل الفلسطيني المقاوم على مستوى التحكم، والسيطرة، والتنظيم، والإعداد، والتجربة. ومن الأهمية بمكان أنْ تتم تعبئة أفواج الشباب المقاومين في غزة على عقيدة الدفاع عن الأقصى، وعقيدة العمل لتحريره.
- التنبّه من مشاريع إشغال غزة وأهلها بالاحتياجات اليومية المُلحّة نتيجة الحصار الجائر، وإبقاء الأقصى في صميم اهتمامات الشعب الفلسطيني في غزة.
- تشكيل حراك شعبيّ مستمرّ بأشكال متعددة بالاستفادة من قدرة أهل غزة على الحشد والتنظيم والتأثير في الجماهير.
- توسيع دائرة الضغط على الاحتلال وصولًا إلى نيل حقّهم في الوصول إلى المسجد الأقصى، والصلاة فيه كما كان قبل انتفاضة الأقصى عام 2000.

4. الفلسطينيون في الضفة الغربيّة:

- عدم الركون إلى مخططات تحييد الضفة الغربية عن معادلة الصراع والمواجهة مع الاحتلال؛ فالضفة هي الحاضنة الطبيعية والجغرافية للقدس.
- الرد على اعتداءات الاحتلال على الأقصى بتوسيع دائرة الاشتباك مع الاحتلال عند حواجزه التي تقطِّع أوصال الضفة الغربية المحتلة.
- العمل على كسر القيود التي يفرضها الاحتلال لمنعهم من الوصول للأقصى عبر فرض تصاريح عليهم.

- رفض القبضة الأمنية التي تفرضها الأجهزة الأمنية الفلسطينية بما يؤدي إلى منعهم من القيام بواجبهم في نصرة الأقصى.

5. الفلسطينيون خارج فلسطين:

- التنبّه من محاولات إشغالهم بقضاياهم الحياتية ومخاطر التوطين على حساب قضية القدس، فيفقدون بذلك عنوانًا أساسيًّا من عناوين ارتباطهم ببلادهم التاريخية فلسطين.
- الاستفادة من انتشار اللاجئين الفلسطينيين في بلدان عديدة لتفعيل الجهد الجماهيريّ الفلسطيني لنصرة الأقصى.
- بذل المزيد من جهود التعبئة بأهمية الأقصى، وخطورة ما يتعرض له، والواجب تجاهه في صفوف الفلسطينيين اللاجئين، والأشقاء في البلدان المضيفة.
- الفلسطينيون في أوروبا يقع على عاتقهم جهد مضاعف في كشف جرائم الاحتلال أمام المنظمات والشعوب الغربية، وتوضيح عدالة قضية فلسطين، وحصرية الحق الإسلامي بالأقصى بما يؤدي إلى توسيع قاعدة التضامن الدوليّ مع الشعب الفلسطيني وقضاياها العادلة.

6. العلماء والمشايخ الفلسطينيون:

- رغم أنّ قضية الأقصى هي قضية كل الأمة، والواجب على كل علمائها أن ينخرطوا في مشروع نصرته وتحريره، إلا أنّ العلماء والمشايخ الفلسطينيين لهم خصوصية في هذا الصراع مع الاحتلال؛ فقد أثبتت المرجعيات الدينيّة في القدس منذ احتلال فلسطين إلى زمن كتابة هذه السطور أنهم يمتلكون قدرة كبيرة على تحريك الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية، وأكدت التجارب والشدائد أنهم أهلٌ للرهان عليهم في مواجهة الاحتلال؛ ولذلك ندعو إلى ترسيخ هذا الدور الرياديّ لعلماء القدس ومشايخها، وندعو إلى تصدير أكبر عدد ممكن من علماء القدس ليقودوا المواجهة مع الاحتلال حتى لا يستقوي الاحتلال على عدد قليل منهم، ومن هنا تبرز أهمية تنسيق جهودهم ووحدة كلمتهم. أما العلماء الفلسطينيون خارج القدس فهم معنيون ببذل جهود حثيثة لجعل الأقصى قضية حاضرة باستمرار لدى الجماهير التي بإمكانهم التأثير فيها، ومعنيون بتقديم الدعم لأهل القدس لا سيما نظرائهم من العلماء والمشايخ.

7. نُخب الشعب الفلسطينيّ:

- يُجمِع مراقبون ومحللون على أنّ ضعف أداء النُّخب الفلسطينية من مثقفين وسياسيّين وكُتَّاب وأدباء، إلخ، أسهم بصورة مباشرة في تعثّر المشروع الوطني الفلسطينيّ. وتكاد تكون هذه الفئة هي الغائب الأكبر عن ميدان المعركة مع الاحتلال، أو على الأقل هي اللاعب الأضعف فيه. إنّ هذا التوصيف المرير يفرض على كلّ النُّخب الفلسطينية إعادة النظر بدورهم الضروريّ في تقويم سير السياسة الفلسطينية الرسمية والفصائلية، والدفع باتجاه توحيد البيت الفلسطينيّ، وتبصير الجماهير بحقوقها، والمخاطر المحدقة بقضاياها. ولا شك في أنّ هذه المَهمة الجليلة تتطلب انعتاقًا من ضيق التحزُّب، والارتماء في أحضان المسؤولين، وتقديم المصالح الخاصة على المصالح الفلسطينية العليا.

8. المؤسسات والهيئات الفلسطينية:

- تلعب المؤسسات والهيئات الفلسطينية في فلسطين وخارجها دورًا كبيرًا في مواجهة الاحتلال على مستوى التعبئة والإعلام والحشد الجماهيريّ، ولكنّ ما ينقص هذه المؤسسات هو التنسيق والتكامل بعدما بدا واضحًا تشتت جهودها، وتضارب حملاتها، واختلاف مضامينها بما يؤدي إلى تشتيت الجمهور. إنّ هذه المؤسسات والهيئات معنيّة بتطوير أدائها، وتركيز جهودها، ودراسة مدى تأثير خطابها وبرامجها في الجمهور وصولًا إلى نقلة في الأداء توفّر الإمكانيات المحدودة أصلًا، وتصيب قلب الهدف.

ب- توصيات للمقاومة والفصائل والقوى الفلسطينية:

خطّت المقاومة صفحات مشرقة في تاريخ الصراع مع الاحتلال، وكان دورها، بالإضافة إلى التصدي للاحتلال، عاملاً مهمًا في شحذ الهمم والنفوس وتكريس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها. وعلى الرغم من أن المقاومة تشكل أحد خطوط الدفاع عن الأرض إلا أنه ثمة توصيات ضرورية لتطوير أداء الفصائل والقوى الفلسطينية باتجاه حماية الأقصى.

1. تثبيت موقف وطنيّ جامع يشكل ميثاق شرف «يحرّم» التنازل عن القدس والتقصير في نصرتها.
2. الضّغط على السلطة الفلسطينية وفريق التسوية والمفاوضات لمنع أيّ تنازل عن القدس ومقدساتها، ومنع تمرير أي مشروع يتيح للاحتلال المشاركة بإدارة شؤون المسجد الأقصى.

3. تحويل قضيّة الأقصى إلى بندٍ ثابت في البرامج السياسية للفصائل، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وبفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير.
4. الفصائل مطالبة أيضًا بتفعيل وجودها ودورها في القدس وإسناد الحراك الشعبي من دون الوقوع في فخ التصريحات التي تتماهى مع تصريحات الأنظمة والحكومات الرسمية بما تمثل من عجز وتهرّب من المسؤولية، كما أنها مدعوة إلى العمل على قاعدة أن الحراك هو لمصلحة الشعب الفلسطيني وليس ليسجّل هذا الفصيل نقاطًا على هذا الفصيل أو ذاك.
5. تقديم الدعم الحقيقي على مختلف الصعد للمقدسيين، ومساندتهم في انتفاضتهم في وجه الاحتلال. ولا بد من السعي لاستثمار إنجازات هبة الأقصى التي انطلقت في 2017/7/14، وانتفاضة القدس باتجاه رفع الاحتلال إلى مزيد من التراجع في ما يتعلق بمشروع تقسيم الأقصى، ومجمل الاعتداءات على المسجد.
6. العمل الجاد لإنهاء الانقسام وترميم البيت الدّاخلي الفلسطيني.
7. العمل على تفعيل الجهود الجماهيريّة والإعلاميّة للحشد باتّجاه التعويض عن قرار حظر المرابطين والمرابطات والحركة الإسلامية بمؤسساتها الداعمة للرباط في الأقصى.
8. على فصائل المقاومة خارج فلسطين القيام بدور كبير على صعيد التوعية والتثقيف وتعبئة الجماهير الفلسطينية في اللجوء، ومن المهمّ تحديد مناسبات محددة تتفق فيها على حملات وبرامج ثقافية وإعلامية مكثفة لنصرة الأقصى.

ت- توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

لا تزال السلطة الفلسطينية تراوح في دوّامة العجز في مواقفها وأدائها تجاه الأقصى، ومن أهم ما يمكن أن تقوم به السلطة في المرحلة الحالية:

1. توعية المجتمع الفلسطيني بضروة الصلاة في الأقصى والرباط رغم عراقيل الاحتلال.
2. وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال واعتقال الفلسطينيين على خلفية التخطيط لتنفيذ عمليات ضد الاحتلال، والبناء على تجربة المقاومة التي لا تزال حاضرة كعامل قوة في وجه الاحتلال.
3. وقف الانجرار وراء المبادرات التي تسقط من اعتبارها الحقوق الفلسطينية وتدخل السلطة مجددًا في متاهة التفاوض مع الاحتلال.

4. الدّفاع عن الأقصى كأولوية لا تقبل المساومة ودعم القدس بقطاعاتها كافة وفق استراتيجية تخدم مشروع التحرير ولا يكون هدفها تحقيق التخدير الاقتصادي أو تعزيز التنمية في ظل الاحتلال.
5. إعادة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي متماسك ومتمسك بالقدس والأقصى مع الالتفات إلى ضرورة التكامل بين هذا الخطاب والعمل الجاد على الأرض.
6. إطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية، وفكّ القيود المفروضة على أهل الضفة للتضامن والتفاعل مع القدس والأقصى.

ث- توصيات للمملكة الأردنية:

إنّ دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. ومن الواضح أن استهداف الاحتلال لهذا الدور يتصاعد بشكل مستمر، لا سيما من خلال الاعتداء على دور موظفي الأوقاف من حراس المسجد وسدنته واعتقالهم ومنعهم من دخول المسجد وإبعادهم عنه، وهو الأمر الذي شهد تصاعدًا كبيرًا في الأشهر الأخيرة.

وانطلاقًا من هنا فإن الحكومة الأردنية مطالبة بما يأتي:

1. وقفة حازمة في وجه الاعتداءات المتكررة على الأقصى وموظفي الأوقاف على اعتبار أن الاعتداء على أيّ موظف منهم هو اعتداء على أيّ موظف أردني، كما أن الاعتداء على الأقصى هو اعتداء على السيادة الأردنية.
2. دعم حراس الأقصى والمرابطين والمرابطات، لا سيما المرابطات الممنوعات من دخول الأقصى منذ عام.
3. تفعيل العمل عبر المنابر الدولية، لا سيما اليونسكو.
4. التجاوب مع الشارع الأردني خصوصًا والعربي عمومًا لرفض التطبيع مع الاحتلال.
5. دعم المؤسسات الأردنية الشعبية التي تعمل من أجل الدفاع عن القدس والأقصى، ودفعها لتقوم بدور التواصل والتحفيز مع الهيئات العربية والإسلامية والدولية.
6. رفض أي تسوية أو اتفاق مع أي جهود تكرس شراكة الاحتلال في إدارة الأقصى.
7. إشراك الأطياف الفلسطينية المختلفة في مشروع الدفاع عن الأقصى لتشكل جبهة عريضة وقوية لمواجهة الاحتلال.

ج- توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

تركت الدول العربية والإسلامية الفلسطينيين مرة أخرى من دون دعم في مواجهة الاحتلال بعد اندلاع هبة الأقصى في 2017/7/14، وتكشف المواقف الرسمية لهذه الحكومات المزيد من والتباعد عن القضية الفلسطينية، في خطوطها العامة وفي تفاصيلها فلا اكتراث لمواجهة مشروع التهويد الذي يقوده الاحتلال في القدس أو لتصعيد الاعتداءات في الأقصى ولا لفشل المسار السياسي، و«أقوى» موقف لا يتعدى الإدانة والتهديد.

والمطلوب من الحكومات العربية والإسلامية:

1. **التعامل مع القضية الفلسطينية على أنّها قضيتهم وليس قضية الفلسطينيين وحدهم.**
2. **دعم حقيقي للقدس والمقدسيين والمقدسات، وتأمين الدعم المالي لحماية الأقصى عبر دعم المقدسيين وأهالي الأراضي المحتلة عام 1948 بما يحقق لهم مقوّمات الصمود بما هم خطّ الدفاع الأول عن الأقصى والأقدر على الحضور فيه على المستوى الميداني.**
3. **دعم حراك الفلسطينيين في وجه الاحتلال، والاستفادة من هذا الحراك للضغط على دولة الاحتلال في السياسة.**
4. **التحرك والضغط على الاحتلال لوقف استهداف المرابطين والمرابطات الذين لا يزالون ممنوعين من دخول الأقصى.**
5. **وقف أي محاولة ومسعى للتطبيع مع الاحتلال بصرف النظر عن العنوان الذي يتم التسويق لهذا التطبيع تحته.**
6. **تطبيق قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لجهة تأسيس صناديق دعم للقدس والأقصى، ودفع ما تعهدت به الحكومات من مبالغ لدعم القدس.**
7. **تفعيل لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.**
8. **عدم تغطية المفاوضات مع الاحتلال أو الوقوف وراء المبادرات المشبوهة التي تقدّم المصلحة الإسرائيلية على كل ما عداها مع عدم الأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني.**

ح- توصيات لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي:

1. **رفع سقف موقفها السياسي والميداني استجابة لحجم التّهديدات المحيطة بالأقصى من دون انتظار إقدام الاحتلال على خطوات عملية في المسجد للتنبه بعدها إلى خطورة مشروع التهويد.**
2. **عدم تغطية أي تنازلات عن القدس والأقصى قد تقدّم تحت ستار المفاوضات والتسويات.**

3. ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى.
4. تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات، لا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وصناديق القدس والأقصى التي أعلن عنها في غير مناسبة.
5. تفعيل جميع قراراتهما بدعم القدس والأقصى، والضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها تجاه القدس، وتوثيق جرائم الاحتلال بحق القدس والأقصى.

خ- توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

أثبتت الجماهير العربية والإسلامية أنها جديرة بالدفاع عن الأقصى إثر محاولات الاحتلال فرض إجراءاته الأمنية بعد 2017/7/14، فقد شهدت غالبية الدول العربية والإسلامية تحركات متنوعة لنصرة الأقصى؛ ما أسهم في الضغط على الاحتلال ودفعه للتراجع. إنّ تقييمنا لحالة التفاعل الشعبية مع الأقصى تتلخص بأنّ حضور الأقصى في الوجدان الشعبي العربي والإسلامي لا يزال قويًّا ولكنّه يجب أن يترجم عمليًّا وينتقل من حالة الانفعال إلى حالة التفاعل. ومن المهمّ بالنسبة إلى الشعوب العربية والإسلامية:

1. استحضار قضيّة الأقصى كهمٍّ يومي وكواحدة من القضايا التي تعنيها بشكل مباشر والتي تحدّد على أساس الموقف منها تصويتها للشخصيات والأحزاب والبرامج السياسية لتصبح بذلك قضيّة محدّدة وموجّهة للسياسات الخارجيّة.
2. الضغط على الحكومات العربية والإسلامية للقيام بدورها تجاه القضية الفلسطينية والقدس والأقصى.
3. الأحزاب والقوى والهيئات على اختلافها مطالبة بتعزيز خطابها التّعبوي لاستنهاض الجماهير وتحريك الشّارع دعمًا للقدس والأقصى وتنظيم الفعاليات بشكل مستمر لا سيما في المناسبات التي شكّلت محطّات بارزة في تاريخ القدس والأقصى والقضية الفلسطينية بشكل عام. وهي اليوم تتحمل مسؤولية مضاعفة في ظل ضعف الموقف الرسمي.

د- توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

إن تعدّد الجهات العاملة للقدس في ظل غياب التنسيق بينها يؤدي في غالب الأحوال إلى تكرار الجهد وتضارب العمل وإلى خلل في خدمة القطاعات المختلفة في القدس رغم تقدير الجهود المبذولة. وعلى ذلك فالمطلوب:

1. تنسيق العمل وتوحيد الجهود بين المؤسسات العاملة لأجل القدس بما يثمر دعمًا حقيقيًا وملموسًا وفق احتياجات مشروع الدعم والتثبيت.
2. إيلاء مشروع مصاطب العلم وحملات شد الرحال اهتمامًا خاصًا نظرًا إلى أهمية هذين المشروعين في دعم الرباط في المسجد الأقصى وإحباط مشاريع الاحتلال.
3. العمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى.
4. إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى يسهم في تحقيق الاستقلالية للمجتمع المقدسي عن الاقتصاد والنظام الإسرائيلي.

ذ- توصيات للمرجعيات الدينية:

تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة الأمة بكاملها.

ويمكن إيجاز التوصيات الموجهة إلى المرجعيات الدينية وفق الآتي:

1. خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه.
2. توضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى وتأكيد حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144,000 متر مربع بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.
3. تحريك وتعبئة الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى الذي يشكل قضية عقدية ودينية، وفي ظل التحديات والظروف والمؤامرات التي تحدق بالمسجد فإن من المهم إصدار وثيقة تؤكد تحريم التنازل والتفاوض على القدس والأقصى.

ر- توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

نظرًا إلى الدور الذي يلعبه الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، فالمطلوب من وسائل الإعلام والإعلاميين:

1. الحرص على إبقاء قضية الأقصى في مقدمة تغطيتها للتطورات في الدول العربية والإسلامية والتعاطي معها كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها حتى لا تصبح شاهد زور على تهويد الأقصى.

2. كشف جرائم الاحتلال ومشاريعه في القدس والأقصى بما ينبّه لها ويوجد بيئة لعرقلتها.
3. تبنّي استراتيجية إعلامية تجعل القدس والاقصى أولوية تغطى تطوراتها باستمرار وليس في المناسبات حرصًا على ألا تغيب عن المحددات التي تشكل الرأي العام وتحدد اتجاهاته.
4. الكتاب والصحفيّون مطالبون بتناول قضية الأقصى وتكثيف كتاباتهم حول الموضوع وتناوله من شتى الجوانب سواء على مستوى ممارسات الاحتلال أو الوسائل اللازمة لمواجهتها.

ز- توصيات للشباب العربي:

يمتلك الشباب من الطاقات ما يخوّله لعب دور فعّال في نصرة القدس والأقصى ولعلّ من أبرز ما يمكن فعله في هذا المجال:

1. تعزيز المبادرة الفردية والاستفادة من الفضاءات الإلكترونية والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الخبر وكشف جرائم الاحتلال.
2. عدم الاكتفاء بالمقاومة الافتراضية حيث إن العمل على الأرض يبقى العنصر الأهم في الدفاع عن القضايا المحقة وكسبها.

س- توصيات للهيئات القانونية:

يصنف القانون الدولي مدينة القدس على أنها مدينة محتلة، وقد صدرت العديد من القرارات عن الهيئات والمنظمات الدولية التي تؤكد بطلان إجراءات الاحتلال في القدس وتهويده للمدينة. ولذلك، فإن الهيئات القانونية مطالبة بـ:

1. خوض معركة قانونية مع الاحتلال، وتأصيل الحق القانوني للأمة بقدسها وأقصاها، وهنا يبرز الدور الفاعل للجاليات والهيئات العربية والإسلامية في الغرب.
2. حملات توعية بحق الأمة بالقدس والأقصى، وعدم شرعية الاحتلال وإجراءاته.

الفصل الأول:
تطوّر فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

سجّل الاحتلال على مدى السّنوات القليلة الماضية تطورات ملحوظة حيال فكرة الوجود اليهودي في الأقصى والتعبير العلني عنها. ساهم في ذلك صعود نجم التيار الديني الصهيوني، والمكاسب التي حققها في السياسة داعمو فكرة "المعبد"، لا سيما من حزبي "الليكود" و"البيت اليهودي"، بالوصول إلى "الكنيست" والحكومة للعمل من داخل هاتين المؤسستين، علاوة على الدعم المعنوي الذي أمّنوه لجماعات "المعبد" التي باتت تحظى بسند، وغطاء، وبإمكانيّة طرح مطالبها في "الكنيست"، كما حصل أثناء استضافة مؤتمرها السنوي في "الكنيست" بدعوة من أحد أعضائه في 2016/11/7.

وكان القرار الذي تعاون على إخراجه وزيرا الجيش (السابق) والأمن الداخلي في حكومة الاحتلال المتمثل بحظر "تنظيمي المرابطين والمرابطات" في أيلول/سبتمبر 2015 ومن بعده حظر الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي ومن قبلهما "القائمة السوداء" التي أصدرتها شرطة الاحتلال في آب/أغسطس 2015 من أبرز أساليب محاربة الوجود الإسلامي في الأقصى التي تتمّ تحت نظر رأس الهرم السياسي، رئيس حكومة الاحتلال، الذي لا ينفكّ يغطّي هذه الاعتداءات بتصريحات حول "عدم وجود أيّ نيّة إسرائيلية لتغيير الوضع القائم" في الأقصى.

ثمّ جاءت عملية "اشتباك الأقصى" في 2017/7/14 لتفرض مشهدًا جديدًا ظنّ الاحتلال أنّه سيكون مدخلاً لفرض وقائع جديدة على الأرض تخرق من جديد الوضع القائم التاريخي وتحسم السيادة على الأقصى لمصلحة الاحتلال تحت ذريعة الأمن. تذرّع الاحتلال بالعملية فأغلق الأقصى كلّيًا ومنع صلاة الجمعة فيه، ثمّ استمرّ إغلاق المسجد على مدى يومين آخرين وصلت في ثانيهما سيارات تحمل "مفتاح الحلّ والسيادة": بوابات إلكترونية لكشف المعادن تنصب عند أبواب المسجد ليمرّ المسلمون عبرها فتكشف من يحمل منهم سلاحًا لتنفيذ عمليّة في الأقصى. رفض المقدسيّون البوابات وما رافقها من إجراءات تهويديّة مستحدثة، ووقف إلى جانبهم من تمكّن من الوصول إلى القدس من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948؛ ورفضوا كذلك "الحلول" التي حاول الاحتلال التخفيف بها من وطأة عدم امتلاكه خيارًا آخر سوى الإذعان للموقف الفلسطيني. ومثلما قرّر الاحتلال نصب البوابات ليلاً، فكّك كاشفات المعادن ليلاً أيضًا محاولاً أن يخفي في ظلامه مشهد التراجع والانسحاب، الذي سارع من بعده إلى الاقتصاص من المقدسيين عبر تصعيد إجراءات التهويد في الأقصى وكلّ القدس.

1. المستوى السياسي:

السّيادة على المسجد الأقصى: من المزاعم الإسرائيليّة إلى "معركة البوابات"



نتنياهو أمام "الكنيست": الأقصى سيبقى تحت السيادة الإسرائيلية

يتنافس المسؤولون السياسيون في دولة الاحتلال على التصريح بأنّ السيادة على المسجد الأقصى إسرائيلية: كانت كذلك وستبقى؛ وكان ذلك واضحًا أثناء مدة الرصد في التصريحات الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين وفي مقدّمهم رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الذي أكّد في خطابه أمام "الكنيست" في 2017/5/24 عشية الاحتفال بمرور 50 عامًا على احتلال كامل القدس، بما فيها الأقصى، أنّ الأقصى سيبقى تحت السيادة الإسرائيلية، فتقويم الظلم على يد الجنود الأبطال منذ 50 عامًا هو ما سيصمد ويستمر، مشيرًا إلى أنّه أوضح هذه الرسالة أمام كل زعماء العالم، وأعادها مرارًا أمام الأمريكيين[1].

وكان اجتماع حكومة الاحتلال في أنفاق الجهة الغربية للأقصى في 2017/5/28 ضمن جلسة خاصة بالاحتفال باحتلال كامل القدس تتويجًا لمزاعم السيادة الإسرائيلية على الأقصى ورسالة في هذا السياق تحاول حسم السيادة على منطقة الأقصى والأنفاق تحتها،

1 جيروزاليم بوست، 2017/5/24. https://goo.gl/fyB22i

لا سيّما بعدما رفض الرئيس الأمريكي دونالد ترمب أن يرافقه رئيس حكومة الاحتلال إلى حائط البراق في 2017/5/22. وكان عضو «الكنيست» بتسلئيل سموتريتس وجّه رسالة إلى نتنياهو قال فيها إنّ "الرئيس الأمريكي سيزور [حائط البراق] من دون أن يرافقه أيّ مسؤول إسرائيلي، غالبًا كي لا يسجّل موقفًا حيال السيادة الإسرائيلية على حائط البراق". وقال سموتريتس إنه "ثمة حدود للدوس على شرفنا الوطني"[1].

ولعلّ هذه "القناعة" بأنّ السيادة على الأقصى إسرائيلية هي ما شجع الإسرائيليين على تركيب بوابات إلكترونية على أبواب المسجد وصعّب في الوقت ذاته على نتنياهو، الذي وافق على القرار، العودة عنه أمام رفض المقدسيين للبوّابات وجسور الكاميرات وضغطهم على الاحتلال باتجاه إزالتها، لأنّ العودة عن هذه الإجراءات كان يعني، من بين عدة أمور، أنّ "إسرائيل" ليست صاحبة السيادة على الأقصى وإن صرّح مسؤولوها بغير ذلك.



سلطات الاحتلال تزيل البوابات الإلكترونية عن أبواب الأقصى

1 موقع القناة السابعة العبرية (عروتس شيفع)، 2017/5/17. https://goo.gl/VHB3JD

الوضع القّائم التاريخي: بين الإعلان عن التمسّك به والمساعي النّاعمة لتغييره

بالتوازي مع التصريحات السياسية حول السّيادة الإسرائيلية على الأقصى ومحاولة تثبيتها كأمر واقع على الأرض، يكرر رئيس حكومة الاحتلال لازمة تمسك حكومته بالوضع القائم في الأقصى وعدم وجود أي نية لتغييره في كلّ مرّة يشعر بأنّ المحاولات الإسرائيلية لتغيير هذا الوضع تكاد تتحوّل إلى عامل أساسي في تحركات فلسطينية شعبية مرتبطة بتطورات المشروع التهويدي في الأقصى. ويتمسك نتنياهو بهذا التصريح كرسالة "طمأنة" إلى الأطراف المعنية بعدم انفجار الوضع في القدس حتى عندما يكون الخرق الإسرائيلي في الوضع القائم واضحًا ولا يمكن نفي أهدافه. وكان ذلك واضحًا على سبيل المثال عشية الإعلان في 2015/10/24 عمّا عرف بتفاهمات كيري حيث أعلن نتنياهو في مقطع فيديو نشر على الإنترنت أنّ حكومته متمسّكة بالوضع القائم[1].

وفي مدّة الرصد، كان نتنياهو مضّطرًا لإعلان التّمسك بالوضع القائم بعد نصب البوابات الإلكترونية على أبواب الأقصى عقب عملية "اشتباك الأقصى" التي نفذها ثلاثة شبان من عائلة جبارين في 2017/7/14 محاولاً إظهار البوابات على أنها لا تتعدّى كونها إجراءً أمنيًا لا يهدف بأيّ شكل من الأشكال إلى المساس بالوضع القائم، فيكسب تثبيت إجراء تهويدي جديد من بوابة "المحافظة على الأمن ومنع الإرهاب". وقد حاول أن يسوّق لهذه الإجراءات، وكذلك للتخفيف من حدّة التّصريحات التي صدرت عن بعض أعضاء "الكنيست" بهذا الصّدد، بنفي ارتباطها بالوضع القائم أو تأثيرها فيه فأصدر مكتبه بيانًا بعد العملية يقول بأنّ الوضع القائم لن يتغيّر[2]، وكذلك اتّصل بالرئيس الفلسطيني محمود عباس و"طمأنه" بأنّ العملية لن تؤثّر في الوضع القائم[3] فيما وجّه رسالة بهذا المعنى إلى إدارة ترمب وفق بيان صادر عن البيت الأبيض في 2017/7/15 [4]. وقد صدرت تصريحات عن عدد من أعضاء "الكنيست" تطالب عمليًا بتغيير الوضع المعمول به في الأقصى، ومنها تصريح لعضو "الكنيست" موتي يوغيف من حزب "البيت اليهودي" الذي دعا إلى منع المسلمين من دخول المسجد لمدة طويلة، وكذلك بيان مشترك لعضوي "الكنيست" يهودا غليك (من حزب "الليكود") وشولي معلم-رفائيلي (من حزب "البيت اليهودي") قال إنّ "الهجوم يهدف إلى إنكار علاقة اليهود بجبل المعبد وينبغي ألا يمرّ من دون ردّ، وقد كان قرار الشرطة بمنع المسلمين من أداء صلاة الجمعة في المسجد قرارًا صائبًا"[5].

1 الكلمة متوافرة على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=I5bs7pLS3ig

2 تايمز أوف إسرائيل، 2017/7/14. https://goo.gl/ngF6Ns

3 هآرتس، 2017/7/14. http://www.haaretz.com/israel-news/1.801355

4 جيروزاليم بوست، 2017/7/15. https://goo.gl/K62T52

5 تايمز أوف إسرائيل، 2017/7/14. https://goo.gl/ngF6Ns

التبنّي السياسي لبناء "المعبد": مؤتمر في "الكنيست" يطالب بتغيير الوضع القائم... ومشاركة سياسيّة في مسيرات "منظّمات المعبد"

استضاف "الكنيست" في 2016/11/7 مؤتمرًا سنويًا لـ "منظمات المعبد" دعا إليه عضو "الكنيست" يهودا غليك للمطالبة بتغيير الوضع القائم في الأقصى والتشجيع على زيادة الاقتحامات. ومن بين الحضور رئيس "الكنيست" يولي أدلشتاين، وثلاثة أعضاء "كنيست"، هم: يهودا غليك، وإيلي بن دهان، وتسيبي حوطوفلي، بالإضافة إلى ثلاثة وزراء في حكومة نتنياهو هم: زئيف إلكين وزير شؤون القدس، وجلعاد إردان وزير الأمن الداخلي، وأوري أريئيل وزير الزراعة، وكذلك عضو "الكنيست" السابق موشيه فيجلين.



مؤتمر منظمات "المعبد" الذي عُقد في "الكنيست" بمشاركة وزراء ونواب إسرائيليين

وقال غليك في 2016/10/17 تعليقًا على توجيهه الدّعوة إلى المؤتمر إنّ "قرار اليونسكو (في تشرين أول/أكتوبر 2016) يذكّرنا بأنّ 50 عامًا من إهمال جبل المعبد جعلت العالم يعتقد خطأً أنّنا نعترف بألا ارتباط لنا بالمكان؛ لكن في السنوات الأخيرة وبجهود المئات من الناشطين صرنا ننشر الوعي أنّ جبل المعبد هو المكان الأقدس للشعب اليهودي"[1]. وقدّم غليك شهادة تقدير إلى وزير الأمن الدّاخلي جلعاد إردان لـ "جهوده في جعل الأقصى مكانًا آمنًا لليهود، ولا سيّما حظر المرابطين والمرابطات". وقال إردان إن الوضع القائم في الأقصى هو وضع خاطئ، ولكن لا يمكن الشرطة أو أي عضو في "الكنيست" تغييره والأمر بيد القيادة السياسية حصرًا[2].

وزير الزراعة دعا نتنياهو إلى فتح الأقصى أمام اليهود الذين يريدون الصلاة فيه فيما دعا نائب وزير الجيش بن دهان (من حزب "البيت اليهودي") إلى تغيير الوضع القائم في المسجد، وإلى إحياء مخطّط كان قد تقدم به عام 2013 عندما كان نائبًا لوزير الشؤون الدينية،

1 جيروزاليم بوست، 2016/10/17. https://goo.gl/czCuCh

2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/11/7. https://goo.gl/kZatt2

ويقضي بالسّماح لليهود بالصلاة في المسجد عن طريق تقسيمه زمانيًا ومكانيًا[1]. ودعت نائبة وزير الخارجية تسيبي حوطوفلي إلى التصدي لما أسمته "أسلمة جبل المعبد" ودعت "كلّ من لم يصعد إلى جبل المعبد إلى زيارته" وقالت "إنّنا سمعنا قبل 50 عامًا أن جبل المعبد بأيدينا، وعلينا الآن أن نثبت ذلك فعلاً"[2]. وقال ناطق باسم "ائتلاف منظمات المعبد" إنّ "صدور دعوة صريحة عن ممثّل لوزارة الخارجية، وتحديدًا نائبة وزير الخارجية، يشجّع الإسرائيليين على الصعود إلى جبل المعبد وهو أمر غير مسبوق في تاريخ دولة إسرائيل". وقد أعلن رئيس "الكنيست" في المؤتمر عن إطلاق "لوبي جبل المعبد"، بهدف تعميق الصلة بين اليهود والأقصى عبر دعم الاقتحامات من حيث العدد والتنوّع[3].

وعلى الرّغم من أنّ المؤتمر لم يستقطب عددًا كبيرًا من الحضور، حيث لم يصل عددهم إلى 100 مشارك، لكن تبقى له دلالته لجهة احتضانه من المستوى السياسي، بما يتبنّاه من دعوات ومطالبات لـ "منظمات المعبد"، وتصريحات أطلقها أعضاء "الكنيست" والوزراء المشاركون فيه. كذلك، فإن المؤتمر الذي يعقد سنويًا للمرة العاشرة على التوالي لم يسبق أن عقد في "الكنيست"، ما يعكس تطوّر الاحتضان السياسي لجماعات "المعبد" ونجاح هذه الجماعات في تسويق مخطّطاتها لدى المستوى السياسي.

وفي إطار تبنّي عدد من أعضاء "الكنيست" نشاطات "منظمات المعبد" ودعم نشاطاتهم شارك عضوا "الكنيست" إيلي بن دهان ويهودا غليك في مسيرة أقامتها جمعية "نساء في الأخضر" في 2016/8/13 احتفالًا بـ "ذكرى خراب المعبد"، وهي مسيرة تقام سنويًا منذ عام 1994 وتطالب بـ "استعادة السيادة اليهودية على



بن دهان: "نريد إعادة بناء المعبد"

1 مسرى ميديا، 2016/11/8. https://goo.gl/gxwgSB؛
"عروتس شيفع"، 2016/11/7. https://www.inn.co.il/News/News.aspx/333138
وكان بن دهان أعدّ اقتراحًا عام 2013 يقضي بتخصيص مساحات للصلاة اليهودية في الجهة الشرقية من الأقصى، بالقرب من باب الرحمة، لإقامة الصلوات والمراسيم اليهودية الفردية والجماعية، في أوقات محددة، ما يعني تقسيم المسجد مكانيًا وزمانيًا بين المسلمين واليهود.

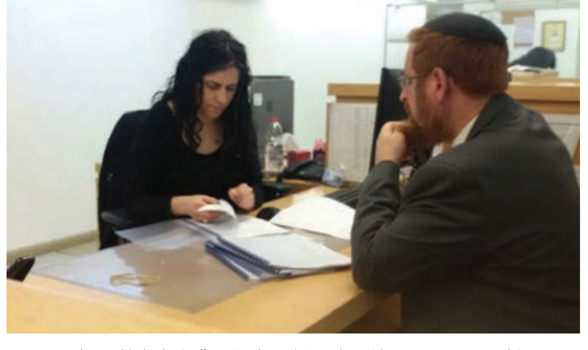
2 "عروتس شيفع"، 2017/5/24. https://goo.gl/vLqYiD

3 مسرى ميديا، 2016/11/8. https://goo.gl/gxwgSB

أرض إسرائيل كافة". وقال بن دهان إننا "شاركنا في هذه المسيرة لنقول إننا عدنا إلى القدس وسنهيّئ القلوب للعودة إلى جبل المعبد ولنبني المعبد كذلك [...] ولسنا محرجين من أن نقول إننا نريد أن نعيد بناء المعبد على جبل المعبد"[1]. أما غليك فقال "إنّ الوقت حان لاستبدال الأفعال بالأقوال وعلينا أن نتوقّف عن النحيب وأن نبادر إلى الفعل".

عضوا "الكنيست" غليك وبن دهان شاركا كذلك في مسيرة "ذكرى خراب المعبد" في 2017/7/31 بما يؤكّد دعمهما لبناء "المعبد"، وقد دعا بن دهان الحكومة إلى السماح لليهود بالصلاة في الأقصى مشيرًا إلى أنّ "كلّ من شارك في المسيرة قال إننا نريد استعادة المعبد، وبسرعة"[2]. أما غليك فأشار إلى "الزيادة الكبيرة" في عدد المستوطنين الذين يقتحمون الأقصى واصفًا هذه الزيادة بأنّها "معجزة".

الاقتحامات السّياسية بين قرار منعها ومحاولات خرقه



غليك يتقدم بالتماس إلى المحكمة العليا للسماح بالاقتحامات السياسية

فرض نتنياهو في تشرين أول/أكتوبر 2015 حظرًا على الاقتحامات السياسية بموجب اتفاق غير مكتوب مع ملك الأردن ووزير الخارجية الأمريكي حينها جون كيري في سياق اتفاق على تهدئة الوضع بعد اندلاع انتفاضة القدس في 2015 وذلك نظرًا إلى أنّ هذه الاقتحامات صادرة عن سياسيّين، ما يعني أنّها تمثّل موقفًا سياسيًا يتبنّى ما يذهب إليه أنصار "المعبد". وقد حاول أعضاء "الكنيست" المتمسّكون باقتحام الأقصى الضغط على نتنياهو للرجوع عن قراره، فتمسّك به حتى عندما قرّرت "لجنة السلوكيات" في "الكنيست" في كانون ثان/يناير 2017 السماح بالزيارات. وفي سياق تصعيد الضغوط، تقدّم يهودا غليك إلى المحكمة العليا للاحتلال في آذار/مارس 2017 بالتماس لمنع رئيس الحكومة، وقائد الشرطة في القدس، ووزير الأمن الداخلي، و"لجنة السلوكيات" من حظر الاقتحامات السياسية، أي أن تقضي المحكمة بالسماح بالاقتحامات[3]. استجاب نتنياهو للضغوطات وقرر

1 "عروتس شيفع"، 2016/8/14. http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/216358

2 "عروتس شيفع"، 2017/8/1. http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/233251

3 جيروزاليم بوست، 2017/3/28. https://goo.gl/EzqSDQ

في 2017/6/2 تجميد قرار الحظر على أن يسمح بالاقتحامات لمدّة تجريبية تبدأ في 7/23 وتستمر خمسة أيام، إلا أنّ عمليّة "اشتباك الأقصى" في 2017/7/14 أجبرته على التّراجع فأعلن بعدها أنّ قرار منع الاقتحامات السياسية سيظلّ ساريًا.



غليك خارج الأقصى في ذكرى "خراب المعبد" عام 2016

لكنّ حظر الاقتحامات السياسية لم يمنع بعض أعضاء "الكنيست" من الالتفاف على القرار عبر التحشيد للاقتحامات ودعوة المستوطنين إلى تكثيفها، والتواجد في محيط الأقصى أو عند باب المغاربة. فغليك الذي توجه إلى الأقصى في "ذكرى خراب المعبد" في آب/أغسطس 2016 منعته الشرطة من الدّخول فعمد إلى الصلاة خارج الأقصى مع عدد من نشطاء "المعبد"[1]. وفي 2016/9/19 وصل إلى باب القطانين وصلى عنده بعدما منعته الشرطة من التقدّم أكثر فيما نشر صورة له في 2017/5/24 من باب المغاربة موجّهًا دعوة للمستوطنين لاقتحام الأقصى في ما يسميه الاحتلال "يوم توحيد القدس"؛ الأمر الذي كرّره وزير الزراعة في حكومة الاحتلال أوري أريئيل حيث انتشر مقطع فيديو له على الإنترنت في 2017/6/27 يدعو فيه المستوطنين إلى تكثيف اقتحاماتهم للأقصى بدءًا من 6/29، أي بعد انتهاء عيد الفطر، في الذكرى الأولى لمقتل مستوطنة في عملية فدائية[2]، وهو توجّه فعلاً إلى باب المغاربة يوم 6/29 وخاطب المستوطنين الذين اقتحموا الأقصى بالقول: "نتمنى ألا نحتاج إلى الحداد والصيام في التاسع من آب القادم، بل أن نفرح ونحتفل في المعبد الثالث"[3].



ينون ماجال يقتحم الأقصى في متنكرًا بزي السياح

1 موقع واي نت، 2016/8/14. https://goo.gl/7wgHoa

2 رابط الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=XzkbA6sz3ms

3 رابط الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=oKIqUWQk94M

أما عضو "الكنيست" ينون ماجال (حزب "البيت اليهودي") فاقتحم الأقصى في 2017/7/25، في الوقت الذي كان المسلمون يرفضون فيه الدخول إلى الأقصى قبل أن يزيل الاحتلال الإجراءات التهويدية التي استحدثها بعد 2017/7/14. وقد تنكّر ماجال بزيّ سائح ليدخل الأقصى مع ابنه وأدّى صلاة توراتية في المسجد، ووثّق ذلك بمقطع فيديو نشره على صفحته على موقع "فيسبوك"[1].

يوم "توحيد القدس" محطّة للدّعوة إلى اقتحام الأقصى وإعلان السّيادة الإسرائيليّة عليه



وزيرة الثقافة في مقطع فيديو يدعو إلى "زيارة القدس وجبل المعبد ليتم بناء القدس"

بدأت الاستعدادات الإسرائيلية للاحتفال بمرور 50 عامًا على احتلال كامل القدس والمسجد الأقصى مبكّرًا، وركّز المستوى السياسي على أن تكون احتفالات هذا العام "مميزة" ومحطّة "للعودة إلى جبل المعبد". وفي هذا السياق، نسّق عضو "الكنيست" يهودا غليك سلسلة من الفيديوهات لسياسيين وحاخامات تدعو المستوطنين إلى اقتحام الأقصى بأعداد كبيرة في المناسبة، وقالت وزيرة الثقافة ميري ريغف في أحد المقاطع "إنّ الجنرال موتي غور قال قبل 50 عامًا إن جبل المعبد بأيدينا، وأنا أدعو الجميع نساء ورجالًا متديّنين وعلمانيين إلى القدوم إلى القدس وإلى جبل المعبد، على أمل بناء القدس على وجه كامل". ومن أعضاء "الكنيست" الآخرين الذين وجّهوا نداءات إلى المستوطنين لاقتحام الأقصى بالتزامن مع توحيد القدس شولي معلم-رفائيلي وبتسلئيل سموتريتس (كلاهما من حزب "البيت اليهودي")، ومن الحاخامات دوف ليؤور، حاخام مستوطنة "كريات أربع" والحاخام يسرائيل أرئيل، مدير "معهد المعبد"، والحاخام يعقوب ميدان، رئيس المدرسة الدينية "هار عتصيون"[2]. كذلك، وضمن السلسلة ذاتها، توجّه نائب رئيس "الكنيست" السابق موشيه فيجلن في مقطع فيديو إلى "المؤمنين بجبل المعبد وبالمعبد" ودعاهم إلى التوجه إلى المكان، إذ إنّ هذ الأمر هو الصحيح والمبارك" قائلًا إنّ "جبل المعبد لن يكون فعلاً بأيدينا إن لم نكن هناك".

1 موقع srugim، 2017/7/29. https://goo.gl/83Tijq
نقلاً عن صفحة ينون ماجال: https://www.facebook.com/yinonmmagal/videos/1474754945915031/

2 Breaking Israel News، 2017/5/17. https://goo.gl/pUHXF6

وفي إطار الاحتفال بـ "يوم توحيد القدس"، قال غليك في فعالية أقيمت في 2017/5/23 إنّ "الوقت حان للاعتراف بأنّ جبل المعبد هو المكان الأقدس بالنسبة إلى الشعب اليهودي، والوقت حان للاعتراف بحرية الصلاة في المكان، ونحن لو أعلنّا السيادة على القدس (وتشمل الأقصى) ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) فإنّ العالم سيتبعنا في ذلك"[1].

"إسرائيل" وقرارات اليونسكو حول القدس والأقصى: إفراغ القرارات من مضمونها والتّصدّي لما تروّج له من "أكاذيب" عبر مؤسّسة مدعومة من الحكومة

تبنّت اليونسكو في 2016/10/18 قرارًا كانت تمّت الموافقة عليه على مستوى اللجان في 2016/10/13، ويطالب دولة الاحتلال بإتاحة العودة إلى الوضع التاريخي للقدس الذي كان قائمًا حتى أيلول/سبتمبر 2000، ويدين الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة والتدابير الإسرائيلية التي يتعرّض لها العاملون في دائرة الأوقاف الإسلامية والتي تحدّ من تمتّع المسلمين بحرية العبادة ومن إمكانية وصولهم إلى الموقع الإسلامي المقدّس، ويستنكر بشدة الاقتحام المتواصل للمسجد الأقصى من قبل متطرفي اليمين الإسرائيلي والقوات النّظامية الإسرائيلية، إلى غير ذلك من الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد[2]. مجددًا في 2017/5/2، تبنّت اليونسكو قرارًا يؤكّد أنّ "إسرائيل" تحتلّ القدس، من دون أن يتطرّق القرار هذه المرة إلى المسجد الأقصى[3].



اليونسكو في دورتها الـ 200 حيث طالبت الاحتلال بالعودة إلى الوضع التاريخي القائم

1 "عروتس شيفع"، 2017/5/23. https://goo.gl/SzXFKq

2 نص القرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الـ200 متوافر عبر هذا الرابط: https://goo.gl/ksno9a، ويمكن الاطلاع على أبرز قرارات اليونسكو المتعلقة بالقدس والمسجد الأقصى هنا: https://goo.gl/avYqvf

3 انظر: الجزيرة، 2017/5/2. https://goo.gl/FJBRFY؛ هآرتس، 2017/5/3، http://www.haaretz.com/israel-news/1.786832. والقرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الـ201 متوافر على الرابط: https://goo.gl/MWXpnU

وعلى الرغم من أنّ القرارات لم تكن معنيّة بتحديد هوية المسجد الأقصى بل بالاعتداءات الإسرائيلية عليه وضرورة وقفها والعودة إلى الوضع القائم ما قبل أيلول/سبتمبر 2000، تحديدًا في قرار عام 2016، إلا أنّ الاحتلال عمل على تفريغ القرارين من مضمونهما وحوّل النظر عمّا تضمّنه القرار الأول من اعتداءات على المسجد، والقرار الآخر من إشارة إلى أنّ "إسرائيل" تحتلّ القدس مع ما يترتّب على ذلك من اعتبارات قانونيّة، إلى جهة أخرى صوّب فيها على مهاجمة اليونسكو بسبب "نفي العلاقة بين اليهود وجبل المعبد"، فكانت الردود الإسرائيلية على القرارات متعلقة باللعبة والمصالح السياسية أكثر مما هي مرتبطة بالمضمون الفعلي للقرارات.

ومع أنّ سلطات الاحتلال لا تكفّ عن تهويد القدس والأقصى، فإنّ بعض المواقف الإسرائيلية قدّمها أصحابها على أنها ردّ على قرارات اليونسكو. وفي هذا الإطار أزاحت وزيرة الثقافة في حكومة الاحتلال ريغف الستار وأعلنت رسميًا في 2016/12/27 عن افتتاح طريق "الحجاج"[1]. وشارك في المراسم رئيس بلدية الاحتلال في القدس، ومدير جمعية "العاد" الاستيطانية، وعدد من القيادات الدينية، من بينهم شلومو عمار، حاخام السفارديم الرئيس، وشخصيات سياسية ضمت نشطاء من حزب "الليكود" وعددًا من أعضاء "الكنيست". وألقي أثناء المراسم كلمات خطابية هاجمت قرار مجلس الأمن حول الاستيطان وقرار اليونسكو حول الأقصى. وأعلنت ريغف أنّ المراسم هي "محطّة لانطلاق الاحتفال بمرور 50 عامًا على توحيد القدس"،



وزيرة الثقافة تفتح نفقاً في سلوان جنوب الأقصى

1 انظر الفصل الثاني من هذا التقرير لمزيد حول هذا الموضوع.

وأشارت إلى قرار اليونسكو الذي صدر في تشرين أول/أكتوبر 2016 فقالت إنّ "القرار نفى الصلة بين اليهود والقدس، واليوم نردّ على ذلك التشويه للتاريخ: اليهود عاشوا في القدس وسيظلون يعيشون فيها". وقالت ريغف إنه "ما من قرار في أي محفل دولي أقوى من الحجارة الصامدة في هذا الطّريق"[1]. ولا بدّ. من القول هنا إنّ هذه الخطوة التي ادّعت ريغف أنها رد على قرار اليونسكو تمثل، واقعًا وفعلاً، الدّعم السياسي للمزاعم التلمودية حول الأقصى حيث كان افتتاح النفق بالتزامن مع "عيد الحانوكاه" مع ما يعكسه من مزاعم تلموديّة تتجلّى في الاقتحامات الكبيرة للمسجد، ولإعلان انطلاق الاحتفالات اليوبيلية باحتلال الشطر الشرقي من القدس بما فيه المسجد الأقصى.

كذلك، اقترحت ريغف، ومعها وزير البيئة والقدس زئيف إلكين خطة تقضي برصد ميزانية بقيمة مليوني شيكل (550 ألف دولار) لتأسيس "مؤسسة تراث جبل المعبد لتتولى البحث والدفاع ومناصرة الارتباط اليهودي بجبل المعبد". وفي تفسير مسوّغات الاقتراح جاء أنّ "إسرائيل تتعرض لحملة لنزع الشرعية عنها استنادًا إلى تشويه الحقائق بالنظر إلى تاريخ الشعب اليهودي وتقاليده وثقافته. وقد وصلت هذه الحملة إلى إحدى ذرواتها في تشرين أول/أكتوبر 2016 إنكار صلة الشعب اليهودي بجبل المعبد. وفي ضوء هذا الاتجاه، ترى الحكومة نفسها مسؤولة عن منع هذا التّضليل والتشويه للحقيقة التاريخية"[2].

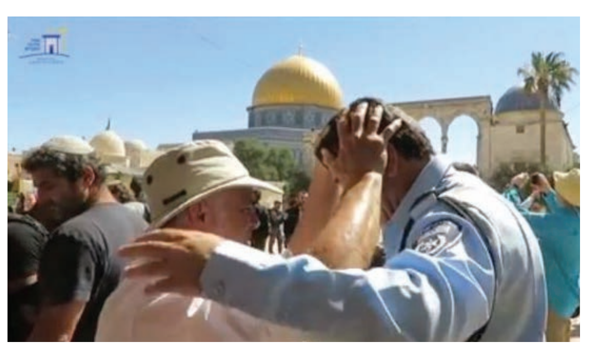
2. المستوى الأمني:

أعطى تسلّم جلعاد إردان وزارة الأمن الداخلي دفعًا لجماعات "المعبد"، وللاقتحامات، نتيجة اتجاهين في سياسته: الأول هو دعمه جماعات "المعبد" واتجاهاتها ومطالبها، والآخر هو التضييق على المسلمين، ولا سيما عبر الدور الذي لعبه في حظر "تنظيمي المرابطين والمرابطات". عزّز وزير الأمن سياسته عبر قائد شرطة الاحتلال في القدس، يورام هليفي، الذي سمّاه إردان للمنصب في كانون ثانٍ/يناير 2016، وهو ينتمي إلى المنظومة ذاتها الداعمة لجماعات "المعبد"، وللاقتحامات والتضييق على المسلمين وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في التساهل مع الاقتحامات ومع إقامة الصلوات التلمودية في المسجد وحملات الإبعاد ضدّ المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948.

1 جيروزاليم بوست، 2016/12/27. https://goo.gl/vFuerK

2 تايمز أوف إسرائيل، 2017/3/13. https://goo.gl/oJol6H

قائد شرطة الاحتلال في القدس: راعي اقتحامات الأقصى



قائد شرطة الاحتلال في القدس يتلقى تبريكات أثناء اقتحامه الأقصى

أعطى يورام هليفي[1]، الذي سماه وزير الأمن الداخلي قائدًا لشرطة الاحتلال في منطقة القدس في كانون ثانٍ/يناير 2016، دفعًا إضافيًا لجماعات "المعبد" وللاقتحامات التي شارك فيها شخصيًا. فمنذ توليه قيادة الشرطة في القدس اتبع سياسة تسهيل الاقتحامات والتّساهل مع اقتحامات نشطاء "المعبد" المطالبين بالسماح لليهود بالصلاة في الأقصى.

وشارك هليفي بالاقتحامات شخصيًا في 2017/6/29 برفقة نشطاء "المعبد" الذين كانوا دعوا في وقت سابق إلى تخصيص هذا الاقتحام لتذكّر مستوطنة قتلت في عملية فدائية قبل عام. وكان لافتًا أن هليفي تلقّى تبريكات من أحد الحاخامات أثناء الاقتحام[2]، في حين تعد الشرطة أنّ أيّ مظهر من مظاهر الصلاة التلمودية ممنوع في الأقصى بموجب الوضع القائم التاريخي. وإلى ذلك، فإنّ مظاهر الصلاة التي يؤديها المتطرفون أثناء اقتحامهم الأقصى غالبًا ما تمرّ من دون أن تمنعها الشرطة التي تعمل بتوجيه من هليفي، فيما تلاحق المحاولات الظاهرة جليًا عندما يرصدها موظفو الأوقاف، فتعمل على إخراج من يؤدّونها لتجنّب حصول تطوّرات.

ولا يخفى الدّور الذي لعبه هليفي عقب عمليّة "اشتباك الأقصى" في 2017/7/14، إذ إنّه صاحب قرار تركيب البوابات الإلكترونية بموافقة المفتش العام لشرطة الاحتلال روني الشيخ وجلعاد إردان ونتنياهو[3]، وهو أيضًا أصرّ على إبقائها على الرغم من حالة الغليان في الشّارع المقدسي مشيرًا في حديث إلى إذاعة الجيش في 2017/7/17 إلى أنّ الفلسطينيّين سيعتادونها على الرغم من ردّهم القاسي[4]؛ كذلك وعلى الرغم من الغليان في الشارع المقدسي على خلفية الإجراءات الإسرائيلية التصعيدية فإنّ هليفي قرّر الإبقاء على المسيرة التي تنظّمها

1 تسلم هليفي منصبه في 2016/2/15، وكان جنديًا في كتيبة المظليين في جيش الاحتلال ثم انضم الى قوة كوماندوز ومستعربين خاصة تدعى يمام (وحدات النخبة).

2 انظر: https://twitter.com/OferZalzberg/status/881786582042279936

3 تايمز أوف إسرائيل، 2017/7/16.

4 جيروزاليم بوست، 2017/7/18. https://goo.gl/qEErXg

جماعات "المعبد" عشية "ذكرى خراب المعبد" في 2017/7/31 وإن كانت التّرجيحات قبلها تتجه إلى إلغاء هذه المسيرة الاستفزازية[1].

وفي مقابل ذلك، فإن "عهد هليفي" شاهد على حالات متكررة من اعتداء شرطة الاحتلال على المسلمين عبر ضربهم بالهراوات والعيارات الغازية والمطاطية ومحاصرتهم في المسجد القبلي وتكسير أبواب المسجد القبلي، كما في 2017/6/19 (العشر الأواخر من شهر رمضان)[2]، و2017/7/27 (يوم دخول الفلسطينيين إلى الأقصى بعد إزالة الاحتلال البوابات)[3]. وعلاوة على ذلك، فقد هدّد هليفي في 2017/7/27 بعد رضوخ الاحتلال لرفض الفلسطينيين للبوابات الإلكترونيّة بأنّ العنف سيستخدم ضدّ المصلّين في حال استمرار التّظاهرات، وقال إنّه على المسلمين ألّا يتفاجؤوا في حال استعملت الشرطة القوة ضدّهم، وسيكون هناك إصابات، وقال هليفي إنه حتى وإن كانت صلاة الجمعة (اليوم التالي) ستشهد المزيد من الاحتفالات بالنصر إلا أنّه على الفلسطينيين أن يتذكّروا أنّ الشرطة الإسرائيلية لا تزال مسؤولة عن الأمن في الأقصى[4].

إردان: التمييز ضدّ اليهود حفاظًا على سلامتهم وأمنهم والسّيادة على الأقصى لنا

قال وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان إنّ السلطات الإسرائيلية تميّز ضدّ اليهود في المسجد الأقصى بمنعهم من الصلاة ولكن ذلك من أجل المحافظة على أمنهم وسلامتهم. وقد تكلم إردان في مؤتمر بـ "الكنيست" في 2016/11/7 كان دعا إليه عضو "الكنيست" يهودا غليك لتشجيع الاقتحامات. وقدم غليك لإردان شهادة تقديرًا لجهوده في جعل المسجد الأقصى مكانًا أكثر أمنًا لليهود، لا سيما بقرار منعه المرابطين والمرابطات المنتمين إلى الحركة الإسلامية، وفق



إردان في الأقصى مع مفوض الشرطة وقائد شرطة الاحتلال في القدس بعد عملية "اشتباك الأقصى"

1 "عروتس شيفع"، 2017/8/1. https://goo.gl/ySQVvA

2 الشرق الأوسط، 2017/6/19. https://goo.gl/kdZ82v

3 رويترز، 2017/7/27. https://goo.gl/s9zJjT

4 تايمز أوف إسرائيل، 2017/7/27. https://goo.gl/8N6f29

قوله. وقال إردان إنّ السبب الرئيس للقيود المفروضة على اليهود في الأقصى هو "العنف والتّحرشات العنصرية من المسلمين الذين لا يتعاطون مع السياح بالطريقة ذاتها". وإذ وضع الكرة في ملعب الحكومة الإسرائيلية على اعتبار أنّ "الشرطة لا تفرض قواعدها في المكان، ولكنّها ملزمة بسياقات الحوار بين رئيس الحكومة والأردن" فقد قال إنّ "حقّنا في جبل المعبد ليس قابلاً للنقاش، وما من جهة دوليّة تستطيع أن تعيد كتابة التاريخ أو تنكره" –في إشارة منه إلى قرار اليونسكو في تشرين أول/أكتوبر 2016 [1].

أما في ما يخصّ الإجراءات التهويدية في الأقصى بعد 2017/7/14، فإنّ إردان الذي وافق على تركيب البوابات قال إنّها ضرورية ولا تشتمل على تغيير في الوضع القائم[2]. وأشار في حديث إلى إذاعة الجيش في 2017/7/16 إلى أنّ السيادة على الأقصى هي "بيد إسرائيل، وهي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في فتحه وإغلاقه، ولا يهم مواقف الدول الأخرى، فإذا قررنا خطوة سننفذها" في ردّ على الاحتجاجات الأردنية على إغلاق الأقصى. وكشف إردان عن الاتجاه إلى وضع البوابات الإلكترونية على جميع مداخل الأقصى وعدم السماح بدخول أحد للأقصى من دون مروره بهذه البوابات"[3]. ولا يبدو أنّ اتجاه إردان إلى تأييد تركيب البوابات أو غيرها من الإجراءات أمر جديد أو متعلّق بعملية "اشتباك الأقصى"، فهو أشار إلى مخططات سابقة تشتمل على تركيب كاميرات، وتوجيهات أصدرها إلى الشرطة لتحضير خطة "أمنية" عام 2015 بعد اندلاع انتفاضة القدس، ولكن من دون أن يصار إلى تنفيذها نظرًا إلى التعقيدات التي ترافق القرارات الأمنية المتعلقة بالأقصى، وفق إردان[4].

جنود الاحتلال يؤدّون التّحية أمام قبّة الصخرة وإظهار العلم الإسرائيلي في المسجد

تكررت في مدة الرصد تصرفات جنود الاحتلال التي يمكن وضعها في إطار إظهار السيادة الإسرائيلية على المكان. ففي 2017/5/2، أدّى اثنان من جنود الاحتلال التحية العسكرية في مقابل قبة الصخرة، التي يزعم اليهود أنها في موضع "قدس الأقداس"[5]. وفي 2017/7/12، تعمّد أحد الجنود التّجول في الأقصى مع إظهار العلم الإسرائيلي من حقيبة ظهره[6]. وتتقاطع هذه

1 جيروزاليم بوست، 2016/11/8. https://goo.gl/pp8x6X

2 US news، 2017/7/20. https://goo.gl/uTxzr3

3 وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2017/7/16. https://goo.gl/VrCrTw

4 موقع تلفزيون ريشت العبري، 2017/7/16، http://reshet.tv/item/news/politics/security/kingofjordan-369006/

5 وكالة معًا الإخبارية، 2017/5/2. http://maannews.net/Content.aspx?id=905689

6 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/13.

التصرفات مع محاولات الجنود لتظهير السيادة الإسرائيلية على الأقصى باستحضار ما يرتبط بها من علم وتحيّة عسكريّة وغير ذلك، وهذا الأمر غير بعيد عن تصريحات تصدر عن نشطاء "المعبد" وعن أعضاء "الكنيست" الدّاعمين لهم لجهة ضرورة رفع العلم الإسرائيلي في الأقصى إثباتًا للسيادة عليه.



جنود الاحتلال يقتحمون الأقصى في استعراض "لسيادة" الاحتلال على المسجد الأقصى

شرطة الاحتلال بشهادة نشطاء "المعبد"

أثنى نشطاء "المعبد" ممن يقتحمون الأقصى على دور الشرطة في تسهيل الاقتحامات، وتخفيف الإجراءات والقيود المفروضة على الصلاة والطقوس التلمودية في المسجد. وقد نقلت صحيفة "هآرتس" عن هؤلاء النشطاء قولهم إنّ الشرطة لم تقاطع المستوطنين الذين كانوا يؤدون الصلاة بهدوء فيما سمح للمستوطنين بأن يحملوا الأنواع الأربعة[1] التي تعد من الشعائر التلمودية في احتفالات "عيد المظال"[2].



مستوطنون يستعدون لاقتحام الأقصى في "عيد المظال" وقد سمحت لهم الشرطة بأن يحملوا "الأنواع الأربعة"

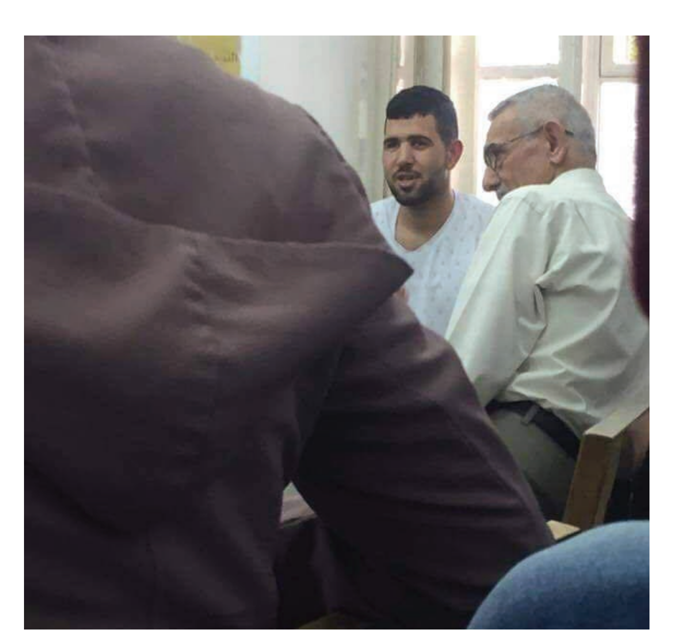
1 الأنواع الأربعة هي نباتات مذكورة في التوراة حيث يعرض في كل مظلة أربعة أنواع مختلفة من الثمار تمثل الأجناس الأربعة من الشعب اليهودي. انظر: http://www.coptichistory.org/untitled_6895.htm

2 هآرتس، 2016/10/27. https://goo.gl/BJQjQo

أمّا اعتقالات الشرطة لنشطاء "المعبد" فكانت تتركز على الحالات التي يمكن أن تجذب انتباه حراس الأقصى وتثير ضجّة حولها، ومن ذلك اعتقال الشرطة في 2017/4/9 خمسة من نشطاء "المعبد" كانوا يخططون لتقديم قربان الفصح في المسجد الأقصى[1]. كذلك قالت الشرطة في 2017/4/12 إنّها أبعدت ثلاثة من النشطاء لخرقهم "شروط الزيارة"[2].

تجريم الوجود الإسلامي في الأقصى: سياسة مستمرّة

استكمالاً لسياسة التصعيد في استهداف المصلين والمرابطين والمرابطات التي تكثفت عام 2015 مع "القائمة السوداء" لحظر ما يزيد على 60 مرابطة من القدس والأراضي المحتلة عام 1948 وقرار حظر "تنظيمي المرابطين والمرابطات" في 2015/9/8 ومن بعده بشهرين حظر الحركة الإسلامية –الجناح الشمالي، اعتقل "الشاباك" وشرطة الاحتلال 13 شابًا مقدسيًا بتهمة الانتماء إلى "تنظيم شباب الأقصى" المعلن تنظيمًا خارجًا عن القانون عام 2011 بقرار من وزير الجيش السابق إيهود باراك. وفي حين وجهت لوائح اتهام ضد عدد من المعتقلين فإن عددًا آخر منهم لا يزالون معتقلين من دون أيّ تهم واضحة وإن كانت التحقيقات تدور حول خلفية تهم تتعلّق بوجودهم ونشاطهم في الأقصى واهتمامهم بأخباره وأخبار الاقتحامات، والمسؤولية عن تنظيم الاعتكاف في الجامع القبلي في الاقتحامات التي شهدها المسجد في فترة الأعياد اليهودية. وفي سياق مشابه، كانت سلطات الاحتلال سلمت في 2017/4/9 قرارات إبعاد بحق 23 شابًا مقدسيًا عن الأقصى فترات تتراوح بين 15 يومًا وستة أشهر.



ثائر أبو صبيح أحد الشبان الذين اعتقلهم الاحتلال بتهمة الانتماء إلى "تنظيم شباب أقصى"

1 تايمز أوف إسرائيل، 2017/4/9. https://goo.gl/s1ZA9V
2 تايمز أوف إسرائيل، 2017/4/12. https://goo.gl/B5FtBR

3. المستوى القانوني:

لم تشهد مدّة الرصد طرح مشاريع قوانين في «الكنيست» متعلقة بالأقصى كالمطالبة بإنهاء السيادة الأردنية على الأقصى ووضعه تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة أو إقرار «حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد» كما كان الحال عليه في السّنوات السابقة. لكنّ مشروعي قانونين طُرحا في هذه المدة لا علاقة ظاهرية لهما بالأقصى لكنهما يحملان في جوهرهما ارتباطًا بالمسجد ودلالات نظرة الاحتلال إليه، وهما قانونا «المؤذّن» و«القدس الموحّدة».

على مستوى التّطورات في المحاكم، ما من نقاش في محاكم الاحتلال اليوم حول «حقّ اليهود بالصلاة في جبل المعبد» حيث إن قرارًا سابقًا للمحكمة العليا يرى أنه على الشرطة أن تسمح لغير المسلمين بالصلاة في يشير إلى أن الصّلاة ستمسّ بالنّظام العام[1]. وقد صدرت في مدّة الرّصد جملة من الأحكام عن محاكم الاحتلال على اختلاف درجاتها تعزّز الوجود اليهودي في الحي الإسلامي والأقصى ضمن صيغة قانونيّة تدور في فلك «الحقّ الثابت» والضرورة الأمنية.

أ. على مستوى «الكنيست»

● «قانون المؤذّن»

مرّر "الكنيست" في 2017/3/8 بالقراءة التمهيدية نسختين من مشروع "قانون المؤذّن" الذي يطال دور العبادة في القدس والأراضي المحتلة عام 1948. تقترح النّسخة الأولى من المشروع تعديل قانون منع الضجيج لعام 1961 ليشمل أماكن العبادة بحيث يتمّ تعريف مكبرات الصوت المستعملة في هذه الأماكن على أنها مرتفعة بشكل غير معقول ومن المرجّح أن تسبّب إزعاجًا، وعليه يجب منعها. ويعطي هذا المشروع وزير حماية البيئة ووزير الأمن الداخلي صلاحية إعطاء استثناءات.



يسعى "قانون المؤذن" إلى إسكات مآذن القدس والأراضي المحتلة عام 1948

1 انظر تقرير عين على الأقصى التاسع. مؤسسة القدس الدولية، بيروت 2015. ص. 59-60.

أمّا النّسخة الأخرى من المشروع فتمنع أماكن العبادة كافّة من استعمال مكبرات الصوت بين الـ11 مساء والـ7 صباحًا، فيما تفرض غرامة على المخالفين تصل إلى 10 آلاف شيكل (حوالي 2700 دولار). وبعد تمرير النسختين بالقراءة التمهيدية سيتم طرحهما على لجنة "الكنيست" التي تقرّر موعد التصويت عليهما في القراءتين الثانية والأخيرة[1].

مشروع القانون هذا ليس بالجديد[2]، فقد طرح عام 2011 ولكن تمّ تأجيله لعدم توافر الدعم اللازم له مع أنّ نتنياهو كان من المؤيدين والداعمين له. وأعيد طرحه عام 2017 تحت عنوان الحرص على "جودة الحياة" ومكافحة التلوث البيئي والاستجابة للشكاوى التي يتقدم بها المستوطنون لمنع الضجيج الذي يتسبب به صوت الأذان عبر مكبّرات الصوت. ومشروع القانون وإن كان مطروحًا من أجل إرضاء المستوطنين وكسب أصواتهم ظاهريًا، إلا أنّ تتبّع مجال تطبيقه يظهر أنّه يطال المسجد الأقصى بحيث يمنع فيه أذان الفجر وتكبيرات العيدين، ما يعني تقليص الشّعائر الإسلامية في المسجد إلى أدنى حدّ ممكن.

● قانون "القدس الموحّدة"

في 2017/7/26 صادق "الكنيست" بالقراءة الأولى على مشروع قانون "القدس الموحدة" والذي يهدف إلى منع رئيس الحكومة من التنازل عن أيّ جزء من القدس في أيّ مفاوضات. وفق عضو "الكنيست" شولي معلم- رفائيلي (من حزب "البيت اليهودي") فهي تقدّمت بالقانون استنادًا إلى حالات سابقة تم فيها الدفع باتجاه التنازل عن القدس من دون موافقة "الكنيست"[3]. القانون يشترط أغلبية ثلثي أعضاء "الكنيست" (80 صوتًا للموافقة على التنازل عن السيادة الإسرائيلية على أيّ جزء من القدس بينما المعمول به حاليًا هو الأغلبية العادية أو البسيطة: 61 صوتًا). وعلّق بينت بالقول إنه "في الـ15 عامًا المنصرمة، كنّا مرّتين على مسافة قصيرة من التّنازل للفلسطينيين عن جبل المعبد وجبل الزيتون ومدينة داود وثلاثة أرباع البلدة القديمة في عهد رئيسي الحكومة السابقين إيهود باراك وإيهود أولمرت"[4].

ومشروع القانون هذا، وإن كان يأتي في إطار التنافس على الظهور بمظهر من يحمي القدس

---

1 تايمز أوف إسرائيل، 2017/3/8. https://goo.gl/hJZnDj

2 انظر تقرير حال القدس الفصلي ما بين تشرين أول/أكتوبر وكانون أول/ديسمبر 2016 - صادر عن قسم الأبحاث والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية في 2017/1/16. http://quds.be/lxu

3 جيروزاليم بوست، 2017/7/27. https://goo.gl/XQwukp

4 جيروزاليم بوست، 2017/7/2. https://goo.gl/5v817L
كشف عام 2013 أن أولمرت كان قبل عام 2008 بالتنازل عن الأقصى واقترح إدارة المنطقة التي تضم الأماكن الدينية في القدس من قبل لجنة تضم ممثلين عن كل من المملكة العربية السعودية، والأردن، وفلسطين، والولايات المتحدة وإسرائيل. أما باراك فقد عرض التنازل عن الأقصى للفلسطينيين في كامب ديفيد عام 2000، وفق الرئيس الأسبق بيل كلينتون، بشرط بقاء المنطقة المحيطة بحائط البراق تحت السيادة الإسرائيلية.

من التّقسيم والمزايدات السّياسيّة الإسرائيلية، إلا أن ما يعنينا به هو دلالته المرتبطة بالمسجد الأقصى والانطلاق من أنّ القدس جزء من "إسرائيل" ومن السّيادة الإسرائيلية، وكذلك المسجد الأقصى، أي أنّ الاحتلال يقرّر ما إذا كان سيتخلّى عنه أم لا.

ب. على مستوى محاكم الاحتلال

- **محكمة الاحتلال العليا تؤيد قرار وزارة الشؤون الدينية: أنفاق الحائط الغربي مقدّسة لليهود حصرًا**

قرّرت المحكمة العليا في 2017/3/22 رفض الالتماس المقدم من جمعية "عمق شبيه"[1] بخصوص قرار وزير الشؤون الدينية اعتبار أنفاق الحائط الغربي مقدسة لليهود حصرًا وقررت الإبقاء على قرار الوزير. ولكن المحكمة رأت أنه على وزير الشؤون الدينية و"جمعية تراث الحائط الغربي" ضمان الإدارة المناسبة للأقسام المقدّسة بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيّين لجهة حماية الآثار من جهة، وضمان دخول أتباع الدّيانات الأخرى إلى المكان وتأدية عباداتهم[2].

وكانت جمعية "عمق شبيه" تقدمت في 2016/12/5 بالتماس إلى المحكمة العليا ضدّ وزير الشؤون الدينية بخصوص قدسية أنفاق الحائط الغربي الواقعة تحت الحيّ الإسلامي في البلدة القديمة. وتقدّمت الجمعية بالالتماس بعد حصولها على تأكيد خطّي من هاغاي أفراهامي، مستشار وزير الشؤون الدينية، بأنّ أنفاق الحائط الغربي مقدسة لليهود وحسب، وأن الأنفاق هذه تخضع للقوانين التي تحمي الأماكن المقدسة اليهودية لأن مدخلها يقع في "ساحة الحائط الغربي" (البراق)، وهو ما تم الإعلان عنه بعد التشاور مع الحاخامية الرئيسة لإسرائيل وفق أفراهامي[3]. وذلك –وفق الجمعية- على الرغم من أنّ هذه الأنفاق واقعة على طريق الآلام (في الحي الإسلامي) وتم حفرها تحت أماكن دينية إسلامية ومسيحيّة وأن سلطة الآثار عمدت في السنوات العشر الأخيرة إلى حفر مئات الأمتار المربعة تحت الأرض بما يؤدي إلى توسيع المنطقة المعرفة بأنها الحائط الغربي[4].

---

1 جمعية إسرائيلية تضم مجموعة من الآثاريين وتهدف إلى منع تسييس علم الآثار.

2 موقع عمق شبيه، 2017/4/7. https://goo.gl/dsiLrY

3 هآرتس، 2016/12/14. http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.758885

4 موقع عمق شبيه، 2016/12/7. http://alt-arch.org/en/tunnels-petitions/

● المحكمة العليا: الشّرطة كانت تخالف حق اليهود بالصلاة في الأقصى

قالت المحكمة العليا للاحتلال في قرار صادر في 2016/12/6 في معرض النظر في قضية تقدّمت بها جمعية "هونينو" التي تدافع عن حقوق المستوطنين واعتداءاتهم إن "الشرطة كانت تنتهك حق اليهود بزيارة جبل المعبد على فترة ممتدة عبر تقييد بعض الناشطين في العودة إلى المكان بعد ادعاءات بأنّهم يعكرون السلام ولكن من دون إبراز سند قانوني للاتهامات". وكانت المحكمة تنظر في قضية مقدمة من الجمعية تتعلق بمستوطنين طلبت إليهما الشرطة مغادرة الأقصى وفي مخفر الشرطة أخبرا بأنهما لا يمكن أن يعودا إلا بعد توقيع تعهد بعدم تكرار مخالفة الوضع القائم. وطلب المستوطنان إلى المحكمة العليا التدخل لحسم الأمر حيث إن الشرطة تقتصر على التوجيهات الشفوية ولا تفسّر دواعي توقيع المستوطنين على التعهد أو ترفض إعطاءهم خلاصة مكتوبة عن جلسة الاستماع أو أيّ شيء مكتوب بخصوص تقييد دخولهم إلى الأقصى. وقال القاضي نعوم سوهلبرغ إن الشرطة كان من الممكن أن تستمر في سياساتها غير القانونية التي تقوم على إكراه الناشطين عبر توجيهات شفوية لحملهم على توقيع تعهدات بأنهم لن يعودوا إلى المكان، أو تخبرهم شفاهة بذلك من دون أيّ إجراءات مكتوبة أو قرار رسمي ضدهم[1].

● المحكمة العليا تؤيّد قرار الشرطة منع تقديم قرابين الفصح بالقرب من الأقصى

أيدت المحكمة العليا قرار الشرطة منع نشطاء "المعبد" من تقديم قربان الفصح في "حديقة ديفدسون" (القصور الأموية). وكان "معهد المعبد" الذي يقدم القربان سنويًا في أمكنة مختلفة من القدس تقدم بطلب إلى الشرطة للسماح بتقديم قربان الفصح في "حديقة ديفدسون" جنوب الأقصى، ولكن قائد شرطة الاحتلال في القدس يورام هليفي رفض الطلب في 2017/3/30؛ وقد أيّدت المحكمة قرار الشرطة في 2017/4/2 وقالت إن القرار ملزم[2].

● المحكمة العليا: "قانون حماية الأماكن المقدسة يشمل [الأقصى] ولا سلطة للأوقاف على اليهود الذين يزورون جبل المعبد"

قالت المحكمة العليا في قرار صادر في 2017/3/28 ردًا على التماس يعترض على زيادة عدد موظفي الأوقاف في الأقصى على حساب اليهود الذين يريدون زيارة المكان إنّ الأمر متروك للحكومة كي تلحظ عبر التشريع ما أعلنه الجنرال موتا غور عند احتلال الأقصى عام 1967 "إن جبل المعبد بين أيدينا". وقال القرار إنه "ما لم تقر الحكومة تشريعًا مخالفًا فإن جبل المعبد هو في يد دولة إسرائيل والشرطة الإسرائيلية والمحكمة تفترض أن موظفي

1 جيروزاليم بوست، 2016/12/7. https://goo.gl/KiKW5d
2 تايمز أوف إسرائيل، 2017/4/2. https://goo.gl/NNNvw2

الأوقاف يعلمون حدود وجودهم في [الأقصى]". وقال القرار إن المسجد مشمول بقانون حماية الأماكن المقدسة الذي يقول بحرية الدخول إلى الأماكن المقدسة ويمنع تدنيسها والإساءة إلى أتباع أي ديانة. كذلك جاء في القرار أنه "لا سلطة للوقف على اليهود الذين يزورون جبل المعبد ويتم إبعاد أي موظف يتصرف بشكل غير لائق مع اليهود في الأقصى".

وقالت المحكمة إنّه لا نية لدى الشرطة الإسرائيلية بالسماح للمزيد من موظفي الأوقاف في الأقصى على الرغم من التقارير الأردنية بهذا المضمون[1]. وكان وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية محمود عربيات قال في 2017/3/22 إنه سيتم زيادة موظفي وزارة الأوقاف في القدس ليصل إلى نحو ألف موظف[2].

● المحكمة المركزية: صلاة اليهود في الحي الإسلامي ليست جريمة

في 2016/9/13، أصدرت محكمة الاحتلال المركزية في القدس قرارًا اعتبرت بموجبه أن صلاة المستوطنين في الحيّ الإسلامي لا تعد جريمة، واعتبرت أنّه لا يجوز لمحكمة إسرائيلية أن تقرر منع الصلاة في مكان عام، باعتبارها مخالفة قانونية تبرر تدخلاً قضائيًا"[3].

وبذلك، نقضت المحكمة المركزية قرارًا لمحكمة الصلح في وقت سابق من الشهر نفسه أيدت بموجبه رأي الشرطة لجهة أن صلاة اليهود في الحي ليست مسموحة من دون إذن من الشرطة. ومن شأن هذا القرار أن يسمح للمستوطنين بمزيد من المحاولات لأداء الصلوات والطقوس التلمودية في الحي الإسلامي وعند أبواب المسجد الأقصى. وحتى إن عملت الشرطة على منعهم أو توقيفهم، فإنّ ذلك لن يمنع من المزيد من المحاولات، ما سيعزّز استباحة المستوطنين للحي، بما أنّ الأمر مغطّى قانونيًا. وكان ممثل شرطة الاحتلال قال أمام محكمة الصلح إنّ صلاة اليهود في الحيّ الإسلامي ممنوعة من دون إذن من الشرطة، وهي تعد مخالفة للنظام العام. وكانت الشرطة الإسرائيلية اعتقلت 3 مستوطِنات حاولن تأدية الصلاة عند باب الأسباط في 2016/9/4 وقالت الشرطة في 2016/9/6 في الجلسة المعقودة أمام محكمة الصلح إنّ صلاة اليهود في أي مكان من الحي الإسلامي جريمة، وهي تستند في قرارها هذا إلى السلطة التقديرية الممنوحة لها بقرار من المحكمة العليا للاحتلال والتي تترك للشرطة تقدير هذه الأمور وفقًا لتطورات الأحداث على الأرض ومقتضيات النظام العام[4].

1 Jewish Press، 2017/3/29. https://goo.gl/8Tgxyc

2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/3/23. https://www.palinfo.com/198590

3 Jerusalem Online، 2016/9/13. https://goo.gl/7cg6At

4 Breaking Israel news، 2016/9/7. https://goo.gl/ezELG8

ويشار هنا إلى أنّ محكمة الصلح كانت قضت في آذار/مارس 2015 بجواز صلاة اليهود في الأقصى. ويلاحظ الاتجاه القانوني مؤخرًا، على مستوى محاكم البداية والاستئناف، إلى إقرار الصلاة في الأقصى ومحيطه لتبقى الكرة في ملعب الشرطة التي يبقى عليها تقدير مدى تأثير ذلك في الأوضاع الأمنية.

- **محكمة الصلح: التكبير في الأقصى مساس بحرية الوصول إلى المسجد**

قضت محكمة الصلح الإسرائيلية في 2017/2/27 بإدانة المقدسية سحر النتشة وعبير فواز من الأراضي المحتلة عام 1948 بـ "منع الوصول إلى الأماكن المقدسة" بذريعة التكبير والوقوف في وجه مجموعات من المستوطنين، من بينهم عضو "الكنيست" شولي معلم-رفائيلي، لدى اقتحامهم الأقصى عام 2014. وقالت المحكمة إنّ الأقصى مكان مقدس لليهود، ودان القاضي المقدسيّة سحر في قضية منع عضو "الكنيست" من الصلاة في الأقصى، وحكم عليها بالسجن الفعلي[1].

4. المستوى الدّيني:

اعترض مجلس الحاخامية الرئيسة على طلب بتغيير اللافتة الموضوعة على مدخل المسجد الأقصى والتي تمنع اليهود من الدخول إلى المسجد. وأشار الحاخام الرئيس يتسحاق يوسف حاخام السفارديم الرئيس في عظة له إلى نقاش دار في مجلس الحاخامية حول "زيارة" اليهود للأقصى وطلب أحد الحاخامات تغيير اللافتة التي علقتها الحاخامية الرئيسة على مدخل الأقصى والتي تمنع دخول اليهود إلى المسجد. وقد أجرى رئيس مجلس الحاخامية دايفيد لاو تصويتًا حول الطلب فلم يؤيّده إلا اثنان من أعضاء المجلس[2].



اللافتة التي تحظر الدخول إلى الأقصى بموجب الشريعة اليهودية

1 عرب 48، 2017/2/27. https://goo.gl/icMUqJ

2 موقع 19، 2017/2/surgim. https://goo.gl/9RLS8P

حاخام السفارديم الرئيس: "اليهود الذين يصعدون إلى جبل المعبد يدنّسون المكان"

أصدر يتسحاق يوسف، الحاخام الرئيس للسفارديم في دولة الاحتلال، إعلانًا في 2017/8/1 أي في يوم "ذكرى خراب المعبد"، قال فيه إن اليهود الذين يصعدون إلى جبل المعبد يدنّسون المكان[1].

إشعال الشمعدان مقابل الأقصى في "عيد الحانوكاه"



من فعاليات إضاءة الشمعدان مقابل الأقصى في عيد "الحانوكاه"

نظم "معهد المعبد" و"ائتلاف منظمات المعبد" في 2016/12/29 بمناسبة "عيد الحانوكاه" فعالية محاكاة إضاءة الشمعدان التي ستتم في "المعبد الثالث" بعد بنائه حسب ادعائهم، وهي المرة الأولى التي تقام فيها هذه الفعالية. وشدّد الحاخام هيلل فايس على أهمية إضاءة الشمعدان[2]* في هذا الوقت من العام قائلاً إن "الرئيس بارك أوباما قال في الأمم المتحدة إنّ اليهود ليس لهم حقٌ تلمودي في إسرائيل. ومنذ ثلاثة أشهر حاولت اليونسكو محو أي رابط بين اليهود وموقعهم الأقدس في جبل المعبد. وفي هذا العام فإن إضاءة الشمعدان جزء من المعركة اليهودية لإثبات حقهم التاريخي في أرض إسرائيل"[3].

إبقاء السفارة الأمريكية في "تل أبيب" مقابل السيادة الإسرائيلية على الأقصى

لعلّ موضوع نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس كان من أهم المواضيع التي أثيرت منذ ترشح دونالد ترمب لرئاسة الولايات المتحدة وكانت المواقف الإسرائيلية عمومًا داعمة ومشجّعة على نقل السفارة. لكن ظهر على المستوى الديني رأي للحاخام يسرائيل روزين من التيار الديني الصّهيوني، وهو رئيس "معهد تسوميت" وأحد أبرز مرجعيات الإفتاء

1 "عروتس شيفع"، 2017/8/1. http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/233278

2 * الشمعدان الذي تمت إضاءته في الحانوكاه مصنوع من خشب ومغطى بالذهب، يرتفع 4 أقدام فيما الشمعدان الذي سيتم وضعه في "المعبد الثالث" مصنوع من الذهب ومعروض في "الحي اليهودي" في البلدة القديمة بالقدس. وهو مصنوع وفق المعايير التلمودية وليس بالإمكان نقله ولا يستعمل للتدريبات. ويرتفع ستة أقدام ويزن نصف طن ويحتوي 45 كيلوغرامًا من الذهب تقدر بحوالي ثلاثة ملايين دولار.
انظر: https://goo.gl/tFwaV6

3 Breaking Israel news، 2017/1/1 . https://goo.gl/tFwaV6

اليهود، جعل السيادة على الأقصى أولوية حيث قال إنّه من الممكن إبقاء السفارة في "تل أبيب" وعدم نقلها إلى القدس مقابل السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى[1].

فتوى مجلس حاخامات "زكا": إنقاذ الأرواح فوق أيّ اعتبار

على الرغم من التزام عدم الدخول إلى الأقصى فإن عملية "اشتباك الأقصى" في 2017/7/14 طرحت مشكلة أمام منظمة "زكا"، وهي جهاز معنيّ بالإنقاذ وتحديد هوية ضحايا الكوارث ومعظم متطوّعيه من اليهود المتدينين[2]، لجهة إمكانية الدخول إلى المكان لمعالجة الإصابات أو إخراج الجثث في حال وقوع هجوم في الأقصى. وفي عملية "اشتباك الأقصى"، أرسل مجلس حاخامات "زكا" متطوعًا واحدًا إلى الأقصى بعد اغتسال طقسي لإخراج الجثث من المسجد.

ثم اجتمع مجلس الحاخامات لدراسة الموضوع وتحديد طريقة التعامل مع حالات مشابهة في حال وقوعها مستقبلاً. وقرّر المجلس أن إنقاذ الحياة يقع تقريبًا فوق أي اعتبار في الشريعة اليهودية؛ وعليه فإنّ الإنقاذ الطبي لا يشكل مشكلة في هذا السياق. وفي حال وجود جثة في المسجد، فعلى الطواقم الطبية الدخول إلى هذا المكان المقدس انسجامًا مع الواجب الذي تتطّلبه الشريعة اليهودية بعدم إبقاء ما هو غير طاهر وفق العقيدة والطقوس اليهودية في جبل المعبد[3]. ويتعين على المتطوعين قبل دخولهم الأقصى الالتزام بجملة من الأمور من بينها إتمام التطهر الطقسي، وارتداء أقلّ ما يمكن من ملابس، وعدم ارتداء أحذية، وإدخال أقلّ معدات إلى المسجد، والدخول إلى المسجد والخروج منه عبر أقصر طريق ممكن.

وقرر مجلس حاخامات "زكا" تشكيل فريق خاص ضمن الجهاز يضم حاخامات فقط أو أشخاصًا منحدرين من عائلات كهنوتية حيث يكون الدخول إلى بعض أجزاء المسجد – الساحات الداخلية للمعبدين وفق المزاعم العبرية- مقتصرًا على الحاخامات. وفي حال وجود جثث في هذه الأجزاء تحديدًا يرسل الحاخامات حصرًا إلى هذه الأمكنة للتعامل مع الجثث وإخراجها.

1 موقع srugim الديني القومي، 2017/5/17. https://goo.gl/nR72WC

2 للمزيد حول "زكا"، انظر: https://goo.gl/oRCqFx

3 تايمز أوف إسرائيل، 2017/7/27. https://goo.gl/AqGFMq
جيروزاليم بوست، 2017/7/31. https://goo.gl/MyqYkP

نشطاء "المعبد" بعد عملية "اشتباك الأقصى": الدعوة لإغلاق الأقصى أمام المسلمين وفتحه أمام المقتحمين

سارع ناشطو "المعبد" بعد عملية "اشتباك الأقصى" إلى المطالبة بإغلاق المسجد في وجه المسلمين ومنعهم من دخوله مطلقًا والسماح بأن تكون الاقتحامات شاملة أيام الجمعة والسبت. وقال الناطق باسم جماعات "المعبد" عساف فريد إنه "علينا أن نحرر جبل المعبد من المسلمين القتلة وإعادته لشعب إسرائيل" مضيفًا أنّ "الوقت حان لتصحيح خطيئة موشيه دايان الذي تخلى فيها عن جبل المعبد إلى العدو" مطالبًا بفتح الأقصى أمام الاقتحامات على مدى الأسبوع وفي كل الأوقات[1].

أما قرار حكومة الاحتلال إزالة البوابات فأثار انتقادات كونه يشكّل تراجعًا إسرائيليًا أمام المسلمين في مسألة السيادة على الأقصى. وقد انتقدت جمعية RAMBAM DAILY القرار وقالت إنّ الأمر ممنوع بموجب الشريعة التوراتية مشيرة في ورقة موقف إلى أنّ هذا المنع سببه "الحاجة إلى عدم إظهار الضعف حيال الأعداء"[2].

الدّفع نحو تحويل المسجد منصّة لاحتفالات البلوغ والزواج

أطلقت منظمة "طلاب لأجل المعبد" مبادرة تحت عنوان "لا تكتفوا بالحائط" تسعى إلى إقامة حفلات البلوغ في الأقصى. وقالت الناطقة باسم الحركة، مايان ميغن، إنّ "حفلات البلوغ تقام عند الحائط الغربي وإن ذلك كان يمكن أن يكون جيدًا لولا أنه جزء من أسطورة جعلت للحائط مكانة مركزيّة في الوعي اليهودي، ونحن نريد أن نعيد التّركيز



عقد قران اثنين من نشطاء "المعبد" في الأقصى

1 موقع هار هابيت، 2017/7/14. https://goo.gl/5zuZo7

2 موقع kipa، 2017/7/25. https://goo.gl/KRd2Yi

مجدّدًا إلى جبل المعبد"[1]. وأشارت ميغن إلى إن "وقت الاحتفال بالبلوغ هو الأفضل لاختبار التأخير الذي يتم على مدخل [المسجد]، وموظفي الأوقاف الذين يرافقون اليهود، واعتداءات المسلمين في [الأقصى]، والقيود المفروضة على اليهود وغير ذلك". وقالت بأن المشروع لا يهدف إلى إزعاج أي كان ولكن إلى إعادة الناس إلى مكانهم الصحيح. وتشمل الاحتفالات تصوير الفعالية، وتأمين المرشدين، والنفخ بالأبواق[2].

وعلى مستوى آخر، وثّقت في مدة الرصد حالة عقد قران علنية في الأقصى لاثنين من نشطاء "المعبد"، ففي 2017/6/29، أقيمت في المسجد مراسم عقد قران توم نيساني، وهو رئيس منظمة "طلاب لأجل المعبد" وناشط في منظمة "إم ترتسو" اليمينية، وصديقته سارة، وهي بدورها ناشطة في "إم ترتسو"، مع مقطع فيديو نشر على شبكة الإنترنت يقول فيه نيساني إنّ عرض الزواج في الأقصى، أو أيّ نشاط مشابه، هو أمر ممنوع، ليسارع بعدها إلى وضع خاتم الزواج في يد خطيبته، فيما يراقبهم عناصر من شرطة الاحتلال من دون أيّ اعتراض[3]. نشر مقطع الفيديو هو تطوّر لافت في سياق عقد قران "نشطاء المعبد" في الأقصى، فهذه الحالة هي الثانية في أقلّ من عامين، حيث كان عقد القران في الأقصى في نيسان/أبريل 2016 لأول مرة منذ 11 عامًا مع إتمامه سرًا وبصورة خجولة لتبادل خاتم الزواج من دون إظهار وجوه الطرفين. أما هذا العام، فقد نشر الفيديو وتداوله الآلاف على مواقع التواصل الاجتماعي مع تصريح لنيساني يأمل فيه بأن يفتح عقد قرانه في "أقدس مكان في العالم" الباب أمام غيره من الأزواج لعقد قرانهم في الأقصى.

مسيرات "ذكرى خراب المعبد": ردّ على قرارات اليونسكو وأعداء "إسرائيل"

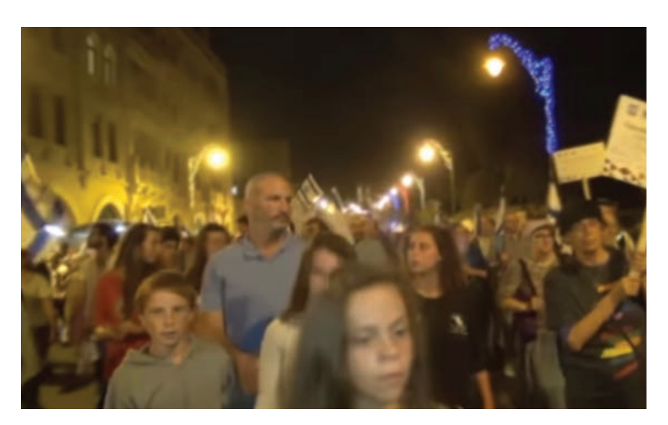
نشرت "حركة أمناء جبل المعبد وأرض إسرائيل" إعلانًا دعا إلى المشاركة في مسيرة خاصة بـ "ذكرى خراب المعبد" في 2017/8/1، وركزت الدعوة على أن المسيرة ستكون "ردًا على التهديدات العربية والإسلامية التي تنادي بعدم السماح لإسرائيل ببناء معبد وعلى الأمم المتحدة التي تقول إن [المسجد الأقصى] والقدس مواقع إسلامية وإنه على إسرائيل أن توقف مساعيها لإعادة بناء المعبد"[4]. ووفق الإعلان، فإنّ "هذا العام هو عام الاحتفال اليوبيلي بتحرير جبل المعبد والقدس المذكورة في التوراة، ولكن للأسف فإن الحكومة وبسبب ضغوط قوى عظمى في العالم تؤجّل تحقيق الأمل ببناء المعبد". ووجهت الحركة الدعوة إلى الحكومة للإسراع في بناء "المعبد الثالث من دون أي تأخير وإعادة إقامة مملكة رب إسرائيل ولإزالة الاحتلال

1 "عروتس شيفع"، 2017/3/21. https://goo.gl/3gDZ78

2 http://mini.harhabait.co.il

3 https://www.youtube.com/watch?v=aDpVWQI5nxU

4 الإعلان على موقع "حركة أمناء جبل المعبد وأرض إسرائيل": https://goo.gl/yxxAGn



مسيرة "ذكرى خراب المعبد" 2017

الوثني من الجبل الأكثر قداسة لرب إسرائيل من دون أي خوف". ومع الإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة الأخيرة حول القدس والأقصى قال الإعلان إنّ "هدف المسيرة هو الردّ على القرارات الخاطئة والكاذبة من الأعداء العرب والمسلمين والأمم المتحدة وقوى عظمى أخرى وللتصدي لتهديداتها ضد إسرائيل". وكانت الحركة نظمت مسيرة إلى الأقصى في نيسان/أبريل 2017 بمناسبة "الفصح العبري" وصفتها بأنّها "خطوة في طريق إعادة بناء المعبد، ورسالة إلى الأمم المتحدة التي مرّرت قرارًا معيبًا وخاطئًا بأن "القدس وا[المسجد الأقصى] ليسا لدولة إسرائيل بل للمسلمين وبأن القدس ليست عاصمة دولة شعب الله، إسرائيل"[1].

الدّعوات وإن كانت توجه كل عام في هذه المناسبة إلا أنها هذا العام كانت محاولة للإمساك بزمام المشهد الذي بات أكثر في يد المقدسيين بعدما فرضوا على المستوى الأمني والسياسي التراجع عن الإجراءات التي أضيفت بعد عملية اشتباك الأقصى ومحاولة اجتذاب أكبر عدد من المستوطنين إلى الأقصى لتقديم مشهد يوازي المشهد الذي سيطر على الأقصى في 2017/7/27 مع تدفق المقدسيين إلى الأقصى بعد إزالة الاحتلال البوابات وفتح باب حطة.

كذلك دعت جماعة "العودة إلى جبل المعبد"، وهي جزء من "اتحاد منظمات المعبد" ويترأسها المتطرف رفائيل موريس، إلى إقامة برنامج كامل للاقتحامات من 7/30 إلى 2017/8/1 بدءًا من الـ 7:30 صباحًا على أن يكون البرنامج كاملاً في الأقصى يوم 8/1 فيما وقع ناشطو "المعبد" على رسالة موجهة إلى رئيس حكومة الاحتلال ورئيس دولة الاحتلال بعنوان "التماس لتطبيق السيادة اليهودية على جبل صهيون" وتطالب بالسماح لليهود بالصلاة وإتاحة حرية العبادة في الأقصى، وحرية الوجود اليهودي في المسجد من دون قيود زمانيّة أو مكانية، أي من دون إلزامهم بمسار محدد، وحرّية الدخول من الأبواب كافة، وليس من باب المغاربة حصرًا[2]. وتأتي هذه الرسائل والدّعوات في سياق الضغط المتزايد الذي تمارسه جماعات "المعبد" على المستوى السياسي كي تضمن تحقيق مزيد من المكاسب في الأقصى.

1 موقع "حركة أمناء المعبد وأرض إسرائيل": https://goo.gl/otXtBy

2 للاطلاع: https://goo.gl/X4BhRR

الفصل الثاني:
الحفريات والبناء والمصادرة أسفل الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات

ظهر التوظيف السياسيّ لموضوع الحفريات بأوضح صوره أثناء العام المنصرم، وقد تصدرت تصريحات أعضاء الحكومة الإسرائيلية الأصوات المنادية لدعم الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه، وبرزت في هذا الشأن تصريحات خطيرة لرئيس الحكومة أعلن فيها أنه سيشارك بنفسه في الحفريات، وشاركت وزيرة الثقافة في افتتاح أحد الأنفاق جنوب الأقصى

طغى الجانب السياسيّ في موضوع الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه على الجانب العمليّ أثناء العام المنصرم، وتكشّفت أكثر فأكثر الأهداف المبيّتة للاحتلال من وراء نشاطه في الأنفاق والحفريات، حيث أعلن رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو ووزيرة الثقافة في حكومته ميري ريغف عن تبنّيهما الرسميّ لجهود الحفر التي تقوم بها أذرع الاحتلال المختلفة. في 2016/10/19 أعلن نتنياهو أن حكومته، وبدعم مباشر منه، سترصد الميزانيات للتنقيب في تراب "المعبد" بحثًا عن آثار يهودية مزعومة، وأعلن في الشهر نفسه أنه سيشارك شخصيًّا في عمليات الحفر داعيًا المجتمع الإسرائيليّ إلى الانضمام إليه[1]. وكانت جمعية "إلعاد" الاستيطانية قد أعلنت أنها ستفتتح في 2016/9/8 مشروع "تنخيل تراب المعبد" في موقع مخصص لذلك على تلة الصوّانة شرقي المسجد الأقصى، قرب السور التاريخي للقدس القديمة. وتهدف "إلعاد" من وراء هذا المشروع إلى تنخيل التراب الذي استخرِج من المسجد الأقصى في تسعينات القرن الماضي، ومحاولة تركيب بعض الموجودات عمع بعضها للادعاء بأنها آثار يهودية من أيام "المعبد"[2].



موقع مشروع "تنخيل تراب المعبد" على تلة الصوّانة

1 الضفة الفلسطينية، 2016/12/22، https://goo.gl/XM7E2f

2 شاشة نيوز، 2016/9/7، https://www.shasha.ps/news/236948.html
وكالة وطن للأنباء، 2016/11/10، http://www.wattan.tv/news/191007.html

استغلّت وزيرة الثقافة الإسرائيليّة هذا التهور لدى رئيس حكومتها، وهي المعروفة أصلًا بتطرفها واستهدافها للأقصى، فأقدمت على افتتاح نفق في وادي حلوة جنوب الأقصى في 2016/12/27 بمشاركة رئيس بلدية الاحتلال في القدس، ومدير جمعية "إلعاد" الاستيطانية، وعدد من الحاخامات والمسؤولين. لم يقتصر التبني الرسميّ الإسرائيليّ للحفر أسفل الأقصى وفي محيطه على نتنياهو وريغيف بل انضمّ وزراء آخرون إلى هذا التبني عبر مطالبتهم بإلزام الطلاب اليهود بأيام معيّنة يشاركون فيها بتنخيل تراب "المعبد".



اجتماع الحكومة الإسرائيلية في أحد أنفاق الجهة الغربية للأقصى

وقد تجلّت ذروة التبني السياسي للحفريات في عقد الحكومة الإسرائيليّة اجتماعها في أحد الأنفاق أسفل الأرض والتي تبعد من الأقصى نحو 20 مترًا غربًا، وذلك في 2017/5/28 بمناسبة الذكرى الخمسين لاحتلال كامل القدس. وقال نتنياهو في تغريدة على صفحته في "تويتر" إن جلسة حكومته عقدت في نفق أسفل حائط البراق، وسيقوم بجولة مع المسؤولين والحاخامات في المكان. وكان نتنياهو قد استهلّ جلسة حكومته بالقول إن "الحكومة تعقد جلستها في هذا المكان بالذات بمناسبة تحرير القدس وإعادة توحيدها"، معتبرًا ساحة البراق "القلب النابض لأشواق الشعب اليهودي الذي عاد بعد آلاف السنين لبناء عاصمته الموحدة فيها". وذكر نتنياهو في هذه الجلسة أن "حكومته ستصادق على سلسلة من القرارات التي من شأنها مواصلة تعزيز مكانة القدس"، وأنه "ستتم الزيادة في الميزانيات المخصصة للخطة

الخماسية لتطوير القدس، وتنفيذ مشروع سياحي بإقامة قطار هوائي يمتد من محيط محطة القطار القديمة إلى باب المغاربة، وسيتم تطوير محيط البلدة القديمة على عدة مستويات من حيث تقديم الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها".[1] وقد حمل هذا الاجتماع رسائل بالغة الوضوح بأنّ هذه الحكومة المتطرفة تأخذ على عاتقها تسييس الحفريات، وتجييرها لاختلاق تاريخ يهوديّ مزعوم في القدس.

هكذا إذًا، فإنّ السلوك السياسي الرسمي الإسرائيليّ تُجاه الحفريات لا يقلّ خطورة عن الحفريات نفسها، بعدما تحوّل هذا الملف إلى ورقة مزايدات يستغلّها الساسة الإسرائيليون ليظهروا استحواذهم على القدس والأقصى خاصة حين يُمنَى الاحتلال بفشل في قضية ما، وميدان معيّن.

في أثناء مدة الرصد من 2016/8/1 إلى 2017/8/1 لم يظهر أنّ الاحتلال قد حفر أنفاقًا جديدة، سوى ما كُشف من حفريات في منطقة المسجد العمريّ الصغير غرب الأقصى، ولكنّ جهد الاحتلال انصبّ على توسيع الحفريات القائمة، وتأهيلها لاستخدامها في خدمة أهدافه السياسية والسياحية والتاريخية والدينية. وبذلك يصبح عدد الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه نحو 64 حفرية موزعة على جهات الأقصى المختلفة:

- حفريات الجهة الجنوبية: 25 حفرية
- حفريات الجهة الغربية: 32 حفرية
- حفريات الجهة الشمالية: 6 حفريات
- حفريات الجهة الشرقية: حفرية واحدة

أ- حفريات الجهة الجنوبيّة:

حفريات سلوان ووادي حلوة (مدينة داود)

في إطار السعي لربط شبكة الأنفاق في ما بينها، كثّف الاحتلال من نشاطه في الحفريات الواقعة عند مدخل وادي حلوة في سلوان على بعد نحو 100 مترٍ من سور الأقصى الجنوبيّ، و40 مترًا من سور البلدة القديمة التاريخيّ جنوبًا. وتقع هذه الحفريات التي تنفذها سلطة الآثار الإسرائيلية بتمويل من جمعية "إلعاد" الاستيطانية بالقرب من حفريات "موقف جفعاتي" و"مدينة داود" ومشروع "المعبد التوراتيّ-مركز كيدم"؛ ما يشير إلى

1 عربي 21، 2017/5/28، https://goo.gl/WbhQxj



حفريات مدخل وادي حلوة

سعي الاحتلال لربط هذه الحفريات والأنفاق مع بعضها. وذكرت تقارير إعلامية في 2016/8/16 أنّ هذه الحفريات تمتدّ على طول نحو 25 مترًا وعرض 10 وعمق 4 أمتار[1].

● **حفريات مدخل وادي حلوة**

وفي 2016/12/27 افتتحت وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغف نفقًا في وادي حلوة بمشاركة رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات، ومدير جمعية «إلعاد» الاستيطانية دافيد عبري، وعدد من الحاخامات اليهود. يُذكَر أن سلطة الآثار الإسرائيلية بدأت العمل في النفق وحفره قبل عامين بتمويل من جمعية «إلعاد» الاستيطانية و«دائرة أراضي إسرائيل»، وقد تم حفر نحو 120 مترًا من هذا النفق حتى الآن.



وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغف تفتتح نفقًا في وادي حلوة جنوب الأقصى

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/16، https://www.palinfo.com/185319
الجزيرة نت، 2016/8/16.

ويصل النفق الذي يقع وسط حي وادي إلى الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى وأسفل باب المغاربة مخترقًا سور القدس التاريخي، ويطلق عليه الاحتلال اسم «الشارع الروماني المتدرج»، أو «شارع الحجيج إلى المعبد»[1].

● حفريات القصور الأموية

2017/1/31 كشفت جمعية «نحمان حي» الاستيطانية عن قرب افتتاح أحد الأنفاق الجاري حفرها في المنطقة الجنوبية للمسجد الأقصى. وأكد حراس المسجد الأقصى المبارك أن رافعة صهيونية ضخمة تقف خارج أسوار القصور الأموية تخرج يوميًّا كميات كبيرة من التراب من منطقة القصور الأموية المحاذية للجامع القبليّ ما يدلّ على مخطط لفتح مخرج لهذا النفق في هذه المنطقة. وأشارت الجمعية إلى أنّ النفق يمتدّ من سلوان إلى منطقة القصور الأموية جنوب الأقصى، ويتفرع منه نفق يصل إلى ساحة البراق غرب الأقصى[2].

ب- حفريات الجهة الغربيّة:

● حفريات المسجد العمريّ الصغير

كشفت دائرة الأوقاف الإسلامية في 2017/3/21 عن وجود تشققات في أرضيّة المسجد العمريّ الصغير وجدرانه وبوابته الخارجيّة. ويقع المسجد بين حارة الشرف «الحيّ اليهوديّ» وحارة الأرمن، وقد استولى الاحتلال على المبنى المقابل له عام 1967، لكنّ جهات استيطانيّة بدأت في بداية عام 2017 تقريبًا بتفريغ الأتربة من طبقة التسوية في هذا المبنى وأسفل الطريق العام الفاصل بين المسجد والمبنى ووصلت هذه الجهات بأعمال الحفر إلى أرضية المسجد وبدأت بتفريغها من الأتربة؛ ما أدى إلى ظهور التشققات. وتكمن خطورة الحفريات في منطقة المسجد العمري في كونها جزءًا من شبكة أنفاق في تلك المنطقة التي تحتوي على ممرات مائية ودهاليز من عهد الكنعانيين والرومان والبيزنطيّين[3]، ومن المرجّح أن يسعى الاحتلال إلى ربط أنفاق هذه المنطقة بأنفاق «الحيّ اليهوديّ» وأنفاق الجهة الغربيّة للأقصى عمومًا.

---

1 العربي الجديد، 2016/12/27، https://goo.gl/zCIK5B

2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/1/31، https://www.palinfo.com/195491

3 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2017/3/21،
http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=29884
الجزيرة نت، 2017/3/23، https://goo.gl/3qn1wt



تشققات في جدران المسجد العمري الصغير في القدس القديمة

ت- حفريات الجهة الشمالية:



حفلات يهودية في مغارة الكتّان

لا تتطرق التقارير التي رصدناها خلال العام الماضي لأيّ تطور في حفريات هذه الجهة، ولكنّ الاحتلال كثّف من استهداف مغارة الكتّان عبر تنظيم حفلات موسيقية، وحفلات البلوغ، وحفلات دينية داخل المغارة؛ ما يؤكد أنّ الاحتلال انتقل إلى مرحلة توظيف حفرياته في إطار سياحي، وترويجيّ لمزاعمه الدينية والتاريخية.

ث- حفريات الجهة الشرقيّة:

لم نرصد في تقريرنا تطورات في هذه الجهة، لكن يمكن القول إنّ مخطط الاحتلال ببناء قطار هوائيّ يكون جبل الزيتون أحد محطاته قد يؤدي إلى تكثيف استهداف الاحتلال للجهة الشرقية بالحفر.



الجهة الشرقية
حفريات جبل الزيتون
المسجد الأقصى
حفريات المصلى المرواني
أبنية مدينة داود
حفريات الزاوية الجنوبية الغربية
حفريات القصور الأموية
حفريات رأس العمود
"خـــزان المياه"
حفريات الباب الثلاثي
عين سلوان
"قصر داود"
الجدار الكنعاني
سرداب" وارين"
"نفق تزينور"
قناة سلوان"حزقيال"
"القناة الكنعانية"
الطريق الهيروديانى
بركة سلوان



أبرز مواقع الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2017/8/1

2. البناء والمصادرة في الأقصى ومحيطه:

ظلّت منطقة المسجد الأقصى محلّ استهداف من قبل أذرع الاحتلال المختلفة الرامية إلى تهويدها، وتغيير طابعها العربي والإسلاميّ. جهود حثيثة تبذلها الجمعيات الاستيطانية، والمحاكم الإسرائيلية، والمؤسسات الرسمية لتسريع عجلة البناء التهويديّ في منطقة الأقصى، وهي على مسافة مرمى حجر من نقطة البدء الفعليّ ببناء عدد من المشاريع التهويدية الضخمة.

لا تزال منطقة المسجد الأقصى مستهدفة بالتهويد، وأبرز ما رصده التقرير هو الجهود الحثيثة للبدء الفعليّ في بناء كنيس "جوهرة إسرائيل" ومشروع "بيت هليبا"، وأقر الاحتلال بناء كنيس على جبل المكبر، وتهويد سفح جبل الزيتون، وتنفيذ مخطط القطار الهوائي حول الأقصى

خلال مدة الرصد بقيت ملفات كنيس «جوهرة إسرائيل»، ومشروع «بيت هليبا/بيت الجوهر» متفاعلة، وهي من أخطر المشاريع التي ستهدد منطقة الأقصى، فيما برز تطور كبير باتجاه تنفيذ مخطط القطار الهوائي المحيط بالأقصى. ورصد التقرير نية الاحتلال لبناء كنيس يهودي جديد على جبل المكبر، ومخططه لتهويد سفح جبل الزيتون، وتهويد بعض أبواب الأقصى والبلدة القديمة. ولم تسلم المقابر المحاذية للأقصى من الاعتداءات، فقد صودرت بعض أجزائها بهدف تحويلها إلى حدائق تلمودية، وزُرعت فيها قبور يهودية وهمية.

أ- مخطط لبناء كنيس يهوديّ على جبل المكبّر:

في 2016/8/10 أقرت "اللجنة المحلية للتخطيط والبناء" في بلدية الاحتلال بالقدس مصادرة قطعة أرض فلسطينية لبناء كنيس يهودي على جبل المكبر جنوب غرب البلدة القديمة في القدس. ونقلت صحيفة هآرتس عن عضو مجلس يهوديّ عن حزب "ميرتس" قوله "إن المصادرة ضرورية لبناء المعابد وإعادة الأمل للسكان اليهود"[1].

ب- المحكمة المركزية تقرّ مشروع «بيت هليبا» (بيت الجوهر) التهويديّ:

في 2016/8/8 قرر قاضي المحكمة المركزية الإسرائيلية رفض كل الاعتراضات على مشروع «بيت هليبا» (بيت الجوهر) مؤكدًا ضرورة البناء التهويدي في منطقة البراق، وبهذا القرار تكون المحكمة المركزية قد أقرت هذا المشروع الذي يقع في آخر ساحة البراق غرب المسجد الأقصى. وسيقام المشروع المكون من ثلاث طبقات على مساحة 1.84 دونمًا تشكل مساحة البناء منها 2985 مترًا[2].

1 موقع الرسالة نت، 2016/8/10، https://goo.gl/7iUFW4

2 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2016/8/22، http://qudspress.com/index.php?page=show&id=22339



منطقة مشروع بيت هليبا "بيت الجوهر" غرب ساحة البراق

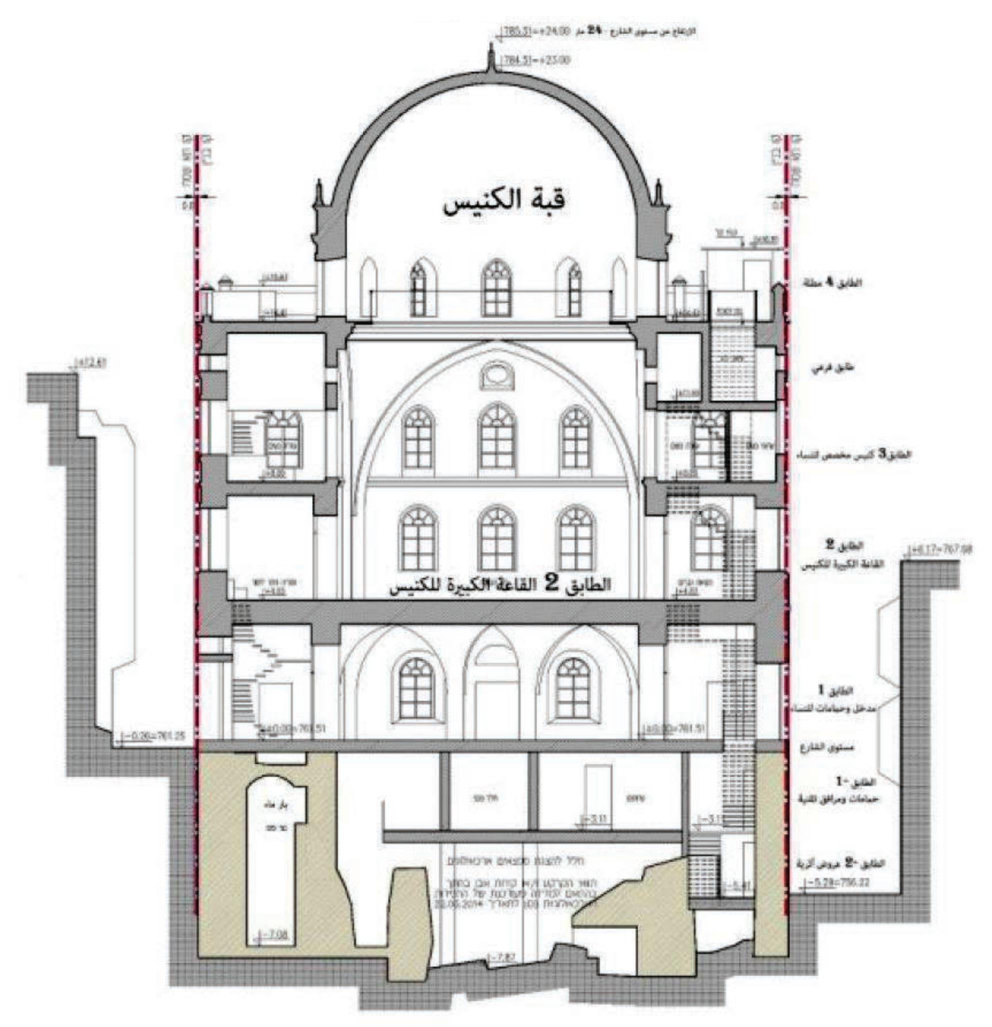
ت- الاحتلال يعلن مناقصة بناء وتشغيل كنيس «جوهرة إسرائيل»:

أعلنت «الشركة لترميم وتطوير الحي اليهودي» في 2016/12/1 عن مناقصة شاملة لبناء وتشغيل كنيس «جوهرة إسرائيل» على بعد نحو 200 متر غرب المسجد الأقصى. وكانت سلطة الآثار الإسرائيلية قد نفذت حفريات في منطقة الكنيس على مدار العامين الماضيين وادعت وجود آثتر من عهد «المعبديْن الأول والثاني»[1].



مجسم كنيس "جوهرة إسرائيل"

1 صحيفة القدس المقدسية، 2016/12/2، http://www.alquds.com/articles/1480636111881585200

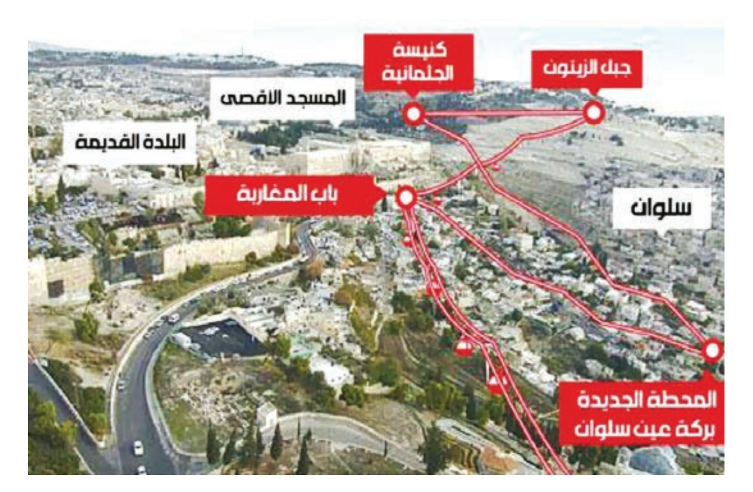


مخطط كنيس "جوهرة إسرائيل"

ث- قطار هوائي في محيط الأقصى:

أقرت وزارات الأمن الداخلي، والأديان، والسياحة الإسرائيلية بالتعاون مع بلدية الاحتلال في القدس، والدوائر الإسرائيلية المختصة، مشروع إقامة القطار الهوائي الذي ستكون له عدة محطات في محيط المسجد الأقصى. وذكرت تقارير إعلامية في 2016/8/17 أنّ هذا القطار الهوائي «التلفريك» سيمرّ في أربع محطات هي: محطة باب المغاربة في سورة البلدة القديمة، ومحطة الكنيسة الجثمانية شرق باب الأسباط، أحد أبواب سور البلدة القديمة الشمالي، والمحطة الثالثة على جبل الزيتون، والمحطة الرابعة بجانب عين سلوان[1].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/17، https://www.palinfo.com/185412



مسار القطار الهوائي حول الأقصى

ج- مخطط تهويدي على سفوح جبل الزيتون المُطل على الأقصى:

في 2017/2/25 كُشف النقاب عن مشروع تهويدي جديد يربط بين جبل الزيتون والجامعة العبرية على جبل المشارف -جبل سكوبيس- ويبلغ طوله 3.6 كم. وبحسب المخطط، سيقام المتنزه الاستيطانيّ على امتداد 17 موقعًا مطلًّا على البلدة القديمة في القدس. ويُطلق على المشروع الذي بادرت به "سلطة تطوير القدس" بالتعاون مع بلدية الاحتلال في القدس و"وزارة القدس" اسم "متنزه منتصف الارتفاع"، ويُخطط لإقامته على السفوح الغربية لجبل الزيتون، ويطل على المسجد الأقصى وأسوار البلدة القديمة وتبلغ كلفته الأولية نحو 25 مليون شيكل (نحو 7 مليون دولار أمريكي)[1].

ح- أبواب الجديد والعمود والأسباط في عين التهويد:

أبواب القدس القديمة أو المسجد الأقصى هي المداخل التي يمرّ عبرها كل من يريد الوصول للأقصى، وتهويدها هدف أساسي لدى الاحتلال؛ لأنّ الزائر للقدس ينطبع في ذهنه البناء العمراني لأبوابها.

في 2016/8/18 ذكرت تقارير إعلامية أنّ الاحتلال ينوي البدء بمخطط "لتطوير" منطقة الباب الجديد الواقع في شمال غرب سور البلدة القديمة بهدف تحويلها إلى منطقة سياحية جاذبة، وسيتضمن المخطط "تحويل الباب الجديد والشارع الذي يبدأ منه إلى منطقة تجارية وسياحية جاذبة، حيث سيتم إعادة تأهيل شبكات المياه والمجاري والكهرباء وسيُستبدل البلاط"، وسيكون هناك طريق خاص للمعوّقين، وسيتم تغيير واجهات المحال التجارية. وسيتعاون على إنجاز المشروع "سلطة تطوير القدس" وبلدية الاحتلال في القدس

---

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/25، https://www.palinfo.com/197068

ووزارتا القدس والسياحة، وشركة المياه "جيحون"[1].

وفي 2017/6/22 قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إردان إن حكومته ستعمل على تغيير الوضع بشكل كامل في منطقة باب العمود في السور الشمال للبلدة القديمة للتصدي للعمليات، ولفت إردان إلى أن خطته تعتمد على تركيب كاميرات مراقبة ونقاط تفتيش وإجراء تغييرات فيزيائية في ملامح المنطقة وزيادة وتعزيز القوات الأمنية والجهود الاستخبارية لتقليص الهجمات في تلك المنطقة[2].



باب الجديد في الجهة الشمالية الغربية لسور البلدة القديمة

وبعد هبة الأقصى التي اندلعت رفضًا للإجراءات الإسرائيلية ضد الأقصى بعد 2017/7/14 أقدم الاحتلال على الحفر في بلاط الساحة المقابلة لباب الأسباط الواقع في السور الشمالي للأقصى بهدف تركيب جسور حديدية تُحمل عليها كاميرات مراقبة، واقتلعت سلطات الاحتلال بعض الأشجار من المنطقة[3].



باب العمود في وسط السور الشمالي للبلدة القديمة

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/18، https://www.palinfo.com/185444

2 مدار نيوز، 2017/6/22، https://goo.gl/uSW3XY

3 وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2017/7/25، https://khbrpress.net/post/118752
موقع البوابة، 2017/7/26، http://www.albawabhnews.com/2634244



باب الأسباط في الجهة الشرقية من السور الشمالي للأقصى

خ- الاستيلاء على أجزاء من مقبرة الرحمة والمقبرة اليوسفية وزراعة قبور وهمية:

شرعت «سلطة الطبيعة» الإسرائيلية في 2016/12/18 بغرس يافطات داخل مقبرة باب الرحمة الملاصقة لسور المسجد الأقصى الشرقي، وتسييج أجزاء منها بحجة أنها «حديقة وطنية يمنع الدفن فيها»[1].

وفي 2017/2/21 أقدمت جمعيات استيطانية ومؤسسات رسمية إسرائيلية على زراعة قبور يهودية وهمية في الجهة الجنوبية الشرقية من أسوار المسجد الأقصى المبارك، والتقط حرّاس الأقصى وشهود عيان صورًا لفرق حراسة ومجموعات من المستوطنين وهم يستخدمون جرافة تقوم بحمل حجارة كبيرة وتثبتها بشكل متوازٍ على شكل قبور في الأرض[2].

وفي 2017/7/3 شرعت طواقم تابعة لسلطات الاحتلال في القدس بوضع أسلاك شائكة حول أجزاء من مقبرة اليوسفية الإسلامية التاريخية الملاصقة لجدار المسجد الأقصى الشرقي بحجة أنها مصادَرة لإقامة «حديقة وطنية»[3].

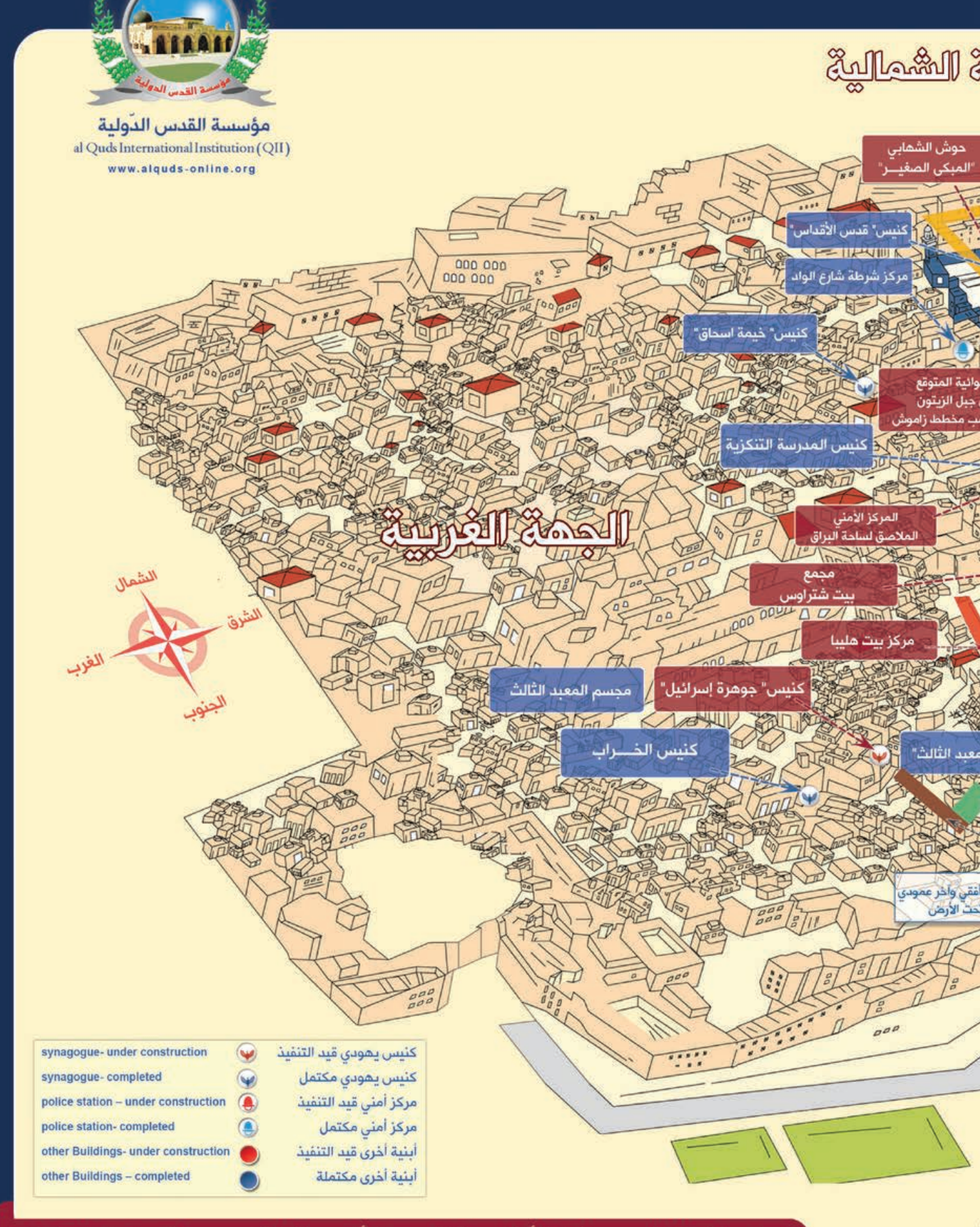
1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/12/18، https://www.palinfo.com/192828

2 المرجع نفسه، 2017/2/21، https://www.palinfo.com/196781

3 المرجع نفسه، 2017/7/3، https://www.palinfo.com/204002



المجال الأمني الإلكتروني
في محيط المسجد
مركز شرطة المسجد الأقصى
الجهة الشرقية
مقبرة باب الرحمة
مصادرة 1800م²؛
وبدء تحويل 200م² إلى حديقة عامة
المسجد الأقصى
كنيس مصلى
المدرسة التنكزية
الجزء الذي يسعى الاحتلال للسيطرة
عليه وتخصيصه لصلاة اليهود
المساحة المخصصة لتنفيذ مخطط
شيرانسكي وريبنوفيتس لتهويدها
ساحة البراق
كنيس مصلى
المتحف الإسلامي
الجسر المعلق المزمع انشاؤه
مكان طريق باب المغاربة
مركز ديفد سون
الساحة التي ستخصص
لصلاة اليهود الليبراليين
مركز كيدم
الجهة الجنوبية
تلفريك "المحطة - البلدة القديمة"
متحف سلوان



أبرز مواقع البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2017/8/1

الفصل الثالث:
تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى

يتعرض المسجد الأقصى لحملة تهويدٍ ممنهجة من قبل الاحتلال، تقوم عليها سلطاته المباشرة، بالتعاون والتنسيق مع العديد من الأذرع التهويديّة المختلفة، ويهدف الاحتلال من هذه الحملات المستمرة، إلى فرض سيطرته الكاملة على الأقصى. وتشكل السيطرة على المسجد والتحكم به، رأس جبل الجليد لسياسات الاحتلال التهويديّة في القدس المحتلة، ويخفي هذا الجبل عشرات الخطط والاعتداءات في سياق الوصول لهدفهم المنشود. ومع ترويج أذرع الاحتلال التهويديّة لفكرة بناء «المعبد» كهدف بعيد المدى لهذه الخطوات، يتزايد تدخل الاحتلال في إدارة الأقصى والتحكم بالدخول والوصول إليه، والدفع المتزايد لتثبيت وجودٍ يهودي دائم في جنباته، إن عبر الوقت المخصص لاقتحامات المستوطنين بشكلٍ شبه يومي (التقسيم الزماني)، أو عبر مساعي الاحتلال الحثيثة لتخصيص أجزاء من المسجد لصلوات اليهود (التقسيم المكاني).

وفي سياق محاولة السيطرة على الأقصى، عمل الاحتلال على عزل مكونات الدفاع عن المسجد عبر خطوات وإجراءات تصاعديّة، ابتداءً من شهر أيلول/سبتمبر 2015 حين جرّم الاحتلال حركة الرباط، واعتبر المرابطين والمرابطات تنظيمين إرهابيين، ومن ثمّ في شهر تشرين ثانٍ/ نوفمبر 2015 بإعلانه حظر الحركة الإسلامية الجناح الشمالي، وهي إجراءات ساهمت في عزل أهم عناصر الدفاع عن الأقصى وحشد الطاقات البشريّة من مرابطين ومصلين وحلقات العلم، وليس انتهاءً بتصعيد الاحتلال للقيود المفروضة على المصلين وعلى حراس المسجد، للدفع نحو مزيدٍ من عزل الأقصى، وهي متسقةٌ مع ما تقوم به أذرعه المختلفة أسفل وفي محيط الأقصى من حفريات وبناء، وما تحوكه أذرعه السياسيّة والدينيّة من مشاريع وخطط.

سياسة تحقيق الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى تكرّس نفسها واحدة من أبرز خطط التهويد لدى الاحتلال، والتي بدأت تتجلى مظاهرها عبر قيام المستوطنين بأداء الصلوات التلموديّة داخل الأقصى، والقيام بمراسم عقد القران اليهويدي داخله، والمحاولات الدائمة لتقديم القرابين التلموديّة، وهي خطوات تعيد رسم دور الاقتحامات، وتغيّر في وظيفتها من جولات استفزازيّة لمجموعات صغيرة من المستوطنين، إلى جولاتٍ كبيرة واقتحامات واسعة يتخللها الكثير من الطقوس الدينيّة لليهود. بالإضافة لتغيير دور شرطة الاحتلال، إلى حماية المستوطنين والمشاركة الفاعلة في اقتحام وتدنيس الأقصى.

وتختتم مدة الرصد بواحدة من أكثر الأزمات التي تعصف بالمسجد الأقصى، عبر إغلاق المسجد لثلاثة أيام متواصلة من 2017/7/14 إلى 2017/7/16، على أثر العملية البطولية التي نفذها الشبان الثلاثة «الجبارين» من الأراضي المحتلة عام 1948، وفرض الاحتلال إجراءات تمثلت بتركيب بوابات إلكترونية على أبواب المسجد، وتزامنت مع انتهاكات خطيرة لمجمل مصليات وساحات ومرافق الأقصى، وما تبعها من حراك فاعل للفلسطينيين، تمثل بالرفض التام لهذه الإجراءات وعدم الدخول للأقصى عبر هذه البوابات، وهو ما أظهر قدرةً رائدة لدى المقدسيين على ترسيخ المواجهة الفاعلة مع الاحتلال، من خلال ثبات موقفهم واحتشادهم الدائم على أبواب الأقصى، والتي أعادت تشكيل حالة الرباط من حالة فردية استطاع الاحتلال التعامل معها، وتحييدها من دائرة الدفاع عن الأقصى، إلى حالة عامة ينخرط فيها مختلف الشرائح العمرية والفكرية من القدس المحتلة أو ممن يستطيع الوصول من الأراضي المحتلة عام 1948 والضفة الغربية، وبلورة حالة الصمود التكافلي في الشوارع والأزقة التي تحيط بالأقصى، جعلت الجموع المحتشدة كتلة تتكسر عليها أي محاولة يقوم بها الاحتلال للالتفاف على مطالب المقدسيين. تضافر هذه العوامل ساهمت في دفع الاحتلال ليتراجع عن إجراءاته، وإزالتها في 2017/7/27، لتؤكد أن معركة المواجهة مع الاحتلال لو لم تتكافأ في ميزان القوى البحت، فهي غير محسومة في ميزان الإرادة والصمود والمواجهة.

أولًا: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده

استطاع الاحتلال الاستمرار بتثبيت اقتحام المسجد الأقصى أمرًا واقعًا، فلم تتوقف الاقتحامات خلال مدة الرصد الممتدة من 2016/8/1 حتى 2017/8/1، بالإضافة لتقليل الاحتلال الأوقات التي لا يقتحم فيها المسجد، من خلال تثبيت الاقتحامات خلال شهر رمضان وفي أيام العشر الأواخر منه، وتأتي اقتحامات المستوطنين وتسهيل دخول السياح من بوابة الاحتلال، لتتكامل مع سياساته الأخرى الرامية لعزل مكونات الدفاع عن الأقصى، وللدفع نحو مزيدٍ من التحكم بدخول المصلين والمرابطين إلى المسجد المبارك، في ظلّ حالات الإبعاد المتزايدة عن الأقصى.

وقد عمل الاحتلال على تثبيت الاقتحامات وزيادة عدد المشاركين فيها من خلال ثلاثة أنساقٍ رئيسة، تهدف لكسر إرادة المقدسيين في مواجهة الاحتلال، وضرب الحصرية الإسلامية للمسجد الأقصى، والعمل على التدخل الدائم في إدارة المسجد، وصولًا للتحكم في أبوابه، وهو ما حاول الاحتلال تنفيذه بعد «اشتباك الأقصى» في 2017/7/14، وهذه الأنساق هي:

النسق الأول: إدخال أكبر قدر ممكن من المستوطنين إلى المسجد، ويوظف الاحتلال لأجل ذلك أذرعه التهويديّة وعلى رأسها «منظمات المبعد»، ويفتح الباب أمام مشاركة المتطرفين اليهود في الاقتحامات، حيث شهد الرصد تزايدًا لاقتحام المتطرفين اليهود لجنبات الأقصى. بالإضافة لتخصيص أذرع الاحتلال التهويديّة، المواسم والأعياد والمناسبات اليهوديّة لزيادة أعداد المستوطنين الذين يقتحمون المسجد، وجعل استباحة المسجد خلالها أمرًا دائم الحصول على مدار العام.

النسق الثاني: السماح للمتطرفين اليهود بأداء الصلوات التلموديّة أمام أبواب المسجد الأقصى، ومن ثمّ في باحاته خلال الاقتحامات، ومحاولة تغيير مسار الاقتحامات والدخول لمناطق أخرى من المسجد، وما يتعلق بالممارسات التلموديّة كتنظيم حفلات عقد القران وحفلات البلوغ في المسجد.

النسق الثالث: حماية قوات الاحتلال للمستوطنين خلال اقتحامات الأقصى، وتعمل هذه القوات على منع حراس المسجد من التصدي للمستوطنين وعرقلة جولاتهم وأدائهم الصلوات التلموديّة، بالإضافة لتعامل شرطة الاحتلال بعنف مع المرابطين والمصلين وحراس الأقصى، وتثبيت دخولها للمسجد من منطلق فائض القوة التي تمتلكه، وهو ما يترجم من خلال الاقتحامات العنيفة التي تقوم بها قوات الاحتلال، والتي تخلف عشرات الإصابات في صفوف المرابطين، وتخريبًا كبيرًا في مصليات الأقصى ومرافقه، وأصبحت الاقتحامات العنيفة أداة في يد الاحتلال يقوم بها ردًا على عمليات انتفاضة القدس، ولرد اعتباره أمام الرأي العام الإسرائيلي.

ويأتي البعد السياسي ليشكل الرديف الأساسي لهذه الأنساق الثلاثة، حيث يعمل الساسة الإسرائيليون على دعم المستوطنين ومشاركتهم في هذه الاقتحامات، بالإضافة للتشريعات القانونية الهادفة لفرض سيادة الاحتلال على المسجد، حيث تأتي تصريحاتهم متسقة مع فعل أذرع الاحتلال على أرض الواقع، إن من حيث تطبيق القرارات، أو من حيث الدفع نحو مزيدٍ من الحصار المفروض على المسجد المبارك.

● اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية

خلت فترة الرصد من اقتحامات لشخصيات سياسية إسرائيليّة حالية، أمام امتداد قرار منع نواب «الكنيست» الإسرائيلي والوزراء في حكومة الاحتلال من اقتحام المسجد الأقصى[1]، فلم تتضمن مدة الرصد اقتحامات لشخصيات سياسية تشغل مناصب حالية، عدا اقتحام

1 للاطلاع أكثر على الموضوع مراجعة الفصل الأول من التقرير.

وزير أمن الاحتلال جلعاد إردان بعد «اشتباك الأقصى» في 2017/7/14. وخلال فترة الرصد شارك مسؤولون سابقون في اقتحام المسجد، مع تسجيل عددٍ من محاولات كسر قرار منع الاقتحامات الرسميّة، ومشاركة بعض الشخصيات الرسمية في تشجيع المستوطنين على اقتحام الأقصى والوقوف معهم قبل دخولهم للمسجد عند باب المغاربة، وأدائهم صلوات تلمودية خلال أوقات الاقتحامات أمام بابي المغاربة والقطانين.

وعلى جانب التصريحات، يشكل المسجد الأقصى مادةً دائمة الحضور في الخطاب السياسي الإسرائيليّ، ومع احتفال الاحتلال بالذكرى الخمسين لاحتلال كامل القدس، ارتفعت التصريحات المطالبة بتغيير الوضع القائم من جهة، وتسهيل الاقتحامات اليهوديّة للمسجد من جهةٍ أخرى، إضافة لموجة التصريحات التي دعت لفرض كامل السيادة الإسرائيليّة على الأقصى، على أثر العملية التي جرت في 2017/7/14، وهبة المقدسيين الرافضة لإجراءات الاحتلال التي شكلت رفضًا لمجمل اعتداءات الاحتلال والإجراءات التي فرضها على أبواب المسجد، وعلى رأسها اقتحامات المستوطنين شبه اليوميّة للمسجد.

وفي سياق محاولات اقتحام الأقصى، قام عضو «الكنيست» أوري أريئيل (البيت اليهودي) بمحاولةٍ لاقتحام المسجد، ولكن شرطة الاحتلال قامت بمنعه تطبيقًا للحظر المفروض على دخول أعضاء «الكنيست» إلى الأقصى، فقام بأداء صلوات تلموديّة عند باب القطانين. وشارك عددٌ من النواب والوزراء في مسيرة المستوطنين السنوية التي تقام في ذكرى «خراب المعبدين الأول والثاني» في 2016/8/13، حيث اختتمت المسيرة باعتصام عند باب الأسباط، وتخللها كلمات خطابية لكل من وزير شؤون القدس في حكومة الاحتلال زئيف إلكين (ليكود)، وعضو الكنيست يهودا غليك (ليكود)، ونائب وزير جيش الاحتلال إيلي بن دهان (البيت اليهودي)[1]، وعضو «الكنيست» السابق عن حزب الاتحاد الوطني أرييه إلداد (صاحب مشروع التقسيم الزمني للأقصى)، ودعت الكلمات التي ألقيت إلى بسط السيادة اليهوديّة على كامل «أرض إسرائيل»، وقال بن داهان في كلمته «إنّنا لسنا محرجين من القول إنّنا نريد أن نعيد بناء المعبد على جبل المعبد»، وقال إن القدس لا يمكن أن تبنى بشكل كامل إن لن يتم إعادة بناء المعبد واستعادة جبل المعبد»، أما أوري أريئيل فقال «إن الوقت قد حان لوقف النحيب والتحرك بشكل فعلي»[2]، في إشارة لأخذ خطوة جديدة أبعد من اقتحام الأقصى.

1 أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2016، وكالة وفا.
http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9732

2 حال القدس الفصلي 3-2016، مؤسسة القدس الدولية، ص 9-10
http://alquds-online.org/index.php?s=items&cat=52&id=717



غليك أمام باب القطانين بحماية من شرطة الاحتلال

ويعتبر الحاخام المتطرف يهودا غليك (ليكود) أحد أشهر الداعمين والداعين إلى اقتحام المسجد الأقصى، وقبل دخوله لـ «كنيست» الإسرائيلي شارك غليك في عدد من الاقتحامات خلال عام 2016 كان آخرها في 2016/4/4[1]، حيث شمله قرار منع الشخصيات الرسمية من اقتحام الأقصى، لكونه أصبح نائبًا في «الكنيست»، فتحول دور غليك لدعم اقتحامات المستوطنين من دون المشاركة فيها، مع تهديده الدائم بكسر قرار المنع، ففي 2016/9/19 أدى غليك صلوات وطقوسًا تلموديّة أمام باب القطانين، بحماية وحراسة مشددة من قوات الاحتلال، بعد تهديده بكسر قرار منع أعضاء «الكنيست» ووزراء حكومة الاحتلال من اقتحام الأقصى، وعلق غليك على استمرار قرار المنع للقناة العبرية السابعة بقوله «سأحترم القرار حاليًا، لكن لا يمكن أن تستمر هذه الإجراءات طويلًا»[2].

وفي سياق تصريحات غليك التي تستهدف مكونات الدفاع عن المسجد الأقصى، صرّح بأن هناك خطوات تم اتخاذها لتحسين الوضع في الأقصى مع حظر الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948، ومنع مجموعات المرابطين والمرابطات من دخول المسجد[3]. ومع انعكاس هذه الإجراءات ارتفاعًا في وتيرة اقتحام المسجد الأقصى، أعلن غليك في 2016/10/23، بأن 3 آلاف مستوطن اقتحموا المسجد الأقصى منذ بداية «السنة اليهودية» الجديدة أيّ في أقل من شهرين[4].

ولا يتوقف الساسة الإسرائيليون عن دعم الاقتحامات والإشادة بها وبالأعداد التي تشارك فيها، بل يعملون على تحقيق مزيدٍ من الدعم لهذه الخطوات التهويديّة، والدفع باتجاه مزيدٍ من الإجراءات بحق المصلين والمرابطين، إن على صعيد «الكنيست» أو الحكومة. وفي هذا الإطار تم عقد مؤتمر بدعوة من منظمة «دورشي تسيون» المتطرفة بالتنسيق مع النائب المتطرف يهودا غليك فيٍ 2016/11/7، وقد عُقد المؤتمر في «الكنيست» تحت عنوان «حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد»، وشارك في المؤتمر عددٌ من نواب «الكنيست» والوزراء في

1 هشام يعقوب (محرر)، عين على الأقصى العاشر، مؤسسة القدس الدوليّة، بيروت، ط 1، 2016، ص 131.

2 قدس نت، 2016/9/19. http://qudsnet.com/news/View/349615//#.WYQulPnyvcc

3 حال القدس الفصلي 4-2016، مؤسسة القدس الدولية، ص 7-8
http://alquds-online.org/index.php?s=items&cat=52&id=762

4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/10/24 https://goo.gl/yFgNGU

حكومة الاحتلال، من بينهم وزير الزراعة أوري أريئيل (البيت اليهودي)، ووزير الأمن جلعاد إردان (ليكود)، ووزير جودة البيئة وشؤون القدس زئيف ألكين (ليكود)، ورئيس «الكنيست» إدلشتاين (ليكود)، ونائبة وزير الخارجية عضو الكنيست تسيبي حوطوفلي (الليكود)، ونائب وزير الجيش الإسرائيلي إيلي بن دهان (البيت اليهودي)، وأعضاء «كنيست» آخرون[1].



غليك خلال المؤتمر الذي عقد في "الكنيست"

وتضمن المؤتمر تصريحات خطيرة للمشاركين فيه، حيث وجّه أوري إريئل كلامه لرئيس حكومة الاحتلال حول منع السياسيين من اقتحام الأقصى، قائلًا له: «افتح الأبواب لجبل المعبد، ضع حدًّا للعار، ضع حدًّا للبؤس، ضع حدًّا لعدم وجود السيادة»، وأضاف: «للأسف، مستشارو رئيس الوزراء وهو بنفسه يمنعون أعضاء الكنيست من زيارة جبل المعبد ظلمًا وبشكل خاطئ». وفي كلمة نائب وزير الجيش إيلي بن دهان دعا حكومة الاحتلال إلى تغيير الوضع الراهن، وقال «إنه حين كان في منصبه السابق كوزير للأديان أعدّ قواعد للصلاة اليهودية في المعبد»، مطالبًا الحكومة «بتبني هذه القواعد بأقرب وقت ممكن»[2]. ودعمًا لما تقوم به «منظمات المعبد» من جهود، امتدح وزير جودة البيئة وشؤون القدس زئيف الكين عمل هذه المنظمات قائلًا: «إنها تقوم بما عجزت عنه الحكومة في كل ما يتعلق بحق اليهود في المعبد»[3].

1 هشام يعقوب وآخرون، حال القدس السنوي 2016، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2017، ص 53.

2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/11/7 https://goo.gl/ATQ1jm

3 عرب 48، 2016/11/7 https://goo.gl/v2VfN7

أمّا الوزير إردان الذي حصل على جائزةٍ تكريميّة من المنظمة المتطرفة «دورشي تسيون» التي تقف خلف الدعوة إلى المؤتمر، تقديرًا لجهوده في تحسين الوضع في الموقع (المسجد الأقصى)، فقد قام بالفصل بين آرائه الشخصيّة ومسؤولياته الرسميّة قائلًا: «في وجهة نظري الشخصية، فإن حقّنا على جبل المعبد لا يتزعزع»، وأضاف بأن الوضع الراهن «تمييزي ضد الشعب اليهودي. ما الذي يمكننا فعله؟ هذه هي الحقيقة». وفي كلمة نائبة وزير الخارجية عضو «الكنيست» تسيبي حوطوفلي، أعلنت بأن وزارة الخارجية الإسرائيليّة ستبدأ بإهداء شخصيات أجنبية اكتشافات أثرية من «مدينة داود» التهويدية في أعقاب قرارات اليونسكو المتعلقة بالمسجد الأقصى، ومع اقتراب الذكرى الخمسين لحرب حزيران/يونيو عام 1967 التي سيطرت فيها دولة الاحتلال على الأقصى وكامل القدس، قالت حوطوفلي: «أدعو كل من لم يصعد إلى جبل المعبد إلى زيارة جبل المعبد»[1].

وبالإضافة للتكامل الذي تجلى في المؤتمر بين المنظمات التهويديّة والذراع السياسيّة للاحتلال، وما تضمنته الكلمات من دعم اقتحامات المسجد، والدعوة إلى فرض السيطرة الإسرائيليّة على الأقصى، أعلن أدلشتاين خلاله عن تكثيف العمل للدفع بهذه القضايا في أروقة «الكنيست»، من خلال توقيعه على إطلاق لوبي جديد في «الكنيست» بالتعاون مع يهودا غليك، وذلك لدعم قضية الصلاة في «جبل المعبد». وحول ارتفاع أعداد المتدينين اليهود الذين يقتحمون المسجد الأقصى، وخاصةً من «الحريديم» اعتبر غليك في 2016/12/28 بأن اقتحامهم للمسجد الأقصى «مؤشّر إيجابيّ»، وأن أعداد هؤلاء زادت في هذه الأيام، وباتوا يقتحمون في مجموعات بعد أن كانت مقتصرة على أفرادٍ فقط[2].

إضافة للحاخام المتطرف وعضو الكنيست غليك، يبرز وزير الأمن الداخلي المتطرف جلعاد إردان في صدارة السياسيين الذين يتناولون المسجد الأقصى في تصريحاتهم، حيث شارك في العديد من الاقتحامات السياسية للأقصى قبل قرار المنع، وإلى جانب تصريحاته في المؤتمر الذي عقد في مؤتمر «الكنيست» في 2016/11/7، ألقى إردان كلمةً في «مؤتمر القدس الرابع عشر» الذي تنظمه أسبوعية «هشيبع» اليمينيّة المتطرفة في 2017/2/13، قائلًا «بالإمكان جمع أفضل علماء الآثار في العالم، والتذكير بالمفهوم ضمنًا، بأنه هناك تاريخ يهوديّ يعود لآلاف السنين في القدس»، وأن «جبل المعبد» هو «المكان الأكثر قدسيّة للشعب اليهوديّ، وللشعب اليهوديّ فقط»، وأوضح إردان رؤيته لواقع المسجد الأقصى بأنه «من المهم جدًا فرض السيادة الإسرائيليّة على جبل المعبد»، خاتمًا كلمته بالإنجازات التي حققها من قمع للمرابطين والمصلين والإجراءات التي تفرض في عموم المدينة المحتلة[3].

---

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، حال القدس السنوي 2016، مرجع سابق، ص 53.

2 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2016.

3 i24news، 13 2017/2/. https://goo.gl/5139Dp

ومع سريان منع الشخصيات الرسمية طيلة فترة الرصد، عاد النائب السابق لرئيس «الكنيست» الإسرائيلي المتطرف موشيه فيجلن، ليتصدر مشهد اقتحام الأقصى من جديد بعد انقطاعه لأشهر طويلة، ففي 2017/2/20 قام باقتحام المسجد الأقصى[1] إلى جانب 50 متطرفًا من منظمة «طلاب لأجل المعبد»، بحراسات مشددة من قوات الاحتلال الخاصة، ونفذ فيجلن جولة في ساحات المسجد، وسط أجواء متوترة جراء إجراءات الاحتلال بحق المصلين والمرابطين[2]. وفي 2017/3/16 شارك فيجلين في اقتحام للأقصى على رأس مجموعة من غُلاة المتطرفين اليهود، بحماية وحراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة، وتخلل الاقتحام تقديم فيجلن شروحات لمرافقيه حول «المعبد» المزعوم[3]. وخلال ما يسمى بعيد «الفصح العبري» في 2017/4/12، شارك فيجلن عشرات المستوطنين في اقتحامات الأقصى[4].



موشيه فيجلن خلال اقتحام الأقصى

شكلت العملية التي قام بها ثلاثة شبان من عائلة «جبارين» والتي عرفت بـ «اشتباك الأقصى»، وأدت لمقتل إسرائيليين في 2017/7/14، فرصة لتصعيد الاحتلال استهدافه للأقصى، ومن خلال التعامل مع الحدث من منطلق أمنيّ حاول الاحتلال تحقيق مزيدٍ من السيطرة على الأقصى وفرض مزيدٍ من السيطرة والتحكم بالمسجد وأبوابه. ففي اليوم الذي نفذت فيه العملية، اقتحم وزير أمن الاحتلال جلعاد إردان والقائد العام لشرطة الاحتلال المسجد الأقصى برفقة العشرات من عناصر الاحتلال العسكرية والمخابرات، بعد فرض الاحتلال قرار إغلاقٍ كامل للأقصى، ومنعت قوات الاحتلال دخول المصلين إليه، وقام المقتحمون بجولاتٍ في أرجائه، ودخولوا للغرف والمكاتب المغلقة، وصرّح إردان بعد الاقتحام بأنه «حدثٌ بالغ الخطورة، يتجاوز جميع الخطوط الحمراء»[5].

1 مقطع مصور لاقتحام فيجلن المسجد الأقصى https://www.youtube.com/watch?v=avaqK_H8Omg

2 عرب 48، 2017/2/20. https://goo.gl/wfUDp6

3 وكالة وفا، 2017/3/16. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=O7xkCBa745594734423aO7xkCB

4 وكالة وفا، 2017/4/12. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2nV9OGa768419674869a2nV9OG

5 وكالة وفا، 2017/7/14. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=M9e3Lha794441553642aM9e3Lh

وتحوّل الحدث لمادةٍ دسمة للتحريض على الأقصى من قبل السياسيين الإسرائيليين، والدعوة إلى فرض السيطرة عليه بشكلٍ كامل، ونقل عددٌ من المواقع العبرية عن عضو «الكنيست» موتي يوغاف (البيت اليهودي) دعوته عقب العملية إلى «إغلاق جبل المعبد (الأقصى) بوجه المسلمين لفترة طويلة من الزمن»، وأضاف «يجب تشديد السيطرة الأمنية والسياسيّة عليه»[1]. أما وزير الزراعة في حكومة الاحتلال أوري أريئيل فقد دعا نتنياهو إلى إعلان فرض السيادة على المسجد الأقصى، والسماح لليهود بالصلاة فيه، معتبرًا أن ذلك هو الجواب الوحيد على العملية[2].

وفي سياق هذا التحريض دعت وزير الثقافة في حكومة الاحتلال ميري ريغف إلى فتح الأقصى في وجه المستوطنين لاقتحامه والصلاة فيه، وقالت يجب أن يكون «جبل المعبد مكانًا مفتوحًا للجميع من دون قيود»، وقالت ريغف بأن مسؤولية إدارة المسجد الأقصى يجب أن تكون للحكومة الإسرائيليّة وليس لدائرة الأوقاف، واعتبرت ريغف بأن استلام حكومة الاحتلال لإدارة المسجد «سيعيد السلام والأمن إلى الجبل والبلدة القديمة»[3]. وتوافق معها في هذا الطرح عضو الـ «كنيست» بتسلئيل سموتريتس (البيت اليهودي) والذي دعا إلى إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين المسلمين[4].

وفي سياق متصل صرّح وزير شؤون القدس في حكومة الاحتلال زئيف إلكين حول ما وصفها بتصريحات التحريض قائلًا «يجب أن يتوقف الاستخدام الساخر لجبل المعبد كنوعٍ من الحصانة للتحريض والإرهاب»، وأضاف بأن «الإرهابيين يستخدمون جبل المعبد للتحريض، وفي الماضي كان هناك العديد من الاضطرابات في النظام، والتي توقفت بفضل جهود قوات الأمن ووزير الأمن العام»[5].

وفي محاولة لربط عملية الأقصى بقرارات اليونسكو في 2016/10/18، وليس بممارسات الاحتلال واعتداءاته على المسجد الأقصى والمقدسيين، صرّح نائب وزير الجيش إيلي بن داهان بأن «هناك صلة مباشرة بين قرارات اليونسكو التى تنفي العلاقات اليهوديّة مع الأماكن المقدسة والهجوم الإرهابي»[6]، وهي محاولة من قبل سلطات الاحتلال لتحميل

1 i24 ، 2017/7/14 مرجع سابق.
https://www.i24news.tv/en/news/israel/150367170714--several-wounded-in-attack-at-lion-s-gate-entrance-to-jerusalem-initial-reports

2 القدس المقدسية، 2017/7/14. http://www.alquds.com/articles/1500031730642397300

3 i24 ، 2017/7/14، مرجع سابق.

4 قدس برس، 2017/7/14. http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=33863

5 Jpost ، 2017/7/14
http://www.jpost.com/Israel-News/Officials-call-for-hard-look-at-Temple-Mount-status-quo-after-attack-499698

6 المصدر السابق.

مسؤولية الأحداث الجارية في القدس للقرارات الدولية التي لا تصب في مصلحته. أما النائب في «الكنيست» يهودا غليك فقد صرّح بأن هذه العملية تأتي «من أجل تقويض الصلة اليهوديّة مع جبل المعبد، ولا يمكن التسامح معها»، وقال غليك «إن المسلمين المتطرفين الذين يدنسون حرمة جبل المعبد، وهو أقدس مكان للشعب اليهوديّ، لا يحق لهم أن يكونوا هناك»[1].

● اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

يشكل المستوطنون جزءًا من مخطط الاحتلال الرامي لفرض سيادته على المسجد الأقصى، ويشكلون العنصر الأهم في الاقتحامات شبه اليوميّة للمسجد، ويعمل الاحتلال خلال السنوات الماضية على توسعة شرائح المستوطنين التي تشارك في هذه الاقتحامات، عبر تغيير الفتوى الدينيّة، وإدخال المزيد من غلاة المتطرفين إلى الأقصى، وجعل مشروع التقسيم المكاني ممكن التطبيق على أرض الواقع، من خلال تأمين العنصر البشري الذي سيحل محل المسلمين في المسجد، ويقوم على تبني رؤية الاحتلال وأذرعه التهويديّة حول إقامة «المعبد» المزعوم.

وتعتبر «منظمات المعبد» أهم أذرع الاحتلال التي تقوم بتنفيذ مخططات التهويد، فهي تنشط بالدعوة لاقتحامات الأقصى، وتسعى لمشاركة المزيد من المستوطنين فيها، ولا يقف دورها عند الحشد العددي في الاقتحامات والاعتداءات، بل يتعدى دورها إلى ترسيخ فكرة «المعبد» في المدرك الإسرائيلي، وجعله مشروعًا دائم الحضور لدى شرائح المجتمع الإسرائيليّ المختلفة، من خلال تنظيم المعارض التي تشرح رواية الاحتلال المكذوبة، وترويجها لأفكارها ومناشطها في وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة لتنظيم المسيرات والفعاليات خلال المناسبات والأعياد اليهوديّة، والتي تشكل محطات أساسيّة لهذه المنظمات لحشد أكبر عددٍ من المستوطينين لاقتحام المسجد، والذي يتضمن شروحات للمستوطنين و«السياح» حول «المعبد»، وترسيخ الاعتداء على روّاد الأقصى وحراسه، وما يرافق ذلك من تدنيس لمصليات المسجد المبارك ومرافقه.

محاولات اقتطاع جزء من المسجد الأقصى كمكان خاص باليهود، يتمظهر عبر محاولات المستوطنين القيام بصلوات وطقوس تلموديّة داخل الأقصى خلال اقتحامه أو على أبوابه بحماية من شرطة الاحتلال، وخلال أشهر الرصد لم تخلُ أيٌّ من اقتحامات الأقصى من محاولة أداء هذه الطقوس، بل شهدت محاولات لتقديم قرابين توراتيّة في جنبات الأقصى، وتنظيم المناسبات التوراتيّة فيه أيضًا، كحفلات عقد القران، واحتفالات سن البلوغ، وهي

1 i24، 2017/7/14، مرجع سابق.

خطوة لرفع تعامل المستوطنين مع الأقصى، من مكان يعدّ دخولهم إليه مؤقتًا، وغير مستمر، إلى مكان يستوعب وجودهم ومناسباتهم.

وشهدت مدة الرصد مشاركة مجموعة من غلاة المتطرفين الإسرائيليين في اقتحام المسجد الأقصى، من بينهم الصحفي المتطرف أرنون سيغال، وهو ناشط في «الحملة اليهوديّة لإعادة بناء المعبد الثالث»، حيث اقتحم المسجد الأقصى في 2016/8/10 برفقة طواقم من سلطة الآثار الإسرائيليّة، ووجهوا كلامهم لحراس المسجد بأن «مكانكم هنا مؤقت»، هذا التحريض المباشر والتهديد لحراس الأقصى، يأتي مع تحريض دائم يقوم به سيغال على موظفي الأوقاف من خلال كتاباته في صحيفة «معاريف» العبريّة، وشارك سيغال في اقتحام الأقصى في 2016/8/16 [1].


الحاخام المتطرف جيرون شيلو برفقة عائلته خلال اقتحامه المسجد الأقصى

ومن بين الشخصيات التي برزت في تنظيم الاقتحامات الحاخام المتطرف جيرون شيلو الذي شارك في 2016/10/30 في اقتحام المسجد الأقصى وحاول القيام بطقوس تلموديّة، وزعم بأن عائلته شاركت معه في الاقتحام، واصفًا ما جرى في المسجد: «لقد تفاجأت عندما دخلت، المعبد ينتظر اليهود، الدخول إليه أصبح هادئًا وآمنا بشكل مطلق، اليهود يمشون في مجموعات كبيرة، الشرطة تراقب وتحمي، هي سيدة المكان، مسموح لك أن تصلي، الآن الشرطة سمحت لليهود بدخول الأقصى بمجموعات كبيرة والصلاة هناك، لم يعد وجود للمرابطات في الأقصى، اليهود والشرطة فقط، اليوم الأقصى كله بأيدينا، صلواتي ملأت أرجاء المكان» [2].

وإضافةً لجيرون يبرز على ساحة الاقتحامات رئيس حركة «العودة إلى الجبل» المتطرف رفائيل موريس، الذي توجه إلى وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان برسالة طالبه خلالها بزيادة ساعة على وقت اقتحام المسجد الأقصى، مدعيًا أن الانتقال من التوقيت الصيفي إلى الشتوي يقلص فترة الاقتحامات الصباحيّة ساعة واحدة، ووصف الأوقات التي يغلق

1 القدس المقدسية، 2016/8/16. http://www.alquds.com/articles/1471339220419802900

2 موقع مدينة القدس، 2016/10/31. http://alquds-online.org/index.php?s=news&id=20720

فيها المسجد بوجه اليهود بأنه «أمر كارثي»، وأشار في ختام الرسالة بأن تمديد الاقتحامات «يصب في مصلحة الشعب اليهوديّ» على حد تعبيره[1].

ومع أن الحركة التي يقودها موريس تعتبر من أخطر الحركات المنضوية في «منظمات المعبد» والأكثر تطرفًا، لدرجة أن المحكمة العليا الإسرائيليّة رفضت التماسًا قدمه رئيس الحركة رفائيل موريس ضد أمر إبعاده عن القدس خلال فترة الأعياد اليهوديّة في تشرين أول/أكتوبر 2016؛ نجد أن الطبقة السياسية الإسرائيليّة احتفت بالاعتداءات التي يقوم بها موريس وحركته، فخلال المؤتمر الذي نظم في «الكنيست» في 2016/11/7 تمّ تكريم موريس على خلفية اعتقاله في شهر نيسان/أبريل 2016، من قبل شرطة الاحتلال وهو في طريقه إلى المسجد الأقصى، ومعه ماعز حيّ كان سيستخدمه لتقديم ذبيحةٍ بمناسبة «عيد الفصح اليهوديّ»، وتضمنت الكلمة التي ألقاها موريس لهجة حادّة، حيث دعا إلى «بناء المعبد الثالث وتدمير المواقع الإسلامية». وأضاف «سنعمل على فتح الأردن وسوريا أيضًا، وبناء دولة يهوديّة حقيقيّة هنا»[2].

ومن الأنشطة التي يدعو لها المتطرف رفائيل موريس، تقديم القرابين التوراتيّة في الأقصى، خلال «عيد الفصح اليهوديّ»، ووصل عمل حركته «العودة إلى الجبل» إلى دعوتها في 2017/7/31، إلى إقامة برنامج تهويدي متكامل خلال يومي 1-2017/8/2، داخل وخارج المسجد الأقصى، ابتداءً من الساعة 7:30 صباحًا خارج الأقصى في اليوم الأول، وفي يوم الثاني ينفذ برنامج تلموديّ صباحي داخل الأقصى[3].

وسجلت فترة الرصد نشاطًا متزايدًا لـ «منظمات المعبد» والجمعيات اليهوديّة الأخرى، فبالإضافة لدعوات اقتحام الأقصى، وخاصة ما تقوم به خلال الأعياد والمواسم اليهوديّة، تروّج هذه المنظمات لأهدافها المستقبلية في ما يتعلق بالمسجد الأقصى المبارك، فقد كشف تقرير تلفزيونيّ بثته القناة العبريّة الثانية، في 2016/8/14، بأن منظمات وجمعيات إسرائيليّة وضعت خطة على مدى 3 أعوام من أجل هدم المسجد الأقصى، وبناء «المعبد» المزعوم على أنقاضه، وأشار التقرير بأن هذه المؤسسات وضعت الخرائط والمخططات اللازمة، وهي بانتظار القرار الرسمي الإسرائيليّ، وخلال السنوات الثلاث القادمة، ستنظم هذه المؤسسات برامج وحلقات بيتيّة لتشجيع المستوطنين على اقتحام الأقصى، وتفعيل إقامة الشعائر التلموديّة

1 وكالة صفا، 2016/11/1. http://safa.ps/index.php?ajax=preview&id=193580

2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/11/7 https://goo.gl/ydPJd5

عرب 48، "عائدون إلى الجبل": إرهابيون يهود يسعون لإشعال المنطقة، 2017/10/24 https://goo.gl/cBp3o7

3 عرب 48، 2017/7/31. https://goo.gl/py1Dh5

في المسجد، وفي مقدمتها عقد مراسم الزواج التلموديّ في المسجد[1]. ويأتي هذا الإعلان في سياق الدعاية التي تقوم بها أذرع الاحتلال التهويديّة، في إطار الدفع نحو مزيدٍ من التحشيد في صفوف المستوطنين، وإرسال الرسائل لهم بقرب تحقيق الأهداف التي يعملون لأجلها أمام تمسك المقدسيين بحقهم، وعدم قدرة الاحتلال على تحقيق إنجازات كبرى في الأقصى، على الرغم من محاولات عزل مكونات الدفاع عن الأقصى.

وحول الإجراءات التي قام بها الاحتلال لعزل المرابطين والمرابطات عن الأقصى، عبّرت «منظّمات المعبد» عن سرورها بهذه الخطوات عبر تدوينات نُشرت على مواقع التّواصل الاجتماعي، وقالت إن أجواء «الهدوء» التي سادت الأقصى في اقتحامات رأس السنة العبريّة (3-2016/10/4) خلفت ارتياحًا لدى نشطاء «المعبد»، وعزت ذلك إلى «اختفاء المرابطين والمرابطات من الأقصى خلال الاقتحامات وعدم تصدّيهم لهم، ومنع عدد من المسلمين من دخول المسجد»[2].

وإضافةً لهذا الاحتفاء بالأوضاع في الأقصى، تعمل هذه المنظمات على تأمين الممارسات والصلوات التلموديّة في الأقصى من قبل الساسة الإسرائيليين، ففي 2016/10/8 أرسل المحامي أفيعاد ويسلي رسالة باسم «الائتلاف من أجل أرض إسرائيل» وتجمع «أمناء أرض إسرائيل في حزب الليكود»، إلى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الداخلي جلعاد إردان، طالبهما فيهما بالسماح لليهود بإقامة صلواتهم في يوم «عيد الكيبور-الغفران» في الأقصى في 2016/10/12، وقال المحامي في رسالته «إن هناك جمهورًا واسعًا من اليهود ينوون صعود جبل المعبد، الأربعاء القادم بالتزامن مع عيد الكيبور، وإقامة صلواتهم واحتفالاتهم الخاصة في هذا العيد بجبل المعبد، ونحن نطلب من الحكومة السماح بذلك، ونطالب أن يكون الجواب سريعًا، حتى نتمكن من تجهيز أنفسنا لهذا اليوم»[3].

وأظهرت مطالبات «منظمات المعبد» لقادة الاحتلال انعكاسًا على حجم اقتحامات الأقصى، حيث كشفت صحفٌ عبريّة في 2016/10/26، بأن شرطة الاحتلال سمحت مؤخّرًا للمستوطنين بأداء صلاة تلموديّة «صامتة» داخل باحات المسجد الأقصى. وفي إطار رصدها لعدد المستوطنين الذين اقتحموا الأقصى منذ بداية عام 2016، والتي اعتمدت على المعطيات التي نشرها نُشطاء «المعبد»، واعتمدت عليها الصحيفة فقد حققت الاقتحامات «رقمًا قياسيًّا»[4].

1 Rt arabic، 2016/8/15. https://goo.gl/y8GRa8

2 حال القدس 4-2016، ص 7-8.

3 وكالة صفا، 2016/10/10. https://goo.gl/JhxVdZ

4 قدس برس، 2016/10/26. http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=24564

ولم تقف مطالب «منظمات المعبد» عند حدود توسعة الاقتحامات في الأعياد والمناسبات اليهوديّة، بل وصلت لحدّ المطالبة بفتح باب الاقتحامات أيام السبت، ففي رسالة أرسلها رئيس ائتلاف «منظمات المعبد» المتطرف يعقوب هايمن إلى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إردان، طالب هايمن إردان بالسماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى أيام السبت، لتعزيز «الوجود اليهوديّ فيه على مدار الأسبوع، بما يخدم قضية المعبد». وأشار هايمن في بداية رسالته إلى جهود إردان في إبعاد «العناصر الإسلاميّة» عن الأقصى، وإلى حالة الهدوء التي تعمّ الاقتحامات، ويشير هايمن في رسالته إلى أن فتح باب الاقتحام أيام السبت، سيتيح المجال لمئات المستوطنين والسياح لاقتحام الأقصى[1]. وخلال الأحداث التي تلت 14 تموز/ يوليو 2017، طالبت «منظمات المعبد» وعددٌ من حاخامات المستوطنين حكومة الاحتلال برفع «علم» دولة الاحتلال على أسطح المسجد الأقصى «حتى يثبتوا أنهم استولوا عليه»، وهي إشارة عميقة بأن إجراءات الاحتلال التي فرضت على أبواب الأقصى، لم تكن لضرورات «أمنية» كما روّج الاحتلال لها، بل هي لفرض سيادته المباشرة على المسجد الأقصى، وعلى دخول المصلين والمعتكفين إليه.

ومن الاعتداءات التي تقوم بها «منظمات المعبد» في الأقصى، تنظيم حفلات عقد القران التلموديّة خلال اقتحامات المسجد، ففي 2016/9/7 تم تنظيم حفل عقد قران في الساحات الشرقية من المسجد الأقصى المبارك، بحراسة الشرطة والقوات الخاصة، وأعلنت منظمة «أمناء المعبد» عبر موقعها الإلكتروني في 2016/11/28، أن العديد من المستوطنين عقدوا قرانهم في باحات الأقصى، بالإضافة لتنظيم عددٍ من حفلات البلوغ للفتيان[2].

عين على الأقصى

1 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2016.

2 موقع مدينة القدس، 2016/12/28 http://www.alquds-online.org/news/21302

وفي سياق متصل بمنظمة «طلاب لأجل المعبد»، شهدت مدة الرصد نشاطًا فاعلًا لهذه المنظمة، التي تُعنى بجلب الطلاب اليهود لاقتحام المسجد الأقصى، وتقدّم لهم شروحات عن «المعبد» خلال اعتداءاتهم في الأقصى، وفي الجدول الآتي نماذج لمشاركة الطلاب اليهود في هذه الاقتحامات[1]:

جدول يظهر أبرز اقتحامات «الطلاب اليهود» للمسجد الأقصى خلال أشهر الرصد

التاريخ	عدد الطلاب المقتحمين	ملاحظات
2016/10/13	60 طالبًا يهوديًا	حاولوا القيام بطقوس وشعائر تلموديّة في منطقة "باب الرحمة".
2016/11/27	عشرات من الطلاب اليهود	نظم الطلاب حلقات تعليميّة استمعوا فيها إلى شرح حول "المعبد".
2016/12/6	60 طالبًا من معاهد تلموديّة	تلقى الطلاب شروحات عن "المعبد" خلال الاقتحام
2016/12/12	65 طالبًا يهوديًا	–
2016/12/15	35 طالبًا من معاهد تلموديّة	قاموا بجولات في أرجاء المسجد الأقصى
2016/12/21	106 طلاب يهود	اقتحموا الأقصى وتجوّلوا في باحاته وسط تواجد كثيف لشرطة الاحتلال
2016/12/22	57 طالبًا من معاهد تلموديّة	تلقى الطلاب شروحات توراتيّة حول "المعبد".
2017/3/30	عددٌ من طلبة المدارس التوراتيّة	–
2017/6/8	98 طالبًا يهوديًا	تلقوا شروحات حول "المعبد" خلال اقتحامهم للأقصى.
2017/6/12	50 طالبًا يهوديًا	تلقى الطلاب شروحات حول "المعبد" عقب اقتحامهم باحات الأقصى.

1 أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال 2016، مرجع سابق.
أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال 2017، مرجع سابق.
وفا، 2016/12/6. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3vf6ZPa729196030233a3vf6ZP
وفا، 2016/12/15. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=iJcDbQa729790875858aiJcDbQ
وفا، 2012/12/22. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=BVbgf7a730270559370aBVbgf7

وبالإضافة للممارسات السابقة، عمل الاحتلال على تفعيل مشاركة المستوطنين المتزمتين في اقتحام المسجد الأقصى، وبحسب دائرة الأوقاف الإسلاميّة فإن الاحتلال بدأ يسمح لليهود من طائفة «الحريديم» بأداء طقوس وصلوات تلموديّة خلال اقتحاماتهم للمسجد الأقصى ومنذ شهر كانون أول/ديسمبر 2016، ويصنف هؤلاء بأنهم الشريحة الأكثر تطرفًا بين المستوطنين، ويدنسون المسجد الأقصى وهم يرتدون لباسهم الأسود التلموديّ[1]. وتكررت اقتحاماتهم خلال فترة الرصد، ففي 2016/10/24 اقتحم 39 مستوطنًا من «الحريديم» باحات الأقصى خلال الفترة الصباحية، وفي 2017/1/8 شاركت مجموعة منهم باقتحام الأقصى، وفي 26-2017/3/27 قاموا بأداء صلوات تلموديّة خلال اقتحامهم للمسجد.

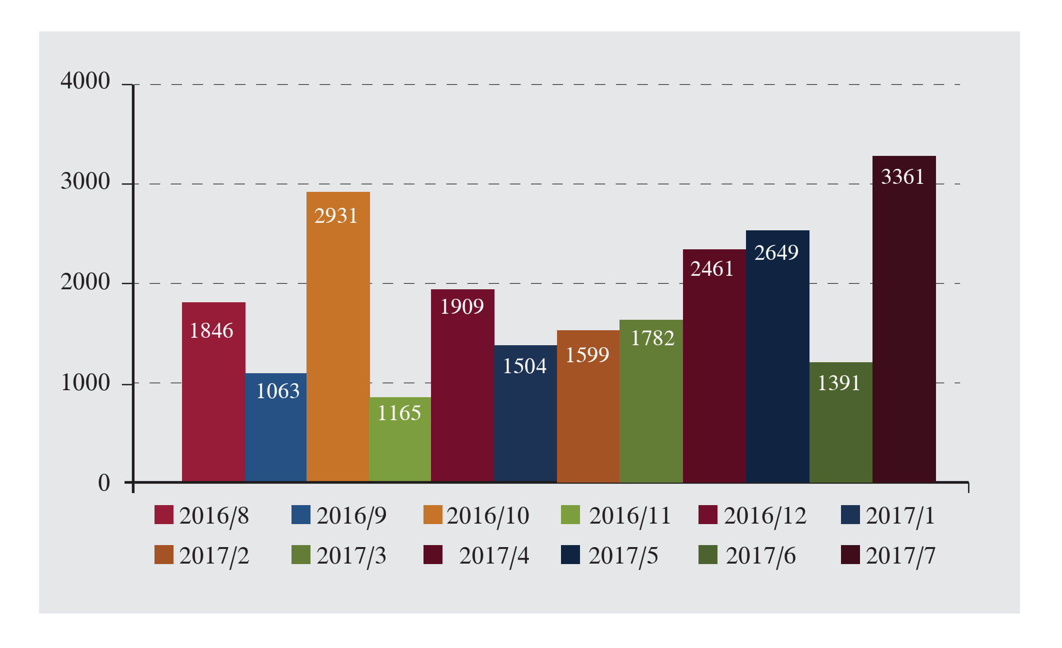
ونشير إلى أن عدد الذين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك خلال مدة الرصد الممتدة من 2016/8/1 حتى 2017/8/1، بلغ نحو 23661 مقتحمًا[2]، من المستوطنين وعناصر الاحتلال الأمنية والطلاب اليهود.

---

1 موقع مدينة القدس، 2017/1/30 http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=21750

2 وكالة الأناضول، 2016/12/31 https://goo.gl/7RmYZu
- هشام يعقوب وآخرون، حال القدس السنوي 2016، مرجع سابق، ص 33.
- مركز وادي حلوة، 2017/2/5. http://www.silwanic.net/index.php/article/news/76809/ar
- قدس برس، 2017/2/28. http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=29101
- عرب 48، 2017/4/2. https://goo.gl/rkGC4s
- الجزيرة نت، 2017/5/4. https://goo.gl/sGi8vb
- الجزيرة نت، 2017/6/1. https://goo.gl/NFnqst
- المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/4. https://www.palinfo.com/204026
- قدس برس، 2017/8/1 http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=34557





وبناءً على معطيات الرسم البياني السابق، والعدد الإجمالي لمقتحمي الأقصى، نجد ارتفاعًا ملحوظًا بأعداد المقتحمين خاصة خلال عام 2017، حيث رصدنا في التقرير الماضي اقتحام 13733 من المستوطنين وعناصر الاحتلال الأمنية[1]، خلال مدة الرصد الممتدة من 2015/8/1 حتى 2016/8/1. وخلال الأشهر الأخيرة من الرصد نلاحظ ارتفاعًا كبيرًا في أعداد مقتحمي الأقصى، ففي نيسان/أبريل 2017 بلغ عددهم 2461 مقتحمًا، وفي أيار/مايو 2017 بلغ 2649 مقتحمًا، ثم انخفض عدد المقتحمين في شهر حزيران/يونيو 2017 إلى 1391 مقتحمًا، ثم ارتفع عددهم في تموز/يوليو 2017 إلى 3361 مقتحمًا، ويعود سبب الانخفاض إلى تزامن نهاية شهر رمضان المبارك مع شهر حزيران/يونيو، حيث يعمر المسجد الأقصى آلاف المصلين والمعتكفين، بالإضافة لمنع الاحتلال اقتحام الأقصى خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان وأيام عيد الفطر، ما انعكس انخفاضًا في عدد المتطرفين الذين اقتحموا الأقصى خلال هذا الشهر.

1 عين على الأقصى العاشر، مرجع سابق، ص 102.

وتُظهر معطيات الرصد الأشهر التي شهدت أكبر أعدادٍ للمقتحمين وهي:

جدول يوضح أشهر الرصد التي شهدت أعلى أرقام للمقتحمين

أشهر الرصد	عدد المقتحمين
تموز/يوليو 2017	3361
تشرين أول/أكتوبر 2016	2931
أيار/مايو 2017	2649
نيسان/أبريل 2017	2461
كانون أول/ديسمبر 2016	1909
المجموع	**13311**

هذه الأرقام تظهر ارتفاعًا كبيرًا بنسبة اقتحام المسجد الأقصى، والتي وصلت لـ 58 % خلال الرصد الحالي عن التقرير الماضي، ويعود هذا الارتفاع الكبير لممارسات الاحتلال التي استهدفت حالة الرباط في الأقصى، وإدراج المرابطين والمرابطات ضمن التنظيمات الخارجة عن القانون، إضافةً لفرض مزيدٍ من القيود على أبواب الأقصى، وحالات الإبعاد والاعتقال للمصلين والمعتكفين، والقيود العمريّة التي تفرضها قوات الاحتلال، وصولًا لإغلاق أبواب المسجد بشكلٍ كامل أمام المصلين، وهي انعكاسات مباشرة لسياسات الاحتلال التي تدفع لتحقيق مزيدٍ من الوجود اليهوديّ في الأقصى، في مقابل إضعاف الوجود الإسلامي فيه.

وفي ما يأتي مقارنة بالأشهر التي شهدت أكبر عددٍ من الاقتحامات بين التقرير الحالي والتقرير السابق:

من 2015/8/1 حتى 2016/8/1	عدد المقتحمين	من 2016/8/1 حتى 2017/8/1	عدد المقتحمين
نيسان/أبريل 2016	1908	تموز/يوليو 2017	3361
أيلول/سبتمبر 2015	1575	تشرين أول/أكتوبر 2016	2931
حزيران/يونيو 2016	1335	أيار/مايو 2017	2649
آذار/مارس 2016	1272	نيسان/أبريل 2017	2461
المجموع	**6090**	**المجموع**	**11402**

وتظهر هذه المقارنة بأن نسبة الارتفاع في أعداد المقتحمين خلال هذه الأشهر فقط وصلت لـ 52%، أي أن الاحتلال استطاع إدخال أعداد أكبر من المقتحمين خلال فترة الرصد الحالية. ويجدر الإشارة، إلى أن أعداد المستوطنين التي يتم رصدها، ترصد من يدخل للمسجد الأقصى خلال كل جولةٍ من جولات الاقتحام، ولا تأخذ بعين تكرار الأشخاص المشاركين في أكثر من جولة اقتحامات في اليوم الواحد، حيث سجلت تقارير مشاركات متكررة للكثير من المستوطنين أنفسهم خلال اليوم الواحد، ما يقلص الأعداد الحقيقيّة لمقتحمي الأقصى، إن تسنى لأي جهة مراقبة أدق للمقتحمين، وهو أمر متعذر كون الاقتحامات تجري بحماية قوات الاحتلال، ومن باب المغاربة فقط، والذي يتحكم به الاحتلال بشكل كامل.

وفي سياق اقتحامات الأقصى، تشهد الأشهر التي تتضمن مناسبات وأعيادًا تهويديّة اقتحام أعدادٍ أكبر من المستوطنين والعناصر الأمنيّة، ففي 2016/8/14 اقتحم المسجد الأقصى نحو 304 مستوطنين (في ما يطلق عليه الاحتلال بحسب التقويم العبري ذكرى «خراب المعبد»). وخلال أيام عيد «العُرش» العبري في 17-2016/10/24، وصل عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد إلى 1600 مقتحمًا، وتزامنت هذه الاقتحامات مع فعاليات في منطقة حائط البراق شارك فيها آلاف المستوطنين. وشهد 2017/5/24 واحدًا من أكثف الاقتحمات، حيث اقتحم المسجد الأقصى نحو 968 مستوطنًا[1].

وإضافة لليهود المتطرفين، يدخل آلاف «السياح» للمسجد الأقصى عبر باب المغاربة، ويقتحم هؤلاء الأقصى بأجندة دينيّة وسياسيّة داعمة للاحتلال، ويتلقون شروحات حول «المعبد» خلال جولاتهم، ويشكل «السياح» غطاءً مناسبًا لدخول آلاف الأجانب الداعمين للاحتلال ولسياساته التهويديّة في حق المسجد الأقصى المبارك، ويعتبر السياح من الجهات الأساسيّة التي تشارك في اقتحام الأقصى خلال السنوات الماضية[2]. وخلال أشهر الرصد ضمن عام 2017، اقتحم المسجد الأقصى نحو 186735 سائحًا، في حين شهدت اقتحام 14747 من المتطرفين اليهود، وتعكس هذه الأرقام حجم مشاركة السياح في اقتحام الأقصى، علمًا أن عدد السياح الذي اقتحم الأقصى خلال عام 2016 بلغ 217620 سائحًا[3].

1 وكالة معًا، 2016/10/24. https://www.maannews.net/Content.aspx?id=872765
عرب 48، 2016/10/26. https://goo.gl/9ttjPo
عرب 48، 2017/6/3. https://goo.gl/ifDoVx

2 للمزيد عن الجهات التي تقوم باقتحام الأقصى، راجع حال القدس السنوي 2016، مرجع سابق ص 37-38.

3 حال القدس السنوي 2016، مرجع سابق ص

جدول يوضح أعداد اليهود «السياح» الذين اقتحموا الأقصى خلال أشهر الرصد في عام 2017

أشهر الرصد	مقتحمو الأقصى من اليهود المتطرفين	مقتحمو الأقصى من "السيّاح"
2017/1	1504	21345
2017/2	1599	21539
2017/3	1782	34691
2017/4	2461	25896
2017/5	2649	33536
2017/6	1391	16192
2017/7	3361	33536
المجموع	**14747**	**186735**

• أبرز الاقتحامات خلال الرصد:

1- اقتحم 120 مستوطنًا المسجد الأقصى المبارك في 2016/8/9 من جهة باب المغاربة، عبر مجموعات متتالية، وبحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الخاصة، واضطرت شرطة الاحتلال إلى إخراج مستوطن خارج المسجد بعد توقيفه من قبل حراس المسجد، خلال محاولته أداء طقوس تلموديّة[1].

2- في ذكرى ما يسمى ذكرى «خراب المعبد»، وبدعوة من «منظمات المعبد» اقتحم الأقصى نحو 304 مستوطنين في 2016/8/14، بالتزامن مع دخول أكثر من 467 سائحًا أجنبيًّا عبر باب المغاربة، وقامت قوات الاحتلال بالاعتداء على



اقتحامات المستوطنين الكثيفة خلال الأعياد اليهودية

1 وكالة وفا، 2016/8/9. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=24euyia703374971343a24euyi

المصلين بالهراوات وأعقاب البنادق، وسجل الهلال الأحمر 15 إصابة في صفوف المرابطين، وخلال الاقتحامات قامت مجموعة من المستوطنين بأداء صلوات تلموديّة في منطقة باب الأسباط قرب الأقصى من الخارج، بحماية وحراسة قوات الاحتلال[1].

3- وصل عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال مناسبة «عيد العرش» العبري في 2016/10/18 إلى 234 مستوطنًا، بحراسة مشددة من قوات الاحتلال[2]. وفي اقتحامات «عيد العرش» اقتحم الأقصى نحو 300 مستوطن في 2016/10/19، وشارك في الاقتحام عدد من كبار رجال الدين «الربانيم»، وارتدى قسم كبير من المستوطنين زيهم التلمودي خلال الاقتحام[3].

4- في 2016/10/20 وصل عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى إلى 323 مستوطنًا، وسط حراسات معززة ومشدّدة من شرطة الاحتلال[4].

5- اقتحم 346 مستوطنًا الأقصى في 2016/10/23، من جهة باب المغاربة، وسط حراسة مشددة من قوات الاحتلال، وتزامنت الاقتحامات مع دخول 865 سائحًا لباحات الأقصى، ارتدى معظم المستوطنون الزيّ التلمودي[5].

6- اقتحم المسجد الأقصى في 2016/12/26، نحو 116 مستوطنًا يهوديًا، بالإضافة لـ 10 مسؤولين في حكومة الاحتلال، وقاموا بجولات مشبوهة في أرجاء الأقصى[6]. وخلال سادس أيام ما يسمى «عيد حانوكا/الأنوار» العبري، اقتحم أكثر من 112 مستوطنًا يهوديًا المسجد الأقصى في 2016/12/29، عبر مجموعات متتالية وبحراسة مشددة من قوات الاحتلال[7].

7- في 2017/2/26 اقتحم 158 مستوطنًا المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، معظمهم من غُلاة المتطرفين ودعاة بناء «المعبد»، وحاول عددٌ منهم أداء طقوس وصلوات تلمودية في المسجد، واكتفى عددٌ آخر ببعض الإيماءات والحركات التلموديّة[8].

1 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2016 . عرب 48، 2016/8/14 https://goo.gl/xpt5nP

2 عرب 48، 2016/10/18. https://goo.gl/uFEL23

3 وكالة وفا، 2016/10/19. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=NeCgHma725055904683aNeCgHm

4 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2016.

5 الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، 2016/10/23. https://goo.gl/v1L33S

6 وكالة وفا، 2016/12/26. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=EEmds7a730498028337aEEmds7

7 وكالة وفا، 2016/12/29. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=MvUWjGa730695992961aMvUWjG

8 وكالة وفا، 2017/2/26. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=vxv7LRa737698039782avxv7LR

8- **شهد المسجد الأقصى موجات اقتحامات متتالية في 2017/3/28، زاد عددها في الفترة الصباحية عن الـ 170 مستوطنًا، بحراسة معززة ومشدّدة من قوات الاحتلال، وصعّدت سلطات الاحتلال ملاحقتها للعاملين في الأقصى من حُرّاس وسدنة، ووصل عدد من اعتقلتهم إلى عشرة حُرّاس، وخلال الاقتحامات دخل أحد موظفي سلطة الآثار التابعة للاحتلال برفقة عددٍ من ضباط الاحتلال، وأخذ عينات من الحجارة من أحد أعمدة المصلى القديم الداخلية[1].**

9- **بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال اليوم الثاني لما يسمى «الفصح العبري» في 2017/4/12، نحو 368 مستوطنًا، من بينهم عدد كبير من غُلاة المتطرفين، وأوقف حراس المسجد «سائحًا» اقتحم الأقصى ومعه دمى على شكل خنزير وحاول التقاط صورة معها[2]. وفي ثالث أيام «الفصح العبري» في 2017/4/13، جددت مجموعات المستوطنين تقدر بأكثر من 385 مستوطنًا اقتحاماتها للمسجد الأقصى، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال. وفي سادس أيام «الفصح» في 2017/4/16، اقتحم الأقصى 517 مستوطنًا، ومنعت قوات الاحتلال الفلسطينيين دون الـ 35 عامًا من دخول الأقصى[3]. وذكرت دائرة الأوقاف الإسلامية بأن عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد خلال «الفصح العبري» ما بين 11 و2017/4/17 أكثر من 1200 مستوطن[4].**

10- **وخلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لاحتلال كامل القدس، اقتحم المسجد الأقصى في 2017/5/25، أكثر من 700 مستوطن بحسب دائرة الأوقاف، وكشفت مصادر أخرى بأن أعداد المستوطنين تصل إلى 968 مستوطنًا، بحراسة مشددة من شرطة وقوات الاحتلال الخاصة، ودخل المستوطنون للأقصى على شكل مجموعات مكونة من 50 مستوطنًا[5].**

11- **وفي ثالث أيام شهر رمضان المبارك في 2017/5/29، اقتحم 131 مستوطنًا باحات المسجد الأقصى، تحت حماية أمنية من قبل شرطة الاحتلال[6]. وفي 2017/5/31 وخلال اليوم الثاني من عيد «نزول التوراة/الشفوعوت» اقتحم أكثر من 234 مستوطنًا،**

---

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/3/28 https://goo.gl/gARNj2

2 وكالة وفا، 2017/4/12. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=houwoha768432999411ahouwoh

3 عرب 48، 2017/4/16. https://goo.gl/iE9LG5

4 عرب 48، 2917/4/17. https://goo.gl/4LYtob

5 الجزيرة نت، 2017/5/24. https://goo.gl/G3bLyx
عرب 48، 2017/5/24. https://goo.gl/x6QUUP

6 قدس برس، 2017/5/29. http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=32350

باحات المسجد الأقصى، من جهة باب المغاربة وسط حراسة أمنيّة مشددة، وشهد عدد من أبواب الأقصى صلوات جماعية وطقوسًا تلموديّة لمجموعات من المستوطنين[1].

اقتحامات المستوطنين خلال عيد "نزول التوراة/الشفوعوت"

12- اقتحام نحو 122 مستوطنًا للأقصى في 2017/6/29 يقودهم قائد شرطة الاحتلال في القدس المحتلة يورم ليفي، مع عددٍ من متطرفي المستوطنين وضباط الاحتلال، ومن بينهم والدة مستوطنة قتيلة، إحياءً لذكراها السنوية، ومنعت قوات الاحتلال عشرات المصلين المتواجدين داخل أروقة المسجد الأقصى من الخروج منه حتى خروج قائد شرطة الاحتلال[2].

13- في 2017/7/24 اقتحم الأقصى نحو 205 مستوطنين، تحت حراسة مشددة من قوات الاحتلال، واستغلت سلطات الاحتلال اعتصام المصلين على أبواب الأقصى منذ 2017/7/14 لتُدخل أكبر عددٍ ممكن من المقتحمين[3].

14- في 2017/7/30 اقتحم الأقصى 341 مستوطنًا، وفي 2017/7/31 اقتحم الأقصى 192 مستوطنًا، وارتدت إحدى مجموعات المستوطنين المُقتحمين ملابس تحمل صور «المعبد» المزعوم، وتلقوا شروحات من قبل أحد المرشدين. وبلغ مجموع اليومين نحو 533 مستوطنًا[4].

1 قدس برس، 2017/5/31. http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=32410
2 الجزيرة نت، 2017/6/29. https://goo.gl/rqWFAZ
3 قدس برس، 2017/7/24. http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=34264
4 قدس برس، 2017/7/31. http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=34491

• اقتحامات الأجهزة الأمنية

تعمل أجهزة الاحتلال الأمنيّة على المشاركة في اقتحام المسجد الأقصى باستمرار، وتتمحور وظيفتها الأساسيّة في حماية المستوطنين أثناء اقتحامهم للمسجد، ومنع حراس المسجد أو المصلين في الأقصى من الوقوف في وجه الاقتحامات بأي شكلٍ من الأشكال. وتقتحم أجهزة الاحتلال الأمنيّةظ المسجد الأقصى باللباس والعتاد العسكري، وتستعمل كل أدوات العنف التي تمتكلها، فتتحول ساحات الأقصى لساحة مواجهات شديدة، يسقط على إثرها عشرات الإصابات في صفوف المصلين، بالإضافة لإحداث أكبر قدرٍ ممكن من الخراب في الأبواب والشبابيك التاريخيّة للأقصى.

وتشكل إجراءات شرطة الاحتلال على أبواب الأقصى إحدى وسائل الاحتلال لفرض سيادته على المسجد، والتحكم بدخول وخروج المصلين منه وإليه، من خلال فرض القيود العمرية، واحتجاز هويات المصلين على الأبواب، ونصب الحواجز في محيط الأقصى وفي البلدة القديمة لعرقلة وصول المصلين، بالإضافة لتثبيت وجودها في الأقصى، والدخول لجميع مصلياته متى أرادت ذلك.

وفي سياق التحكم بالمصلين في الأقصى، شرعت شرطة الاحتلال بالتدخل في المصلين داخل المسجد الأقصى، حيث قامت في 2016/8/17 بوضع أحد عناصرها بالقرب من مدخل مصلى الأقصى القديم، حيث قام بتوقيف عددٍ من المصلين، وأخضعهم للتفتيش. وفي 2016/10/14 أوقفت شرطة الاحتلال الخاصة عددًا من الشبان داخل المسجد الأقصى، وأخضعتهم للتفتيش بشكل استفزازي ومهين، ودققت في بطاقاتهم الشخصية[1].

وفي سياق آخر، قامت شرطة الاحتلال بزيادة مدة اقتحام المستوطنين للأقصى لـ 45 دقيقة، وقالت دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس في تصريح مكتوب، بأن شرطة الاحتلال فتحت باب المغاربة أمام الاقتحامات الساعة السابعة والربع صباحًا وأغلقته الساعة العاشرة والنصف، وأضافت أن «هذا يعني ربع ساعة قبل الموعد المحدد لفتح الباب، ونصف ساعة بعد الموعد المحدد لإغلاقه». وتأتي هذه الخطوة للسماح لمزيدٍ من المتطرفين بالدخول للأقصى، واستجابة لطلب «منظمات المعبد» بتمديد وقت الاقتحامات بعد تغيير التوقيت في فصل الشتاء[2].

وفي إطار إدخال تغييرات متدرجة في المسجد، حاولت شرطة الاحتلال في 2017/2/13 إدخال غرفة متنقلة إلى باحات الأقصى، ليجلس فيها شرطة الاحتلال خلال الطقس الماطر، ولكن

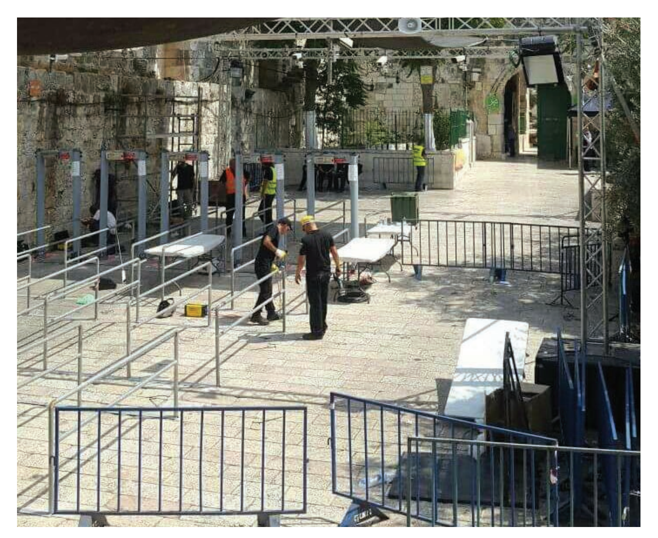
---

1 عرب 48، 2016/10/14. https://goo.gl/eqx13S

2 الجزيرة نت، 2016/12/12. https://goo.gl/VbVTAj

حراس الأقصى قاموا بمنع الشرطة من إدخال الغرفة مرتين متتاليتين، فاتّخذت شرطة الاحتلال إجراءت «عقابية»، ومنعت حراس المسجد والطلاب المقدسيين من إدخال الطعام إلى الأقصى[1].

شهد شهر تموز/يوليو 2017 أكبر موجة اعتداءات من قبل قوات الاحتلال، فعلى أثر عملية باب الأسباط في 2017/7/14، والتي أدت لمقتل جنديين إسرائيليين، أعلنت قوات الاحتلال منع إقامة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، وقامت بإغلاق كامل للمسجد، وأعلنته منطقة عسكريّة، وهي المرة الأولى التي تمنع فيها قوات الاحتلال إقامة صلاة الجمعة منذ عام 1967، وعملت قوات الاحتلال التي اقتحمت المسجد على إخراج المصلين منه بالقوة، واعتدت على حراس المسجد واعتقلت 58 حارسًا منهم، ومنعت القيادات الإسلامية ومسؤولي الأوقاف من دخول الأقصى[2]. وفي 2017/7/15 كثفت قوات الاحتلال من وجودها في محيط الأقصى، ومنعت المصلين من الوصول لمحيط الأبواب، ومع استمرار إغلاق المسجد لليوم الثاني قامت قوات الاحتلال باستباحة المسجد، وتفتيش جميع مكاتب الأوقاف والمصليات، محطمة العديد من الأبواب ومدنسةً مرافق المسجد ومصلياته.



البوابات الإلكترونية والجسور الحديدية التي وضعها الاحتلال أمام أبواب المسجد الأقصى

وصعدت سلطات الاحتلال من إعداءاتها على الأقصى في 2017/10/15، عبر إقرار تركيب بوابات إلكترونيّة أمام أبواب المسجد، وبحسب صحيفة «إسرائيل هيوم» العبرية فإن شرطة الاحتلال كانت قد طلبت تركيب بوابات الكترونية في عام 2014، وهو ما يؤكد نية الاحتلال المسبقة بتغيير «الوضع القائم» في الأقصى[3]. وحول بقاء البوابات الإلكترونية صرّح قائد شرطة الاحتلال في القدس المحتلة «يورام هيلفي»

1 قدس برس، 2017/2/13 http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=28583

2 الجزيرة نت، 2017/7/15 https://goo.gl/Nkocrv

3 وكالة وفا، 2017/7/17 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=pFEhYma794577654321apFEhYm

في 2017/7/18 بأن البوابات الإلكترونية التي تم وضعها ستبقى مكانها. وأكد هيلفي في تصريحات للإذاعة العبرية الرسمية أن الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن التفتيش «لازمة ومهمة في الوقت الحالي»، وأضاف «كل شيء سيبقى على حاله حتى بوابات المعادن، وسائل الحماية جزء من حياتنا ويجب أن تبقى كما هي»[1].

وخلال اعتصامات المقدسيين أمام أبواب الأقصى رفضًا للإجراءات المستحدثة، مارست قوات الاحتلال اعتداءات مختلفة وقمعًا شديدًا بحقهم، ففي 2017/7/17 أسفرت المواجهات مع قوات الاحتلال في باب الأسباط عن إصابة 50 مقدسيًا بحسب الهلال الأحمر الفلسطيني، وفي 2017/7/18 أصيب 14 مقدسيًا خلال مواجهات مع الاحتلال قرب باب الأسباط، حيث هاجمت قوات الاحتلال المصلين فور انتهائهم من صلاة العشاء، مطلقةً وابلًا من قنابل الغاز والصوت[2]. وفي 2017/7/21 منعت قوات الاحتلال الرجال دون الخمسين عامًا من دخول البلدة القديمة، وأجبرت قواته موظفي الأوقاف وحراس الأقصى على إخلاء محيط باب المجلس، وأبعدت 40 شابًا كانوا يعتصمون قرب باب الأسباط، وأصيب خلال هذا اليوم 72 فلسطينيًا جراء مواجهات مع قوات الاحتلال في محيط المسجد الأقصى، وفي هذا اليوم رفضت سلطات الاحتلال إزالة البوابات الإلكترونية من مداخل الأقصى[3].



اقتحام روني الشيخ للمسجد الأقصى

وإمعانًا في فرض تغيير جديد على الأقصى، قامت قوات الاحتلال في 2017/7/23 بتركيب جسور حديديّة، أعدت لتحمل كاميرات «ذكيّة» عند باب الأسباط وأبواب أخرى من المسجد، وذكرت وسائل إعلام إسرائيليّة أن بإمكان هذه الكاميرات اكتشاف ورصد أشخاص يحملون آلات حادة وأسلحة و«مواد متفجرة». وفي 2017/7/24 قامت طواقم الاحتلال بإدخال آليات ثقيلة إلى منطقة باب الأسباط، ونفذت عمليات حفر وتمديد لكاميرات حراريّة، بالإضافة لتركيب ممرات وحواجز حديديّة إضافيّة، وخلع بلاطات تاريخيّة وتجريف لبعض المصاطب، إضافةً

1 القدس المقدسية، 2017/7/18 http://www.alquds.com/articles/1500361371093571200

2 عرب 48، 2017/7/18. https://goo.gl/VnhUAj

3 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيليّة خلال تموز 2017 http://www.wafainfo.ps/pdf/aqssa_7_2017.pdf

لقطع أشجار معمّرة لضمان التصوير الواضح لكاميرات المراقبة. وأشار متابعون للشأن الإسرائيلي بأن رفع الاحتلال سقف إجراءاته عبر زيادة الجسور الحديديّة، ما هو إلا مناورة ليزيل البوابات الإلكترونية، مع إبقاءه على الكاميرات المتطورة التي تؤدي الغرض ذاته.

وتابعت قوات الاحتلال اعتداءاتها بحق المسجد الأقصى، ففي 2017/7/24 قام قائد شرطة الاحتلال روني الشيخ باقتحام الأقصى برفقة عدد كبير من كبار ضباط شرطة الاحتلال، وبمشاركة أكثر من 140 عنصر مخابرات، ومرّ من باب الناظر (المجلس)، وشارك في الاقتحام العشرات من المستوطنين[1]. ومع عمل الاحتلال على تركيب كاميرات متطورة تحقق له الغرض من تركيب البوابات الإلكترونية، قررت سلطات الاحتلال في 2017/7/25 إزالة البوابات مع نصب مزيدٍ من الكاميرات «الذكية»، وأشارت مصادر الاحتلال بأن تنفيذ الإجراءات الجديدة على أرض الواقع قد يستغرق ستة أشهر[2].

وبعد تراجع الاحتلال عن جميع الإجراءات التي قام بها على أبواب المسجد الأقصى في 2017/7/27، ودخول آلاف المصلين والمرابطين لأرجائه، قامت قوات الاحتلال باقتحام الأقصى بعد صلاة عشاء اليوم نفسه، واندلعت مواجهات عنيفة في باحاته، ألقت خلالها قوات الاحتلال قنابل الصوت والغاز وصلت للمسجد القبلي، فأصيب نحو 113 مرابطًا، فيما اعتقلت قوات الاحتلال 120 من المعتكفين، واقتادتهم للتحقيق[3]، واعتبر مراقبون الاقتحام محاولة من قبل قوات الاحتلال لتشويه انتصار المقدسيين، وتنغيص فرحتهم بعد رباط دام 14 يومًا، ورسالة للداخل الإسرائيليّ، بعد كسر جبروت الاحتلال وإزالة التعديات التي أضافها أمام أبواب المسجد.

● أبرز الاقتحامات الأمنية خلال الرصد:

1- قامت شرطة الاحتلال في 2016/8/17، بوضع أحد عناصرها بالقرب من مدخل مصلى الأقصى القديم، وقام بتوقيف بعض المصلين للتفتيش، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تفتيش مصلين داخل المسجد الأقصى[4].

2- في 2016/8/23 شاركت مجموعة من مجندات شرطة الاحتلال باللباس العسكري في اقتحام المسجد الأقصى[5].

---

1 وكالة وفا، 2017/7/24 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8GcCh0a795229605126a8GcCh0

2 الجزيرة نت، 2017/7/25 https://goo.gl/g2hMhY

3 الجزيرة نت، 2017/7/28 https://goo.gl/upqzpd

4 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2016

5 وكالة وفا، 2016/8/23 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=xjdEf3a706233085602axjdEf3

3- اقتحم المسجد الأقصى ثلاثون عنصرًا من مخابرات الاحتلال، باللباس العسكري في 2016/8/31.[1]

4- بمناسبة ما يسمى «رأس السنة العبرية» اقتحم الأقصى في 2016/9/14، نحو 200 من جنود الوحدات الخاصة ترافقهم وحدة من المستعربين، وصلوا خلال الاقتحام إلى الجامع القبلي داخل الأقصى واعتدوا على المعتكفين فيه، وأطلقوا الرصاص الحيّ وقنابل الصوت والغاز، وتعمَّدَ جنود الاحتلال تدمير بعض معالم الجامع القبلي وأحدثوا أضرارًا في شبابيكه وأبوابه التاريخيّة. وفي 2016/9/15 اقتحم نحو 250 جنديًّا من القوات الخاصة المسجد الأقصى، واعتدوا على المصلين والمرابطين، وأصيب منهم 26 بالرصاص وقنابل الصوت. وحطّم جنود الاحتلال بعض بوابات الأقصى التاريخيّة، ووصلوا إلى منبر نور الدين زنكي (الذي يعرف بمنبر صلاح الدين)، حيث دارت مواجهات مباشرة داخل المصلى القبلي[2].

5- في 2016/10/4، اقتحم عددٌ من ضباط شرطة الاحتلال المسجد القبلي وقبة الصخرة، ونفذوا جولة استكشافية فيهما[3].

6- في 2016/11/13 اقتحم 40 عنصرًا من مخابرات الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى، ونفذوا جولات استكشافية داخل المصلى القبلي، والقديم، والمرواني، ومصلى قبة الصخرة في المسجد الأقصى[4].

7- في 2017/2/21 اقتحم 57 عنصرًا من مخابرات الاحتلال وجنوده باللباس العسكري، المسجد الأقصى من «باب المغاربة» ضمن الجولة الاستكشافية الصباحية[5].

8- في 2017/3/28 قامت قوة خاصة من شرطة الاحتلال باقتحام المسجد الأقصى المبارك، ودهمت منطقة باب الرحمة، واعتدت بصورة وحشية على مجموعة من حراس المسجد، وقامت باعتقال عددٍ منهم، ثم أغلقت أبواب المسجد الأقصى أمام المُصلين[6].

1 وكالة وفا، 2016/8/31 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=NHk2cqa707722579047aNHk2cq

2 هشام يعقوب وآخرون، حال القدس السنوي 2016، مرجع سابق، ص 44.

3 وكالة وفا، 2016/10/4 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=XOh6qCa723124797846aXOh6qC

4 الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، 2016/11/13 https://goo.gl/sdhh6r

5 قدس برس، 2017/2/21 http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=28869

6 وكالة وفا، 2017/3/28 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=iMXmZwa754968549720aiMXmZw



اقتحام عناصر القوات الخاصة للأقصى في العشر الأواخر من رمضان

9- خلال العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك في 2017/6/18، اقتحم نحو 300 من قوات الاحتلال الخاصة المسجد الأقصى، وحاصرت المصلين داخل المسجد القبلي وعند مشارف المسجد المرواني، تمهيدًا لاقتحامه، فيما اعتلت عناصر من هذه القوات سطح المصلى القبلي، وشرعت بتحطيم نوافذه الجصيّة الأثريّة، وأطلقت عبرها غاز الفلفل وأعيرة معدنية مغلفة بالمطاط، إلى جانب استهداف المصلين بالضرب المبرح، ونتيجة هذه الاعتداءات أصيب نحو 50 مرابطًا، تراوحت إصاباتهم بين البالغة والطفيفة وحالات الاختناق. وإضافةً للقوات الخاصة التي اعتدت على المصلين، شارك في الاقتحامات ضباط في شرطة الاحتلال وعناصر من المخابرات، وذكر شهود عيان بأن الاعتداء على المصلين جاء انتقامًا لمقتل مجندة في باب العمود في 2017/6/16، حيث صرخ أحد ضباط الاحتلال خلال الاقتحام قائلًا «انتقام»[1].

10- خلال أحداث «هبة الأسباط» التي تلت يوم 2017/7/14، وفي 2017/7/24 اقتحم الأقصى قائد شرطة الاحتلال روني الشيخ، برفقة عدد كبير من كبار ضباط شرطة الاحتلال، وبمشاركة أكثر من 140 عنصرًا من مخابرات الاحتلال، ودخل للأقصى من باب الناظر (المجلس)، وشارك في الاقتحام عشرات المستوطنين[2].

11- بعد تراجع الاحتلال عن الإجراءات التي قام بها على أبواب المسجد الأقصى في 2017/7/27، ودخول آلاف المصلين والمرابطين لأرجائه، قامت قوات الاحتلال باقتحام الأقصى بعد صلاة عشاء اليوم نفسه، واندلعت مواجهات عنيفة في باحاته، وألقت خلالها قنابل الصوت والغاز، وأصيب خلالها نحو 113 مرابطًا، واعتقلت قوات الاحتلال 120 من المعتكفين فيه، وتم اقتيادهم للتحقيق[3].

1عرب 48، 2017/6/18 https://goo.gl/WiDs4X

2 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2017.

3 الجزيرة نت، 2017/7/28، مرجع سابق

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد

إلى جانب اقتحام المسجد الأقصى وتثبيت الوجود اليهوديّ في داخله، يعمل الاحتلال على التدخل في إدارته، ويهدف من هذا التدخل لأمرين أساسيين، الأول نزع الحصرية الإسلامية عن الأقصى، والتي تتمثل في إدارته من قبل دائرة الأوقاف الإسلاميّة التي تتبع للمملكة الأردنيّة، والثاني فرض سيطرة إسرائيليّة تدريجيّة على المسجد بفعل الأمر الواقع والتغلب بالقوة، وهو ما يتسق مع فرض الوجود اليهوديّ داخله، والممارسات التي تقوم بها قوات الاحتلال من إغلاق للأقصى ومنع إقامة الصلاة فيه، وغيرها من الاعتداءات بحق الأقصى.

ويتجلى هذا التدخل بإدارة المسجد من خلال عرقلة عمل دائرة الأوقاف، واعتقال موظفي الدائرة وإبعادهم، ومنعهم من دخول الأقصى، وإخضاعهم بشكل متكرر للتحقيق، ما يتسق مع قيام أجهزة الاحتلال بعرقلة مشاريع ترميم وعمارة ساحات ومصليات ومرافق المسجد الأقصى، واقتحامه من قبل لجانٍ تابعة للاحتلال، تعمل على معاينة ما يجري في المسجد من أعمال صيانة. بالإضافة لما تقوم به أذرع الاحتلال الأخرى من فرضٍ للقيود العمريّة على المصلين، وإصدار قرارات الإبعاد والاعتقال المستمرة التي تستهدفهم، وما يرافق ذلك من إهانات واعتداءات جسدية ونفسية.

• منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

يعتبر منع ترميم المسجد الأقصى أحد وسائل الاحتلال الأساسيّة في التدخل المباشر بالمسجد، حيث تراقب أجهزة الاحتلال الأمنية على أعمال الترميم والصيانة التي تقوم بها دائرة الأوقاف الإسلاميّة، وتعرقل محاولات الترميم هذه، من خلال منع دخول المواد الأوليّة اللازمة، وصولًا للاعتداء على العمال والمشرفين على عمليات الترميم جسديًا واعتقالهم، وهم غالبًا من موظفي لجنة إعمار المقدسات في الأوقاف الإسلاميّة في القدس.

ولا تقف تدخلات الاحتلال عند منع ترميم مصليات ومرافق الأقصى، بل يمنع مشروعات مهمّة تهدف لتطوير البنية التحتيّة في المسجد، أو سدّ حاجات المصلين والمعتكفين، لذلك نجد أن الاحتلال يحاول بقاء الأقصى بالحالة التي عليها من دون أي تدخل، وهي خطة تتسق مع أهدافه الأخرى في السيطرة على المسجد.

وشهد الرصد اقتحامات متكررة لموظفي «سلطة الآثار» التابعة للاحتلال، ومنعًا لموظفي لجنة إعمار الأقصى من إتمام أعمالهم، حيث قامت قوات الاحتلال الخاصة في 2016/8/3 بوقف أعمال الترميم في مصلى قبة الصخرة. ولكي تتأكد سلطات الاحتلال من تطبيق قرارها، قام خبير آثار إسرائيليّ في 2016/8/8، باقتحام مصلى قبة الصخرة، لمعاينة أعمال

الصيانة والترميم التي تنفذها دائرة الأوقاف، والتأكد من توقفها[1]. وتابعت سلطات الاحتلال اعتداءاتها في هذا الجانب، ففي 2016/8/10 اقتحم المسجد الأقصى طاقم من «سلطة الآثار» الإسرائيليّة، مكونٌ من 13 شخصًا، وفي اليوم نفسه أعلنت دائرة الأوقاف بأن شرطة الاحتلال أوقفت استكمال أعمال صيانة الكهرباء في المسجد[2]. ووصلت إجراءات الاحتلال لمنع أي أعمال صيانة في مرافق المسجد، حدّ منع شرطة الاحتلال في 2016/10/3 إدخال صندوق للمعدات إلى داخل مصلى قبة الصخرة، لمنع أي محاولة للترميم ولو لعطلٍ بسيط، لا يحتاج إلا لمعدات بدائية.

جدول يظهر أبرز الاقتحامات الاعتداءات التي نفذتها «سلطة الآثار» في المسجد الأقصى خلال أشهر الرصد

التاريخ	المقتحمون	الاعتداء
2016/8/8	خبير آثار إسرائيليّ	اقتحم مصلى قبة الصخرة، لمعاينة أعمال الصيانة والترميم.
2016/8/10	13 موظفًا من "سلطة الآثار"	قاموا بإيقاف أعمال صيانة الكهرباء في المسجد الأقصى.
2016/8/29	موظف في "سلطة الآثار"	اقتحم المصلى القبليّ ونفذ جولة استكشافية في أرجائه.
2016/9/5	عنصران من "سلطة الآثار"	اقتحما المصلى المروانيّ ونفذا جولة استكشافية فيه وقاما بتصوير مرافقه.
2016/12/13	48 طالب آثار إسرائيليًّا	اقتحموا الأقصى بحراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة.
2017/2/5	موظف في "سلطة الآثار"	اقتحم مصلى الأقصى القديم والمصلى المروانيّ.
2017/2/28	ثلاثة من موظفي "سلطة الآثار"	شاركوا في اقتحام المسجد الأقصى برفقة المستوطنين.
2017/3/27	عالم آثار إسرائيليّ	حاول سرقة أحد حجارة مصلى الأقصى القديم، وحال دون ذلك حراس المسجد.

1 Paltoday 2016/8/8، https://goo.gl/ZVwVPH

2 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2016.

2017/4/19	4 من موظفي "سلطة الآثار"	شاركوا في اقتحام المسجد الأقصى برفقة المستوطنين.
2017/7/9	طلاب آثار من معاهد عبريّة	شاركوا في اقتحام المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال.

وجراء استقبال المسجد لآلاف المصلين بشكل يومي، يحتاج إلى صيانة دائمة، إضافة للحاجة الدائمة إلى تنفيذ عددٍ من المشاريع الحيوية، وبحسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، يستمر الاحتلال في عرقلة عدد من المشاريع، على رأسها شبكة إطفاء الحرائق، وشبكات الإنارة والتهوية، والتمديدات الكهربائيّة، بالإضافة لتحسينات في البنى التحتية. وبحسب مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني تصل المشاريع التي يعرقل تنفيذها الاحتلال نحو 30 مشروعًا لصيانة مرافق المسجد الأقصى وترميمها.

وفي سياق هذه المشاريع، يعمل الاحتلال على منع إدخال المواد اللازمة لتنفيذ المشاريع، ولا يسمح بإدخالها إلا عبر تصريحات تصدرها شرطة الاحتلال، ولو كان إصلاحًا لعطلٍ صغير، وهي خطوة متجددة لفرض سيطرة الاحتلال على المسجد والمشاركة في إدارته، وبحسب رئيس لجنة الإعمار بسام الحلاق فإن الاحتلال يمنع لأربع سنوات متتالية إدخال الأسلاك والمعدات اللازمة لتنفيذ مشروع إنارة قبة الصخرة من الخارج[1].

• تقييد حركة موظفي الأوقاف

يستهدف الاحتلال موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وفي مقدمتهم موظفو إعمار الأقصى خلال قيامهم بعملهم في ترميم المسجد وصيانته، وحراس الأقصى خلال قيامهم بعملهم في صد اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه خلال الاقتحامات شبه اليوميّة. فعلى أثر عزل الاحتلال للمرابطين والمرابطات واعتبارهم تنظيمين إرهابيين، بدأ حراس الأقصى بالتصادم بشكل متزايد مع المستوطنين خلال اقتحامهم للأقصى، ويعمل حراس المسجد على منع المستوطنين من إدخال أي موادٍ مشبوهة لساحات المسجد، ويحولون دون أداء المستوطنين لصلوات تلموديّة في جنباته. وأمام حالة المواجهة المستمرة، تصاعد استهداف الاحتلال لحراس المسجد، ويشمل الاستهداف الاعتداء البدني المباشر، إضافة للاعتقال والإبعاد عن الأقصى، والحبس لفتراتٍ طويلة.

1 وكالة صفا، 2017/2/2. https://goo.gl/RdhSvT

وفي هذا الإطار قامت قوات الاحتلال في 2016/8/3 باعتقال أربعةٍ من موظفي لجنة الإعمار، من بينهم مدير اللجنة بسام الحلاق، وجرى الاعتقال بعد قيام قوات الاحتلال بوقف أعمال الترميم في قبة الصخرة، وفي اليوم التالي كررت قوات الاحتلال اعتقالهم في 2016/8/4. ومع اقتحام قوات الاحتلال للأقصى، والتخريب الذي تحدثه في المسجد، تعمل لجنة الإعمار على إصلاح ما قامت به قوات الاحتلال، ففي 2017/3/8 اعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة موظفين من دائرة الأوقاف، بعد محاولتهم إصلاح أحد أبواب المصلى القبلي، بعد تعرضه لأضرار جسيمة خلال اعتداء قوات الاحتلال في فترة سابقة[1].

وفي سياق استهداف حراس الأقصى، قامت قوات الاحتلال الخاصة في 2016/8/2 بالاعتداء على حارس الأقصى مجد عابدين بالضرب المبرح، ما استدعى نقله إلى عيادة المسجد لتلقي العلاج. وفي 2016/8/7 قامت قوات الاحتلال باعتقال الحارس لؤي أبو السعد، من أمام باب الأسباط، واقتادته إلى أحد مراكز الاعتقال والتحقيق في مدينة القدس المحتلة[2]. وفي 2016/10/25 اعتقلت قوات الاحتلال الحارس مهند الزغل قرب باب السلسلة، واقتادته إلى أحد مراكز التحقيق، بعد مراقبته إحدى مجموعات المستوطنين خلال اقتحامها للأقصى[3].

ولا تنتهي إجراءات الاحتلال بحق الحراس عند الاعتقال فقط، بل تقوم عادة بإبعادهم عن الأقصى بعد الإفراج عنهم، وهو إبعاد مزدوج عن مكان العمل والعبادة بالنسبة إلى الحراس، ففي 2016/12/28 اعتقلت قوات الاحتلال حارس الأقصى فادي باكير بعد تصديه لمستوطنَين، حاولا أداء صلوات وشعائر تلموديّة داخل باحات الأقصى، وفي 2016/12/29 أفرجت عنه سلطات الاحتلال شريطة الإبعاد عن مكان عمله في المسجد لمدة 14 يومًا[4]. وفي 2017/2/7 اعتقلت قوات الاحتلال حارس المسجد الأقصى في الوحدة الليليّة دياب صبح من مكان عمله داخل المسجد، وسلمته قرارًا بإبعاده عن الأقصى لمدة خمسة عشر يومًا[5].

وعلى خلفية تصدي حراس الأقصى لاعتداءات الاحتلال، قامت قوات الاحتلال في 2017/3/27 بحملة اعتقالات شملت خمسة حراس للأقصى اقتيد بعضهم لمراكز التحقيق في القدس المحتلة[6]، وفي تطور لحملة الاعتقالات وصل عدد الحراس المعتقلين في 2017/3/28 إلى 11

1 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2017

2 قدس برس، 2016/8/7 http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=21899

3 وكالة وفا، الانتهاكات الإسرائيلية خلال شهر تشرين أول/ اكتوبر 2016 http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=11873

4 وكالة وفا، الانتهاكات الإسرائيلية خلال شهر كانون أول/ ديسمبر 2016 http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=11937

5 موقع مدينة القدس، 2017/2/7 http://alquds-online.org/news/21847

6 الجزيرة نت، 2017/3/27 https://goo.gl/i62NSq



حارسًا، ستة منهم اعتقلتهم قوات الاحتلال بعد مداهمة منازلهم، ومن ثمّ تم تحويلهم إلى مراكز توقيف وتحقيق في المدينة المحتلة، وقامت شرطة الاحتلال بالاعتداء بالضرب المبرح لعدد من حراس المسجد في منطقة باب الرحمة في الجهة الشمالية للمسجدالأقصى، واعتقلت أحد الحراس[1].

وبعد أحداث الأقصى في 2017/7/14، ازداد العنف في تعامل شرطة الاحتلال مع حراس الأقصى، حيث قامت بالاعتداء عليهم، وصادرت هواتفهم النقالة وأخرجتهم من المسجد، وفي سياق الإرهاب النفسي الذي تمارسه قوات الاحتلال في حق حراس الأقصى، قامت مخابرات الاحتلال في 2016/7/16 بالاتصال بعددٍ منهم وطلبت منهم عدم الذهاب إلى الأقصى أو الدخول إليه، وفي 2017/7/17 أبلغت سلطات الاحتلال مجموعة أخرى من حراس الأقصى، بعدم السماح لهم بمزاولة أعمالهم[2].

● التحكم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين

يعدّ التحكم بالمسجد الأقصى وما يتبعه من تقييد لحركة المصلين ومنعهم من الدخول للمسجد واحدًا من سياسات الاحتلال العدوانيّة الذي يُمارس في المسجد، ويهدف الاحتلال من خلاله إلى تفريغ الأقصى من العنصر البشري القادر على عمارته والدفاع عنه، وتتبلور هذه السياسية عبر عددٍ من الوسائل والآليات التي تنفذها قوات الاحتلال على أبواب

1 عرب 48، 2017/3/28. https://goo.gl/WmMVuw

2 وكالة وفا، 2017/7/17. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=u5mH3ja794571943803au5mH3j

الأقصى. وتتنوع ممارسات الاحتلال بحق المصلين والمرابطين، ابتداءً من حجز هوياتهم على أبواب المسجد، وحالات الاعتقال وما يرافقها من اعتداءات نفسية وجسدية، وفرض غرامات باهظة، ولا تنتهي بقرارات الإبعاد عن الأقصى.

وفي سياق تحكم سلطات الاحتلال بالدخول إلى المسجد، تقوم قوات الاحتلال باستباق اقتحامات المواسم والأعياد اليهوديّة بتشديد الإجراءات بحق المصلين في الأقصى، ففي 2016/8/14 شددت قوات الاحتلال إجراءاتها على أبواب المسجد، وقامت باحتجاز هويات المصلين على بوابات الأقصى الخارجية[1]. وتعمل قوات الاحتلال على إغلاق أبواب محددة من الأقصى، وتمنع المصلين من الدخول عبرها، على غرار ما حدث في 2016/8/25، حيث منعت قوات الاحتلال المصلين من الدخول إلى الأقصى من باب القطانين، وطالبتهم باستخدام أبواب أخرى للدخول إلى المسجد[2].

وتعتبر القيود العمرية التي يفرضها الاحتلال على المصلين واحدة من سياساته التي تقيد دخول المصلين للمسجد، وفي انتهاك خطير للحصرية الإسلامية للأقصى فرضت سلطات الاحتلال بالقدس المحتلة قيودًا على المعتكفين في الأقصى لإحياء ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان، ومن ضمنها منع دخول الرجال تحت سن 40 عامًا، فيما سمحت بدخول النساء من جميع الأعمار، والأطفال لمن هم دون الـ 12 عامًا فقط، بالإضافة لإجراءات مشددة أخرى في البلدة القديمة[3].

وإبان إغلاق الاحتلال للمسجد الأقصى بشكل كامل ما بين 14 و2017/7/16، ورفض المقدسيون الدخول من بوابات الاحتلال الإلكترونية. وبعد انتصار المقدسيين في 2017/7/27، فرضت قوات الاحتلال قيودًا عمرية لأداء صلاة الجمعة في الأقصى، حيث منعت من تقل أعمارهم عن 50 عامًا من دخول الأقصى، وأدى عشرات الآلاف من الفلسطينيين، صلاة الجمعة في شوارع القدس، خاصة في شارع صلاح الدين

حواجز الاحتلال تقيد حركة المصلين أيام الجمع

1 الجزيرة نت، 2016/8/14 https://goo.gl/W4TvMi

2 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال 2016، مرجع سابق.

3 عرب 48، 2017/6/20 https://goo.gl/sDMds4

وباب العمود وباب الأسباط ووادي الجوز، بعد عدم تمكنهم من الوصول إلى المسجد الأقصى لأداء الصلاة، وبحسب دائرة الأوقاف كانت هذه الجمعة الثالثة على التوالي التي لا يتمكن فيها جميع المصلين من أداء الصلاة في المسجد الأقصى[1].

ولا تقف إجراءات الاحتلال عند فئة محددة من المصلين، بل تطال مختلف الشرائح العمرية حتى كبار السن، ففي 2016/9/6 احتجزت قوات الاحتلال هوية المسن يوسف عبود (70 عامًا)، ثم أصدرت قرارًا بإبعاده عن المسجد لمدة ستة أشهر[2]. وفي 2016/10/2 استدعت قوات الاحتلال عددًا من المقدسيين للتحقيق معهم، من بينهم سيدة وطفل، وتزامن الاستدعاء مع حملة اعتقالات واسعة شنتها بحق الشبان المقدسيين، ثم أفرجت قوات الاحتلال عن المعتقلين بعد تسليمهم قرارات إبعاد عن الأقصى لمدة 15 يومًا.

وتتعرض نساء القدس كما الرجال لانتهاكات متعددة، على رأسها منعهن من دخول المسجد، ففي 2016/10/4 منعت شرطة الاحتلال المرابطة هنادي الحلواني من دخول الأقصى من باب الحديد، مع أن فترة إبعادها عن الأقصى قد انتهت. وإضافة للمنع يعتبر استدعاء نساء الأقصى أمرًا بالغ الصعوبة بسبب الاعتداءات التي تتعرضن لها، ومن أمثلة ذلك استدعاء مخابرات الاحتلال في 2016/12/18 المعلمة في المسجد الأقصى المقدسية خديجة خويص، إلى مركز التوقيف والاعتقال «المسكوبية».

وفي سياق استهداف مكونات الأقصى، تستمر قوات الاحتلال وللعام الثاني على التوالي بمنع عشرات المرابطات من الدخول للمسجد الأقصى، وتستمر نساء «القائمة الذهبية» في الرباط أمام أبواب المسجد الأقصى، رفضًا لإجراءات الاحتلال وممارساته الكيديّة، وإضافة للرباط الدائم أمام أبواب الأقصى، تبلور دور المرابطات خلال اعتصامات المقدسيين ما بين 14 و2017/7/27، عبر تقديم الطعام والشراب للمعتصمين منذ ساعات الصباح، ومساعدة نساء البلدة القديمة في تحضير طعام الغداء في منازلهن والخروج به بعد صلاة الظهر لتقديمه إلى المعتصمين بشكل جماعي[3].

ويعتبر الإبعاد عن المسجد الأقصى أداةً دائمة الحضور لدى الاحتلال، فهي تساهم في تفريغ المسجد من المصلين والمرابطين، وتنعكس بشكلٍ سلبي على المبعدين، لما للأقصى من مكانة وجدانية لدى المقدسيين. وخلال مدة الرصد أصدرت سلطات الاحتلال عشرات قرارات الإبعاد عن الأقصى، طالت الرجال والنساء والأطفال على حدٍ سواء، من سكان القدس المحتلة أو المناطق الفلسطينية الأخرى، وتتراوح مدد الإبعاد ما بين الـ 15 يومًا وستة أشهر، وإلى جانب الإبعاد يقوم الاحتلال بفرض الغرامات على المبعدين، ما يزيد من الأعباء الحياتيّة عليهم.

---

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/28. https://goo.gl/ieCGJs

2 الخليل الإخبارية، 2016/9/6. https://goo.gl/h6uLny

3 الجزيرة نت، 2017/7/18. https://goo.gl/c5ogr8

• أبرز قرارات الإبعاد خلال الرصد

1- إبعاد المسن الفلسطيني يوسف عبود (70 عامًا) عن المسجد الأقصى في 2016/9/6، لمدة ستة أشهر.

2- إبعاد أمين سر حركة فتح في القدس شادي أمطور عن المسجد الأقصى لمدة ستة أشهر في 2016/9/19 [1].

3- إبعاد الشاب المقدسي محمد مخيمر عن الأقصى لمدة 3 أشهر في 2016/9/28.

4- أصدرت قوات الاحتلال عددًا من قرارات الإبعاد عن الأقصى لمدة 15 يومًا في 2016/10/2 شملت 22 مقدسيًا من بينهم سيدة وطفل[2].

5- إبعاد الشاب أمين ذياب عن الأقصى لمدة خمسة أشهر، وإبعاد المقدسي مصباح أبو صبيح عن البلدة القديمة بما فيها المسجد الأقصى لمدة شهر كامل، في 2016/10/3 [3].

6- إبعاد مدير نادي الأسير ناصر قوس عن الأقصى لمدة 45 يومًا في 2016/10/11، بالإضافة لدفع غرامة مالية (كفالة) بقيمة 500 شيكل[4].

7- إبعاد أربعة شبان من سكان القدس عن الأقصى لمدة أسبوعين في 2016/11/12، والشبان هم: محمد أبو ميالة، وطاهر العموري، وأحمد العموري، وصدام العموري[5].

8- إبعاد 7 شبان عن الأقصى لمدة 15 يومًا في 2016/10/13، وهم: وليد ومحمد تفاحة، وأنس تفاحة، وحمزة حجازي، وجهاد ناصر قوس، ومحمود مؤنس، وراغب أبو سنينة[6].

9- إبعاد أربعة شبان مقدسيين عن الأقصى لمدة ستة أشهر في 2017/2/5، وهم: محمود عبد اللطيف، وثائر أبو صبيح، وروحي كلغاصي، وخضر العجلوني[7].

10- إبعاد ستة مقدسيين عن الأقصى لمدة 60 يومًا في 2017/3/27، بعد اعتقالهم من قبل قوات الاحتلال لمدة أربعة أيام[8].

---

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/9/19 https://goo.gl/Nev1QN

2 وكالة صفا، 2016/11/3. https://goo.gl/8WtgKf

3 وكالة وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال 2016، مرجع سابق.

4 موقع مدينة القدس، 2016/10/11. http://www.alquds-online.org/news/20476

5 مركز معلومات وادي حلوة، 2016/101/12. http://www.silwanic.net/index.php/article/news/76657/ar

6 وكالة صفا، 2016/10/13. https://goo.gl/sV5wz6

7 وكالة صفا، 2017/2/5. https://goo.gl/UJW9W6

8 ديلي 48، 2017/3/27. https://goo.gl/Hd9moQ

11- إبعاد خمسة مقدسيين عن الأقصى في 2017/4/5، من بينهم موظفان في دائرة الأوقاف الإسلامية لمدة ستة أشهر، ورئيس لجنة أهالي الأسرى المقدسيين أمجد أبو عصب لمدة شهر واحد، والمواطن خالد الزير لمدة ثلاثة أشهر، والمواطن جميل العباسي لمدة أربعة أشهر[1].

12- إبعاد 23 مواطنًا من القدس المحتلة في 2017/4/9، لفترات متفاوتة تتراوح بين 15 يومًا وستة أشهر.

13- أصدرت سلطات الاحتلال عددًا من قرارات الإبعاد في 2017/4/13، أبعد الشاب باسل الزغير عن الأقصى لمدة شهر واحد، ومحمد الزغير لمدة 6 أشهر، ونور الشلبي 6 أشهر، وصبيح أبو صبيح 3 أشهر، وجهاد قوس لمدة 10 أيّام، وروحي الكلغاصي لـ 6 أشهر.

14- إبعاد 12 شابًا عن الأقصى في 2017/4/16 لمدة ثمانين يومًا.

15- إبعاد 21 مواطنًا عن الأقصى لمدة 15 يومًا في 2017/7/28.

16- أصدرت المحكمة المركزية الإسرائيليّة في 2017/7/28 قرارًا بإبعاد 37 مقدسيًا عن الأقصى لمدة 15 يومًا.

17- إبعاد الطفل أنس الطور (15 عامًا) عن المسجد الأقصى لمدة شهرين في 2017/7/30.

وفي ما يأتي جدول يظهر أعداد المبعدين عن المسجد الأقصى خلال الأشهر التي شملتها مدة الرصد:

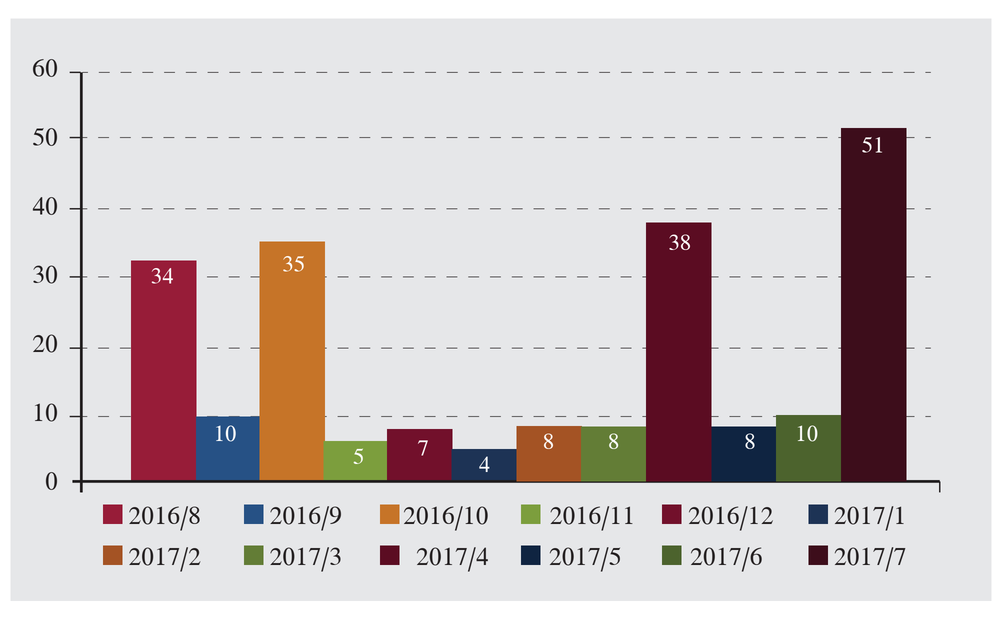
الشهر	عدد المبعدين	معطيات إضافية
آب/أغسطس 2016	34 مبعدًا	من بينهم موظّفون في دائرة الأوقاف
أيلول/سبتمبر 2016	10 مبعدين	تراوحت مدة إبعادهم ما بين 15 يومًا وستة أشهر
تشرين أول/أكتوبر 2016	35 مبعدًا	من بينهم فتاة و4 سيدات إحداهن تعمل ممرضة في عيادات المسجد الأقصى
تشرين ثان/نوفمبر 2016	5 مبعدين	تراوحت مدة إبعادهم ما بين 15 يومًا و45 يومًا
كانون أول/ديسمبر 2016	7 مبعدين	من بينهم موظف في لجنة الإعمار وأحد حرّاس الأقصى

1 عرب 48، 2017/4/5. https://goo.gl/kVCtRM

كانون ثان/يناير 2017	4 مبعدين	من بينهم سيّدة من الأراضي المحتلة عام 1948
شباط/فبراير 2017	8 مبعدين	تراوحت مدة إبعادهم ما بين 15 يومًا وستة أشهر
آذار/مارس 2017	8 مبعدين	من بينهم موظف في دائرة الأوقاف الإسلامية
نيسان/أبريل 2017	38 مبعدًا	من بينهم سيدة من الداخل الفلسطيني، و 11 فتى، و2 من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية
أيار/ مايو 2017	8 مبعدين	من بينهم 3 من حراس المسجد الأقصى
حزيران/ يونيو 2017	10 مبعدين	من بينهم 7 من حراس المسجد الأقصى
تموز/يوليو 2017	51 مبعدًا	من القدس والأراضي المحتلة عام 1948
المجموع	**218** مبعدًا عن المسجد الأقصى	

وبناء على معطيات الجدول السابق وصل عدد المبعدين عن المسجد الأقصى لنحو **218** مبعدًا، من القدس المحتلة والمناطق الفلسطينيّة الأخرى.

رسم بياني لعدد المبعدين عن المسجد الأقصى من 2016/8/1 حتى 2017/8/1



الفصل الرابع:
ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

دفع ارتفاع وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، والاقتحامات اليومية للمسجد، ومحاولة تكريس التقسيم الزماني والمكاني للمسجد كأمر واقع، أهل القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 إلى ابتكار الأساليب والوسائل للدفاع عن المسجد المبارك، وقد كان المدّ البشري المتواصل، والدعوة للرباط —بالرغم من حظر الجمعيات والمؤسسات الداعمة للرباط— والأنشطة الدائمة في الأقصى، أبرز تحديات الاحتلال ومستوطنيه.

وكان للمواقف التي وقفها المقدسيون وفلسطينيو الداخل المحتل في شهر تموز/يوليو 2017، بالإضافة إلى المواقف الفصائلية والرسمية الفلسطينية، ومواقف بعض الدول، الدور الأبرز في منع الاحتلال من إبقاء البوابات الإلكترونية على أبواب الأقصى بعد العملية التي نفذها ثلاثة شبان من آل جبّارين من مدينة أم الفحم المحتلة منذ سنة 1948.

وبالرغم من حجم الهجمة على الأقصى كانت ردود الفعل الرسمية دون المستوى المطلوب، وكانت ذات سقف منخفض، ولا توازي حجم المخاطر التي يتعرض لها الأقصى، حيث اقتصرت البيانات على التحذير من حرب دينية، والشجب والاستنكار؛ وهذا كله لا يوفر للمسجد المبارك الحدّ الأدنى من الحماية، ولا يقدم الدعم الكافي لصمود المقدسيين وفلسطينيي الـ1948، الخط الأول للدفاع عن الأقصى.

ونحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أبرز المواقف الفلسطينية، والأردنية، والعربية والإسلامية والدولية حيال هذه التطورات في المسجد الأقصى.

أولًا: المستوى الفلسطيني:

فصائل المقاومة الفلسطينية:

بقيت أيدي الفصائل الفلسطينية المقاومة مكبلة في الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات، من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي سعت إلى منع أيّ "تصعيد"؛ فيما بلغ التنسيق الأمني مراحل متقدمة، بشهادات فلسطينية وإسرائيلية، في سبيل إجهاض أي عمل مقاوم، حتى ولو كان للدفاع عن الأقصى، وكانت معظم عمليات المقاومة ضدّ الاحتلال بمبادرات فردية. وعلى الرغم من كل ذلك فقد أعلنت الفصائل إصرارها على إفشال المخططات الإسرائيلية التي تهدف لتهويد القدس وتقسيم الأقصى المبارك.
وكان الحدث الأبرز في مدة الرصد، بالإضافة إلى الاقتحامات اليومية، ما شهده المسجد الأقصى بعد العملية البطولية التي قام بها ثلاثة شباب من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، من مدينة أم الفحم، من آل جبّارين. وقد تفاعلت الفصائل الفلسطينية بشكل واسع مع هذا الحدث، وحاولت استثماره بالشكل المطلوب، حيث توالت الدعوات لتصعيد المواجهات وعمليات المقاومة ضدّ الأهداف الإسرائيلية.

وأكدت الفصائل أن عملية الأقصى ردّ طبيعي على الإرهاب الإسرائيلي، والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى. ورأت بعض الفصائل أنها تأكيد لاستمرارية انتفاضة القدس. كما حذر عدد من فصائل المقاومة من محاولات تمرير اتفاق جديد يغير الوقائع على الأرض، ويعطي الاحتلال سيادة في المسجد الأقصى المبارك مقابل رفعه البوابات الإلكترونية. وأكدت الأجنحة العسكرية لعدد من الفصائل أنها ستكون لها كلمتها القوية والعليا في حال استمر الاحتلال بمخططه ضدّ المسجد الأقصى. وقالت الأجنحة إنها لن تسمح بأي حال من الأحوال للعدو الجبان أن يتغول على الأقصى والمقدسيين والمقدسات.

فقد دعت حركة حماس إلى هبة جماهيرية واسعة نصرة للمسجد الأقصى المبارك، كما أكدت أنها تنظر بخطورة بالغة إلى إقدام حكومة الاحتلال على إغلاقه، ومنع الأذان والصلاة فيه. ودعت الحركة، على لسان المتحدثين فيها، أهلنا في القدس للنفير حمايةً للمسجد الأقصى، وشعبنا الفلسطيني إلى تصعيد انتفاضة القدس المباركة، والاشتباك مع العدو وقطعان المستوطنين على محاور التماس كافة والدفاع عن الأقصى وكسر كل معادلات الكيان الصهيوني مهما بلغت التضحيات. كما دعت كل أبناء الأمة لهبة واسعة نصرة للأقصى، والحكومات العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتها تجاه الاستهداف الخطير للمسجد الأقصى. وقالت حماس إن هذه الجريمة تأتي استمرارًا للحرب الدينية التي يستهدف

بها العدو شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، وعدوانًا غير مسبوق على حقوق العرب والمسلمين في القدس والمسجد الأقصى المبارك تمهيدًا لفرض وقائع جديدة وتقسيم المسجد الأقصى[1].

كما أشادت حماس بحراس المسجد الأقصى والمصلين الذين رفضوا دخوله عبر أبواب التفتيش الإلكترونية، التي تهدف إلى إحكام السيطرة الأمنية عليه وإحداث تغيير في الوضع القائم ومنع شدّ الرحال إليه والرباط في ساحاته. وأكدت أن هذه الإجراءات خطيرة وغير مسبوقة. وبناء على ما تقدم فقد طالبت الحركة بضرورة توحيد الصف، وتنسيق العمل في الميدان بين الفصائل، فيما يتعلق بإقامة صلاة الجمعة في مناطق محددة، والتوجه لنقاط التماس مع الاحتلال[2].

وشدد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية على أن الشعب الفلسطيني ومقاومته لن يسمحا بتمرير مخططات الاحتلال في المسجد الأقصى المبارك. وخاطب هنية المقدسيين بالقول «نحن في معركة واحدة، وحماس لن تسلمكم ولن تخذلكم، وأبناؤها يعرفون طريقهم لنصرة الأقصى». وأشار هنية إلى أن جرأة العدو الإسرائيلي على المسجد الأقصى ما كان لها أن تكون لولا حالة التشرذم والصراعات التي تعيشها الأمة. ودعا الفصائل الفلسطينية إلى اجتماع عاجل للاتفاق على استراتيجية لمواجهة مع الاحتلال، مؤكدًا أن المقاومة في غزة تطور نفسها إعدادًا لتحرير القدس والرجوع إلى كل فلسطين المباركة[3].

بدورها، دعت حركة فتح إلى شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك والرباط فيه، مؤكدة أن إغلاق المسجد الأقصى، ومنع إقامة صلاة الجمعة فيه، هو تصعيد خطير ومرفوض ومدان. وشددت على أن المسجد الأقصى خط أحمر، ولن تقبل بوضع البوابات الإلكترونية وغيرها على أهلنا وشعبنا للدخول إليه، كما أعلنت رفضها وضع القيود للدخول للبلدة القديمة وباحات الأقصى. كما حذرت فتح من مخطط إسرائيلي لاستغلال الأحداث لتهويده، مؤكدة وجوب إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 2017/7/14. وشددت على ملكية المسلمين للمسجد الأقصى، وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جمال المحيسن: «لا علاقة لليهود بالأقصى ولا سلطة لحكومة الاحتلال الإسرائيلي عليه»[4].

---

1 للمزيد انظر: موقع حركة حماس، 14-2017/7/15.

2 للمزيد انظر: موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2017/7/18، وموقع حركة حماس، 2017/7/20.

3 للمزيد انظر: وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2017/7/17، وموقع حركة حماس، 20-2017/7/21.

4 للمزيد انظر: موقع صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2017/7/14، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 17 و 2017/7/22.

كما قررت حركة فتح تشكيل خلية أزمة لمتابعة الأحداث المتسارعة بالقدس. وطالب محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، بإلغاء كل الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس. وحذر من أن «السياسة التي تتبعها القيادة الإسرائيلية الحالية سوف تحوّل الصراع من سياسي إلى ديني»[1].

وحملت حركة الجهاد الإسلامي دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن استمرار الاعتداءات على المسجد الأقصى والمصلين فيه. وقالت الحركة: «نعتبر إقدام قوات الاحتلال على اقتحام المسجد يوم الجمعة بمثابة تعدٍ خطير كان يجب أن يجابه بقوة وبسالة حتى يفهم أن الأقصى خط أحمر». ووصفت قرار إغلاق الأقصى بأنه «جريمة وعدوان واستهداف واضح للإسلام كدين، وهو ما سنرفضه ونواجهه». وحذرت الحركة الاحتلال من «مغبة استخدام اقتحاماته وعدوانه ذريعة لتقسيم المسجد الأقصى»، وقالت إن ما يرتكبه من عدوان يومي يهدد بإشعال المنطقة بأسرها، وينذر بحالة من الحرب التي تُصرّ الحكومة المتطرفة على أن تكون حربًا دينية عبر ما تتخذه من سياسات عنصرية حاقدة بحقّ المسلمين ومقدساتهم في فلسطين. كما أكدت الحركة التزامها بالدفاع عن المسجد الأقصى، ووجهت رسالة تهديد للاحتلال جاء فيها «نؤكد أن العدو الصهيوني سيدفع ثمن هذا العدوان».

ومن جهته، شدد عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد محمد الهندي على أن المؤامرة ضدّ الأقصى لن تمر بهدوء، مضيفًا أن «إسرائيل تتوهم حينما تستغل الوهن العربي بالمنطقة، لكن ذلك يستنفر فينا كل معاني الجهاد والمقاومة، ومن حيث لا تتوقع إسرائيل سيأتيها الرد»[2].

كما دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الشعب الفلسطيني إلى «التصعيد الميداني والنزول إلى الشارع والاشتباك مع الاحتلال في مواقع التماس، وتنظيم المسيرات الحاشدة في كل المناطق دعمًا لصمود أهلنا في مدينة القدس المحتلة، ودفاعًا عن عروبتها وهويتها ومقدساتها». وحذرت من «محاولات الاحتلال الخبيثة تحويل ما يجري في القدس والمسجد الأقصى إلى صراع ديني مستهدفًا الحقّ التاريخي لشعبنا في المدينة». ودعت السلطة إلى «ممارسة دور جاد وفاعل حيال التطورات الخطيرة في مدينة القدس». ودعت الجبهة إلى ضرورة استثمار هبة القدس الجماهيرية والبناء الإيجابي عليها، وتنظيم إدارتها من خلال البدء الفوري في تشكيل قيادة ميدانية موحدة، لقيادة وتوجيه هذه الهبة، نحو الأهداف الوطنية المرجوة منه[3].

---

1 للمزيد انظر: موقع صحيفة الغد، عمّان، 2017/7/20، ووكالة الأناضول للأنباء، 2017/7/25.

2 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 2017/7/14، ووكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، وفلسطين أون لاين، 2017/7/17، والقدس العربي، 2017/7/18.

3 للمزيد انظر: موقع صحيفة الحياة، لندن، 2017/7/19، وموقع صحيفة القدس، القدس، 2017/7/23.



وعلى الصعيد نفسه، خرج الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني تفاعلًا مع دعوات الفصائل الفلسطينية الرافضة للانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، والتي كان منها إغلاق المسجد في شهر تموز/ يوليو 2017. فقد شارك الفلسطينيون في المسيرات، والمهرجانات، والاعتصامات، والوقفات التضامنية نصرة للمسجد الأقصى، وكان لافتًا للنظر التلبية الجماهيرية الكبيرة لدعوات الفصائل للنفير العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لبى اللاجئون الفلسطينيون في لبنان نداء الفصائل الفلسطينية للتضامن مع المسجد الأقصى. وكانت الجماهير الفلسطينية حاضرة بقوة في كل الفعاليات الفصائلية، معلنة استعدادها للدفاع عن المسجد الأقصى بكل ما أوتيت من قوة.

وبالمقابل، تعهدت الفصائل الفلسطينية بإفشال مخططات الاحتلال، وبمنع تنفيذ التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، ودعت إلى شدّ الرحال نحو المسجد المبارك، وتكثيف الرباط في ساحاته. ودانت الفصائل الاقتحامات المتكررة للمسجد والاعتداء على المصلين فيه.

فقد شددت حركة حماس على أن التصعيد الإسرائيلي نحو الأقصى لا بد وأن يقابل بتصعيد شعبي يذكّر الاحتلال بأن الأقصى كان ولا يزال وسيبقى مركز الصراع مع المحتل، وأنه سيبقى مقصد الفلسطينيين الذي يشدون الرحال إليه، ويعملون ليل نهار على تحريره. وشدد رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية على أن محاولات الاحتلال فرض أمر واقع في المسجد الأقصى المبارك عبر مخططات التهويد والتقسيم الزماني والمكاني والاقتحامات المتواصلة والسماح لأعضاء «الكنيست» بدخول الأقصى لن تفلح في أهدافها، وسيبقى المسجد الأقصى المبارك إسلاميًا خالصًا ولن يكون للاحتلال موطئ قدم فيه.

كما عبر هنية عن رفض الحركة نسبة حائط البراق إلى الصهاينة المحتلين، فحائط البراق جزء أصيل من المسجد الأقصى المبارك ولا يمكن التنازل عنه بحال من الأحوال. كما أشار عضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية إلى أن حماس تُعدّ جيشًا لتحرير القدس وكل تراب فلسطين[1].

1 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/21 و 2017/4/5، وموقع حركة حماس، 2017/7/5.

وعبرت الفصائل الفلسطينية عن الغضب الشديد من توجّه الاحتلال إلى منع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 بزعم إزعاج اليهود. وطالبت الفصائل الاحتلال ومستوطنيه للرحيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة ما دام يزعجهم رفع الأذان. وحذرت الفصائل الفلسطينية الاحتلال من تداعيات تطبيق هذا القانون.

فقد حذر القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أحمد المدلل من تداعيات قرار منع الأذان في دور العبادة قائلاً: «منع رفع الأذان في المساجد يدفع المسلمين في الأراضي المحتلة للتصدي بكل قوة وحزم للمحتل الإسرائيلي الذي يستهدف أهم ركن من أركان الإسلام وهو الصلاة». لافتًا النظر إلى أن «القرار يؤكد مدى صلف وعنجهية الاحتلال الذي قام على الإجرام والقتل والتدمير واستفزاز مشاعر المسلمين». وأوضح أن القرار الإسرائيلي الجديد تخطى الخطوط الحمراء كافة، وعليه أن يتحمل التداعيات المترتبة عليه.

ومن جهتها حذّرت حركة حماس من تداعيات مصادقة حكومة الاحتلال على مشروع القانون، ووصفت القرار بأنه «خطير»، وأضافت أن «منع الأذان هو استفزاز سافر لمشاعر المسلمين في كل مكان، وتدخل مرفوض في العبادات والشعائر الدينية». وأكدت أن هذا المشروع يمثل خروجًا على القوانين والمواثيق الدولية التي تكفلت بحماية المقدسات والحق الديني والتاريخي. وطالبت الحركة المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والدولية بالتدخل لوقف الاعتداءات على المساجد وانتهاك حرمتها. وعدّ مشير المصري، القيادي في حماس وعضو كتلتها البرلمانية، محاولة منع الأذان تجاوزًا لكل الخطوط الحمراء.

من ناحيتها، عدّت لجان المقاومة منع الاحتلال الإسرائيلي رفع الأذان في المساجد حربًا دينية تستهدف تهويد القدس وطمس الهوية الإسلامية. وقالت اللجان في بيان لها: إن «القرار سيفشل أمام صمود المقدسيين والمرابطين»[1].

عمومًا، لم يرق أداء الفصائل الفلسطينية إلى المستوى المطلوب منها، فلم تخرج مواقفها عن سياق إدانة الانتهاكات، والمطالبة بالتدخل لحماية المقدسات. ولم يعكس أداء الفصائل الآمال المعقودة عليه، ودوره في مقاومة الاحتلال، وبرامجه العملية لمواجهة انتهاكات الاحتلال للأماكن المقدسة بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص. ربما كان للتنسيق الأمني الدور البالغ في عرقلة أي عمل المقاوم، حتى ولو كان للدفاع عن المقدسات والأقصى.

---

1 للمزيد انظر: وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2016/11/14، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/17، ووكالة الأناضول، 2016/11/20.

السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية:

عجز السلطة الفلسطينية كان واضحًا في خطاباتها ومواقفها وأدائها، بالمقارنة مع حجم الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة عمومًا، وعلى المسجد الأقصى المبارك خصوصًا. وكانت الخطوات التي قامت بها، بالتهديد والوعيد تارة، وبالإدانة والاستنكار تارة أخرى، خطوات شكلية لتهدئة الشارع الفلسطيني، لم ترق إلى مستوى الحدث. فقد دانت السلطة باستمرار عمليات الاقتحام اليومية للمسجد الأقصى، وأعلنت تجميد كافة الاتصالات مع سلطات الاحتلال –بما فيها التنسيق الأمني– بعد إغلاق المسجد الأقصى، ومنع الصلاة فيه خلال شهر تموز/يوليو 2017. وبالمقابل برز دور أجهزة السلطة الأمنية في محاولاتها إجهاض أعمال المقاومة، حيث أكدت منعها لمئات المحاولات لتنفيذ عمليات ضدّ الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، وهو ما تفاخر به مرارًا الرئيس محمود عباس، وقادة الأجهزة الأمنية.



وفي محاولة منها لما وصفته تعزيز وجود المقدسيين ودعم صمودهم وحماية المسجد الأقصى، دعت السلطة الفلسطينية العرب والمسلمين لزيارة القدس، والصلاة في المسجد المبارك، وهو ما رأت فيه معظم قيادة الفصائل الفلسطينية دعوة صريح للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي[1].

ولكن إعلان الرئيس عباس تجميد أشكال الاتصال كافة مع السلطات الإسرائيلية – بما فيها التنسيق الأمني– حتى تتراجع عن الإجراءات التي اتخذتها في المسجد الأقصى

1 وكالة وفا، 2017/4/9.

كان موضع تشكيك عند الكثير من المراقبين والمحللين. وكان الرئيس عباس قد أعلن، في اتصال هاتفي مع رئيس حكومة الاحتلال، رفضه الشديد وإدانته لما جرى في الأقصى في 2017/7/14، كما أكد رفضه لأي أعمال عنف من أي جهة كانت، خصوصًا في دور العبادة. كما طالب عباس بإلغاء الإجراءات الإسرائيلية بإغلاق المسجد أمام المصلين، ومنها البوابات الإلكترونية، محذرًا من تداعيات هذه الإجراءات أو استغلالها من أي جهة كانت لتغيير الوضع الديني والتاريخي للأماكن المقدسة، وللتقسيم الزماني والمكاني للمسجد. وأعلن عباس عن تخصيص مبلغ 25 مليون دولار جديدة لتعزيز صمود أهل القدس.

ووجه الرئيس «نداءً باسم الأقصى والقدس إلى جميع القوى والفصائل، وخاصة حركة حماس، من أجل الارتقاء فوق خلافاتنا وتغليب الشأن الوطني على الفصائلي، والعمل على وحدة شعبنا، وإنهاء آلامه وعذاباته». وطالب الجميع بوقف المناكفات الإعلامية وتوحيد البوصلة نحو القدس والأقصى، كما طالب حركة حماس بالاستجابة لنداء الأقصى بحلّ اللجنة الإدارية، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من أداء مهامها، والذهاب إلى انتخابات وطنية شاملة. وطالب «الأمم المتحدة أن توفر الحماية الدولية لمقدساتنا وأرضنا وشعبنا إلى حين إنهاء الاحتلال». كما أجرت الرئاسة الفلسطينية اتصالات مع الأردن وتركيا والإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من أجل العمل على إلغاء الإجراءات الإسرائيلية[1].

كما أن اجتماعًا فلسطينيًا موسعًا عقد في رام الله، في 2017/7/17، للإعلان عن رفض الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى. وقال محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، خلال اجتماع ضمّ قيادات في الحركة ورؤساء الأجهزة الأمنية ومدير المسجد الأقصى ومفتي فلسطين وممثلين عن الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني بمدينة القدس، إن القيادة الفلسطينية والمؤسسات المقدسية كافة ترفض الإجراءات الإسرائيلية بحقّ المسجد الأقصى. واتهم العالول "إسرائيل" بأنها تسعى لتحقيق خطة التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى[2]. كما أكد قاضي قضاة فلسطين، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، محمود الهباش رفض القيادة الفلسطينية كل الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك، ورفض التدخل الإسرائيلي في الدخول والخروج إلى الحرم القدسي الشريف، بما في ذلك إقامة بوابات إلكترونية لتفتيش المصلين المسلمين من خلال جنود وشرطة الاحتلال[3].

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 14 و 21 و 2017/7/23، والقدس العربي، 2017/7/18، والقدس، 2017/7/21.

2 موقع الجزيرة.نت، 2017/7/17.

3 للمزيد انظر: الحياة الجديدة، 2017/7/17، ووكالة وفا، 2017/7/20.

ومن جهته، حذر المجلس الوطني الفلسطيني من محاولات الاحتلال الإسرائيلي فرض وقائع جديدة داخل المسجد الأقصى. وعدّ إغلاق المسجد، ومنع إقامة صلاة الجمعة فيه لأول مرة منذ سنة 1969، جريمة وسابقة خطيرة وعدوانًا صارخًا على المقدسات وعلى حقوق وحرية الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، من ممارسة شعائرهم الدينية. وطالب المجلس منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وأبناء الأمتين العربية والإسلامية حماية المسجد الأقصى من عدوان الاحتلال، وإفشال كل محاولاته للسيطرة عليه، داعيًا الأمم المتحدة ومؤسساتها إلى توفير الحماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وإدانة ورفض الإجراءات التهويدية كافة[1].

كما طالب أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، الأمم المتحدة إلى عقد «جلسة طارئة» لحماية المسجد الأقصى من انتهاكات الاحتلال، وناشد كذلك القادة العرب والمسلمين بضرورة «التحرك العاجل» لإنقاذ الأقصى من مخططات الاحتلال بالسيطرة والاستيلاء عليه وتهويده. ودعا بحر المقاومة إلى فرض معادلة جديدة لحماية المسجد الأقصى، مؤكدًا أن «معركة الأقصى» ستشكل نقطة تحول جديدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[2].

وفي السياق ذاته أكّدت الحكومة الفلسطينية أنّ كل ما تقوم به سلطات الاحتلال في القدس، وفي القلب منها المسجد الأقصى المبارك، إجراءات احتلاليّة باطلة ولاغية وتعدّ مساسًا بقدسيّة المسجد الأقصى. وأكد رئيس الحكومة رامي الحمد الله الرفض المطلق للذرائع الأمنية الإسرائيلية في تبرير خطواتها التصعيدية في الأقصى، محذرًا من أنّ التصعيد العسكري الإسرائيلي سيؤدّي إلى تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد ردود الفعل، كما أنه من شأنه أن يعطل المساعي الدولية كافة، وتحديدًا المساعي الأمريكية، لإحياء عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. كما حذّر المفوض السياسي العام والناطق الرسمي باسم المؤسسة الأمنية الفلسطينية عدنان ضميري من أن حكومة الاحتلال تفتح بوابة الصراع والحرب الدينية بتصعيد إجراءاتها القمعية بحقّ المقدسيين ومدينة القدس والمسجد الأقصى، وتقييد حرية العبادة، وهدم البيوت والمنشآت، واستباحة الأماكن المقدسة في فلسطين[3].

1 موقع صحيفة الدستور، عمّان، 2017/7/15.

2 للمزيد انظر: القدس العربي، 2017/7/18، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/19، وفلسطين أون لاين، 2017/7/21.

3 للمزيد انظر: القدس العربي، 2017/7/15، ووكالة وفا، 16 و 2017/7/17، وموقع صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2017/7/17.

وكانت القيادة الفلسطينية قد استنكرت الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى، والاعتداءات المستمرة على المقدسات الإسلامية في القدس، لا سيما استهداف الأقصى في تنفيذ الاقتحامات اليومية لساحاته تحت حراسة شرطة الاحتلال التي توفر الغطاء والحماية للمستوطنين. ودعت المجتمع الدولي إلى الضغط على حكومة الاحتلال لوقف كل الانتهاكات التي تنتهجها. كما طالبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بردع سلطة الاحتلال وسلوكها الاستفزازي، ودفعها لاحترام الوضع القائم في القدس والأماكن المقدسة[1].

وفي السياق نفسه، طالبت الحكومة الفلسطينية بتدخل عربي وإسلامي ودولي لإنقاذ المسجد الأقصى من ممارسات التهويد الإسرائيلية بحقه. ودعا المجلس التشريعي الفلسطيني قادة الأمة والحكومات العربية والإسلامية والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى تحمل مسؤولياتها الدينية والتاريخية والأخلاقية للحفاظ على المسجد الأقصى في وجه مخططات التقسيم والهدم المتربصة به[2].

كما أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية أن ما تواجهه القدس المحتلة هو إعادة احتلال بالقوة للمسجد الأقصى المبارك كما حدث في سنة 1967، ليس ببعده العسكري فقط، إنما التهويدي أيضًا، الأمر الذي يستدعي وأكثر من أي وقت مضى، صحوة عربية واسلامية حقيقية تؤدي إلى مواقف عملية، من شأنها حماية المقدسات والمسجد الأقصى المبارك من تغول المستوطنين المتطرفين، وعمليات تقسيمه زمانيًا ومكانيًا وتهويده. كما دانت الخارجية الفلسطينية الدعوة التي أطلقها نتنياهو لتكثيف الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك[3].

وعبرت السلطة الفلسطينية عن غضب شديد من قرار الاحتلال في 2016/11/13 بمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 بزعم إزعاج اليهود المتطرفين. وندد وزير الأوقاف والشؤون الدينية يوسف ادعيس بالقرار، وقال إن هذا القانون يعبر عن عنصرية تجاوزت الأبعاد السياسية لتصل إلى أبعاد دينية تنذر المنطقة كلها بحرب دينية، من خلال المساس بحرية المعتقدات ووسائل التعبير عنها كما كفلته الشرائع السماوية والقوانين الدولية. وطالب ادعيس المجتمع الدولي والعالمين العربي والإسلامي، والمؤسسات الدولية ذات الاختصاص، بالعمل الفوري على دفع الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن هذه القرارات المتطرفة وغير المسؤولة، وكف يدها عن المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس[4].

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2017/1/4، و2017/4/2، والقدس، 2017/5/31.

2 للمزيد انظر: وكالة وفا، والقدس، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/22.

3 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2016/8/14، و2016/10/26.

4 وكالة فلسطين اليوم، 2016/11/14.

المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948:



أفشل أهل القدس وفلسطينيو 1948 مخططات الاحتلال لتقسيم الأقصى، وكان لحضورهم القول الفصل في تحدي قرارات سلطات الاحتلال، والتي كان من أخطرها ما تعرض له المسجد من إجراءات بعد العملية التي نفذها ثلاثة شبان من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 في 2017/7/14، والتي سعى الاحتلال إلى استغلالها لتكريس واقع جديد. فقد شكلوا الخط الأول للدفاع عن المقدسات بعامة، والمسجد الأقصى بخاصة، ووقفوا في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وشكل المرابطون منهم دروعًا بشرية، أسهمت بالحدّ من قدرة تنفيذ البرامج الإسرائيلية التي تستهدف المسجد المبارك.

وقد تميزت أنشطتهم المتواصلة بطول النفس، وحُسن التحرك، والاستباقية، والحضور الدائم، واستطاعوا الاستفادة من الميزة التي يتمتعون بها دون غيرهم، وهي القدرة على الوصول إلى الأقصى، مع وجود العقبات الإسرائيلية، والإبعاد المتكرر، لمواجهة المخططات الإسرائيلية.

فقد حاولت سلطات الاحتلال أن تفرض واقعًا جديدًا، محاولة استغلال عملية الأقصى في 2017/7/14 لتفرض إجراءات تهويدية جديدة؛ ومن أهم تلك الإجراءات إغلاق المسجد الأقصى، ومنع الصلاة وإقامة الأذان فيه، قبل أن تعيد فتحه تحت تشديدات أمنية، ونصب

بوابات إلكترونية. ولكن المصلين الفلسطينيين، وعلى رأسهم دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، ومدير المسجد الأقصى عمر الكسواني، والشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، والمؤسسات المقدسية، وغيرهم، أعلنوا عن رفضهم المرور عبر هذه البوابات، وسجّلوا موقفًا بالصلاة خارج المسجد.

كما أعلن مفتي القدس والديار المقدسة الشيخ محمد حسين أنه «تقرر بالإجماع أن الدخول إلى الأقصى من البوابات الإلكترونية لا يجوز»، وكل من يدخل منها «صلاته باطلة». ودعمًا للمرابطين على أبواب الأقصى، أصدرت دائرة الأوقاف الإسلامية بمدينة القدس في 2017/7/19 قرارًا بإغلاق جميع مساجد القدس، والتوجه لخطبة وصلاة الجمعة على أبواب المسجد الأقصى.

وتمسك الفلسطينيون بموقفهم الرافض للدخول إلى المسجد الأقصى من خلال الأبواب الإلكترونية فأدوا الصلوات لنحو أسبوعين بالقرب من أبواب المسجد وسط أجواء من التوتر. وتحولت الصلاة في شوارع القدس وبخاصة منطقتي الأسباط وباب المجلس إلى مشهد يومي، وسط ازدياد ملحوظ في أعداد المصلين، بشكل يومي، حيث تشير التقديرات إلى أن أعدادهم وصلت إلى الآلاف[1].

وأكد الشيخ عكرمة صبري أن إقامة صلاة الجمعة عند باب الأسباط لا يعني تنازلنا عن حقنا في المسجد الأقصى. كما أكدت الهيئات الدينية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في القدس أن جميع الخطوات التي اتخذتها حكومة الاحتلال بحقّ المسجد الأقصى ورواده وزواره ومرابطيه وعمّاره هي إجراءات باطلة تمثل اعتداءً صارخًا على المسجد الأقصى المبارك. وشددت على ضرورة المحافظة على الوضع التاريخي للمسجد. وبدورها، ناشدت الغرفة التجارية الصناعية العربية في القدس التجار الصامدين المرابطين في القدس مقاطعة الإجراءات الاحتلالية بتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى المتمثل بفرض الأبواب الإلكترونية، وأهابت بالتجار عدم استخدام هذه البوابات نهائيًا[2].

وكان لافتًا للنظر زخم المشاركة الشبابية في الصلوات بمحيط الأقصى. وبدأت صلوات المحتجين على البوابات الإسرائيلية على مداخل المسجد الأقصى، بعشرات الشبان، وتوسعت سريعًا إلى المئات ثمّ الآلاف. واستنادًا إلى تقديرات فلسطينية فإن ما بين 4-5 آلاف من الشباب الفلسطيني، من إجمالي 6 آلاف مصلٍّ شاركوا يوميًا في صلوات العشاء، التي تقام في منطقة باب الأسباط[3].

---

1 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، والحياة، 2017/7/18.

2 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 15 و 2017/7/14، وموقع صحيفة الخليج، الشارقة، 2017/7/16، ووكالة وفا، 2017/7/17.

3 وكالة الأناضول، 2017/7/24.





كما لعبت المرأة الفلسطينية دورًا كبيرًا في حماية المقدسات، وشاركت في تشكيل خط الدفاع الأول عن المسجد الأقصى، حيث تتوجه النساء الفلسطينيات من أحياء شرقي القدس كافة، ومن مناطق مختلفة في الداخل المحتل، للمسجد الأقصى على مدار العام، لكن منذ شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتركيب البوابات الإلكترونية على أبوابه كثفت النساء من وجودهن على أبوابه، واعتصمن رفضًا للإجراء الجديد. ولم تكتف النساء المعتصمات على أبواب الأقصى بالجلوس على بعد أمتار منها بل فضلن مقارعة جنود الاحتلال المتمركزين على الأبواب. ولم يقتصر دور النساء على الاعتصام، بل تعدى ذلك إلى تقديم الطعام والشراب للمعتصمين[1].

بدورهم شارك مسيحيو القدس مسلميها الدفاع عن المسجد الأقصى، وعبروا عن رفضهم للإجراءات الإسرائيلية، داعين إلى احترام الوضع القائم فيه، وإلى التحرك السريع لإنقاذ القدس. كما شدّدوا على أن البوابات الإلكترونية مرفوضة، ودعت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات إلى الالتزام بالإجماع الصادر عن مرجعيات القدس الدينية، بعدم دخول المسجد الأقصى المبارك من البوابات الإلكترونية، والرباط على أبوابه منعًا لسياسة الاحتلال القائمة على التهويد والإذلال. وأكد الأمين العام للهيئة حنا عيسى أن البوابات

1 الجزيرة.نت، 2017/7/18، وموقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2017/7/20.

مرفوضة من المسلمين والمسيحيين، ترفضها الديانات السماوية والأعراف وحقوق الإنسان[1]. واستنكر مجلس رؤساء الكنائس في القدس الشريف أعمال العنف التي جرت في ساحة المسجد الأقصى. وأكد المجلس، في بيان له، أن الحرم الشريف يجب أن يبقى ضمن الإطار التاريخي، وألا يمسه أي تغيير[2].

أما المطران المقدسي عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، فقد وجّه إلى عدد من المرجعيات الروحية المسيحية من الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية في العالم وإلى مؤسسات حقوقية مدافعة عن حقوق الإنسان، نداء عاجلًا ناشد فيه الكنائس المسيحية في العالم بضرورة التحرك السريع لإنقاذ القدس، وقال مخاطبًا إياهم: «اليوم المسجد الأقصى وغدًا كنيسة القيامة». وقال المطران حنا إن استهداف المسجد الأقصى المبارك هو عمل خطير وتطور غير مسبوق، داعيًا الجميع إلى أن يكونوا على قدر كبير من المسؤولية للعمل على إفشال المشروع الهادف لتقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا. وأكد المطران حنا أن التعدي على المسجد الأقصى المبارك ليس تعديًّا على المسلمين وحدهم بل هو استهداف لكل الشعب الفلسطيني بمسيحييه ومسلميه، وقال: «إن التعدي على مقدساتنا وأوقافنا المسيحية إنما هو تطاول على مكونات شعبنا الفلسطيني كافة»[3].

وناشد الناطق باسم بطريركية الروم الأرثوذكس في مدينة القدس، الأب عيسى مُصلح، الأمم المتحدة ومن وصفهم بـ «أصحاب الضمائر»، التحرك لنصرة المسجد الأقصى المبارك. وطالب الأب مصلح بتشكيل وفد فلسطيني للتحرك خارج الوطن، بجانب تنظيم مسيرات واحتجاجات يومية نصرة للأقصى، قائلًا: «نستغرب الصمت العربي تجاه ما يحدث، ولن نقبل بتقسيم المسجد»[4].

أما فلسطينيو 1948، الذين يشكلون —مع فلسطينيي القدس— الخط الأول للدفاع عن المسجد الأقصى، فلم يفتهم شرف قطار التضحية والفداء، فكانوا الشرارة التي مهدت لهبة الدفاع عن الأقصى خلال تموز/ يوليو 2017، وقدموا ثلاثة من خيرة رجالهم، من مدينة أم الفحم. وكان فلسطينيو 1948 حاضرين بكامل المشهد، بالدعم والمساندة والمشاركة، وشدوا الرحال نحو المسجد المبارك.

1 الخليج، 2017/7/19.
2 موقع صحيفة اليوم السابع، مصر، 2017/7/19.
3 وكالة وفا، 2017/7/18، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/20.
4 الخليج، 2017/7/20.

فقد حذرت لجنة المتابعة العليا داخل أراضي 1948 من أن ما جرى في المسجد الأقصى ومحيطه ما هو إلا مخططات جاهزة ولكنها كانت مبيّتة، ليتم تطبيقها في الفرصة السانحة بنظر الاحتلال، مؤكدة أن هذه الإجراءات مرفوضة كليًا بالمبدأ، لأن المسجد المبارك بحاجة ماسة إلى حمايته من المحتلين وليس من المصلين. وحمّلت اللجنة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن سفك الدماء في القدس. وطالبت بإزالة البوابات الإلكترونية، مؤكدة عدم شرعية وجود قوات الاحتلال على مداخل الأقصى[1].

وناشد رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل سنة 1948 الشيخ رائد صلاح الحكام والعلماء والشعوب بـ «أن يقفوا إلى جانبنا في نصرة حقنا المشترك جميعنا في القدس والأقصى لأنه ليس حقًا شخصيًا، يجب أن نحرص على عدم التفريط به مهما كانت الإغراءات والأرباح الوهمية». وقال الشيخ صلاح إن التطبيع مع الاحتلال في هذه الفترة هو تشجيع له على تصعيد اعتداءاته في القدس والمسجد الأقصى. وأشار إلى أنه «بات واضحًا أن الاحتلال يقوم بذلك (إجراءاته) واهمًا بأنه نجح بالانتقال من مرحلة فرض التقسيم الزماني والمكاني إلى مرحلة فرض سيادته المطلقة والوحيدة على كل الزمان والمكان في الأقصى». ويرى الشيخ صلاح أن الحل الوحيد أمام هذا الواقع «هو تخليص الأقصى من الاحتلال لأنه ما دام محتلًا فهو في خطر، ولن يزول عنه هذا الخطر إلا إذا زال الاحتلال». ورأى أن إزالة البوابات الإلكترونية باتت واجبة. ودعا رئيس الحركة الإسلامية لتشكيل قيادة فلسطينية موحدة في الأراضي الفلسطينية كافة؛ لنصرة القدس والمسجد الأقصى المبارك[2].

وفي ما يتعلق باقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، ناشدت شخصيات دينية ووطنية في القدس وفي الأراضي المحتلة سنة 1948 —بالتزامن مع كل عملية اقتحام— جموع الفلسطينيين بتكثيف شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك. وحذرت العديد من الهيئات الفلسطينية في القدس من أن استمرار اقتحام المستوطنين المسجد الأقصى والمساس بقدسيته، «سيشعل فتيلًا يحرق المنطقة بأكملها». وعدّت الإجراءات التي يفرضها الاحتلال في القدس وعلى الأقصى «غير قانونية وباطلة ومستفزة، وتعمل على تغيير الوضع التاريخي القائم منذ عام 1967».

واستنكر الشيخ عكرمة صبري هذه الاقتحامات، وطالب المسلمين بشدّ الرحال إلى المسجد الأقصى. وقال صبري إنه من الملاحظ أن شرطة الاحتلال تحاول سلب صلاحيات الأوقاف في إدارتها للمسجد الأقصى. ومن جانبه، أكد الشيخ عبد العظيم سلهب، رئيس مجلس

1 القدس العربي، 2017/7/19، والحياة، 2017/7/23.

2 موقع عربي 21، 2017/7/18، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/21.

الأوقاف، أن هذه الاقتحامات ستشعل فتيل حرب دينية لا تحمد عقباها. أما الشيخ محمد العارف، رئيس الهيئة العليا لنصرة القدس والأقصى، فنبّه إلى أن المسجد الأقصى المبارك يتعرض إلى حملة مسعورة واعتداءات يومية، ودعا العارف أهل القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 "لشد الرحال إلى المسجد الأقصى والصلاة والاعتكاف فيه". ووجه رسالة عتب إلى المسؤولين في الأردن على صمتهم. ودعا الشيخ كمال خطيب الفلسطينيين إلى شدّ الرحال للمسجد الأقصى المبارك للصلاة والرباط فيه. وحذر الخطيب من أن الحكومة الإسرائيلية «تلعب بالنار»، وتجاوزت كل الخطوط الحمراء[1].

كما أكدت شخصيات سياسية ودينية مقدسية أن قانون منع الأذان إجراء باطل لا «نعترف بها لا جملة ولا تفصيلًا». وطالبوا بالمحافظة على إبقاء «الوضع القائم» كما كان عليه قبل عام 1967 بخصوص قضايا الأذان والقدس والمسجد الأقصى المبارك، مؤكدين أن الأذان عِبادة وشعيرة إسلامية لا يمكن أن نسمح لأحد بالتدخل فيه، وأن هذا التدخل سيشعل حربًا[2].

ولأول مرة منذ عشرين سنة غاب مهرجان «الأقصى في خطر». فمهرجان «الأقصى في خطر» الذي انعقد سنويًا في الأراضي المحتلة سنة 1948 على مدى 20 عامًا، أطلقته الحركة الإسلامية في مدينة أم الفحم في سنة 1996 لأول مرة، عقب اكتشاف الحفريات الإسرائيلية أسفل الأقصى. المهرجان، الذي شكل علامة فارقة في مسيرة نصرة القدس والأقصى، لم ينعقد في أيلول/سبتمبر 2016، وذلك بعدما قررت سلطات الاحتلال في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015 حظر الحركة الإسلامية وإخراجها عن القانون، فأغلقت مؤسساتها وحظرت جميع نشاطاتها[3].

1 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/11، و2016/10/11.

2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/22.

3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/9/30.

ثانيًا: الأردن

لم يرقَ الموقف الرسمي الأردني إلى مستوى الوصاية الدينية التي تحظى بها السلطات الأردنية على المقدسات في مدينة القدس، ويتيح لها القانون الدولي التحرك دوليًا، لوقف الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص. ولم تتخذ السلطات الأردنية إجراءات رادعة لوقف انتهاكات الاحتلال للأقصى، والمصلين فيه، والمرابطين، وموظفيه، التابعين لوزارة الأوقاف الأردنية؛ ما أعطى الجرأة لسلطات الاحتلال بالتمادي بانتهاكاتها، والمساعدة في اقتحام مستوطنيه للمسجد المبارك.



ومستوى الخطورة الذي تتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس عمومًا، والمسجد الأقصى خصوصًا، يتطلب موقفًا أكثر حزمًا من سلطات تتحمل مسؤولية تنظيم شؤون المسجد الدينية، وتقديم الرعاية الكاملة لرواده، ولها الحقّ في تعيين الموظفين. وبالرغم من كل ذلك بقيت ردود الفعل الأردنية الرسمية على كل السياسة التخريبية والتدميرية للاحتلال، بين بعض الجهود القانونية والدبلوماسية وتصريحات الشجب والاستنكار، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن توقف الحملة الشرسة التي يشنها الاحتلال ومستوطنوه.

ولعل إجراءات سلطات الاحتلال في الأقصى بعد العملية التي تمت داخل المسجد في تموز/يوليو 2017، كانت فرصة للسلطات الأردنية لكي تمارس الدور المأمول منها في حماية

المقدسات داخل المدينة المقدسة، غير أنها لم تجارِ الحدث، بل اقتصر الدور على المطالبة بإنهاء تلك الإجراءات، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه.

فقد أكد الملك عبد الله الثاني، في اتصال هاتفي مع رئيس حكومة الاحتلال أهمية التهدئة، ومنع التصعيد. وفيما أكد رفض العنف بجميع أشكاله، خصوصًا في الأماكن المقدسة وأماكن العبادة، طالب الملك الأردني بضرورة إعادة فتح المسجد الأقصى أمام المصلين، مشددًا على رفض الأردن المطلق لاستمرار إغلاق المسجد الأقصى. وشدد على ضرورة إيجاد حلّ فوري وإزالة أسباب الأزمة المستمرة بما يضمن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاعها. كما أكد ضرورة إزالة ما تمّ اتخاذه من إجراءات من قبل الطرف الإسرائيلي، وأهمية الاتفاق على الإجراءات لمنع تكرار مثل هذا التصعيد مستقبلاً، وبما يضمن احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى. وقال أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس عبد الله كنعان إن اعتداءات السلطات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، ومحاولة فرض سيادتها عليه بطريقة أو بأخرى لن تؤدي في النهاية إلا إلى حرب لا تحمد عقباها[1].

ومن جهتها، أكدت الحكومة الأردنية أنه على «إسرائيل» فتح المسجد الأقصى «فورًا»، وعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الوضع التاريخي القائم في القدس والمسجد الأقصى، وشددت الحكومة الأردنية على أن الأردن متمسك بإزالة البوابات والكاميرات الموجودة على مداخل المسجد الأقصى والعودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل بدء الأزمة في المسجد الأقصى.

وبالرغم من اكتفاء الحكومة الأردنية بإدانة الإجراءات الإسرائيلية، لم يُعجب ذلك حكومة الاحتلال التي هاجمت الموقف الأردني، وقال نتنياهو إنه كان «من الأجدر على الأطراف المعنية كافة، بما فيها الأردن، أن تحافظ على ضبط النفس وتمتنع عن شحن الأجواء». وزعم وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إردان أن السيادة على المسجد الأقصى لدولة الاحتلال، وأن موقف الأردن من إغلاق المسجد «ليس مهمًا»، مشيرًا إلى أنه يتوجب على «إسرائيل» تنفيذ القرارات التي تتخذها، والتي ترى بأنها ضرورية من دون النظر إلى موقف الأردن والدول الأخرى وانتظار موافقتها[2].

وبدوره، أكد رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة أن إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين «يقوض جهود السلام، ويبقي الباب مفتوحًا لاستمرار المقاومة التي لن تستكين عند ظلم، أو جبروت». وحذر من مغبة أي إجراءات إسرائيلية تهدد القدس والأقصى،

1 للمزيد انظر: الغد، 16 و 2017/7/19، والدستور، 2017/7/25.

2 للمزيد انظر: موقع صحيفة الرأي، عمّان، 2017/7/14، وعرب 48، 2017/7/14، ووكالة سما الإخبارية، 2017/7/16، والدستور، 21 و 2017/7/25، وموقع صحيفة السبيل، عمّان، 2017/7/24.

ومن استخدام عملية الأقصى للمساس بقدسية الأماكنِ المقدسة الإسلامية والمسيحية، ومحاولاتِ أي تغيير زماني أو مكاني داخل القدس والأقصى. كما طالبت كتلة الإصلاح النيابية رئيس الوزراء هاني الملقي بسحب السفير الأردني من الكيان الإسرائيلي، وطرد السفير الإسرائيلي من الأردن وإغلاق السفارة. ودعت إلى وقف كامل لجميع أشكال التطبيع مع الاحتلال، وإلغاء اتفاقية وادي عربة، مؤكدة أن الموقف الحكومي لم يرتقِ حتى اللحظة إلى مستوى الحدث. وطالبت بالعمل على إطلاق سراح موظفي المسجد الأقصى المحتجزين لدى الاحتلال، وإغلاق المخافر الأمنية داخل المسجد، وإزالة كاميرات المراقبة وبوابات التفتيش[1].

كما دان مجلس النواب الأردني بشدة قرار الاحتلال الإسرائيلي في 2016/11/13 بمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 بزعم إزعاج اليهود المتطرفين. وأعرب المجلس عن رفضه القاطع أي توجه أو قرار قد يفضي إلى حظر الأذان. ودعا المجلس مختلف الهيئات والمؤسسات التشريعية الدولية والإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان لرفض هذه التوجهات واستنكارها باعتبارها تمس حرية الأديان وتخالف الشرعية الدولية، محذرًا في الوقت نفسه سلطات الاحتلال من تداعيات وتأثيرات هكذا قرار باعتباره قرارًا عنصريًا يؤثر على المسلمين كافة[2].

تصاعد وتيرة الانتهاكات، بالرغم من التهديد والاستنكار والشجب، يطرح التساؤل حول الدور الحقيقي الذي يلعبه الأردن في حماية الأقصى. فقد أعلنت السلطات الأردنية، مرارًا وتكرارًا، عن رفضها للاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في القدس، وللإجراءات الأحادية التي تهدد المدينة المقدسة، وتمس هويتها العربية والإسلامية. ودانت الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى واعتداءها على المصلين فيه، وطالبت بتوقف الاحتلال عن استفزازاته داخل المسجد الأقصى، وبالرغم من ذلك لم تتخذ السلطات الأردنية أي إجراء رادع.

ثالثًا: المستوى العربي والإسلامي الرسمي

الاهتمام العربي والإسلامي بالقضية الفلسطينية استمر في تراجعه بشكل واضح في مدة الرصد، فعلى الرغم من كثرة الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك لم تخرج ردود الفعل العربية والإسلامية الرسمية عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة «إسرائيل» بالتوقف عن الاعتداءات والاستفزازات المستمرة على المسجد الأقصى.

1 للمزيد انظر: الغد، 2017/7/16، والسبيل، 16 و 2017/7/17.

2 للمزيد انظر: القدس، والمركز الفلسطيني للإعلام، وكالة وفا، 2016/11/21.

وردًا على الإجراءات الإسرائيلية بعد عملية الأقصى في تموز/يوليو 2017، طالبت جامعة الدول العربية بإعادة فتح المسجد الأقصى «فورًا» أمام المصلّين، وحذرت الجامعة، في بيان صدر عن أمانتها العامة، من «تبعات هذه الخطوة التصعيدية على العالمين العربي والإسلامي، وتأجيجها للصراع الديني وتفاقم الإرهاب والعنف في المنطقة، للإطاحة بكل جهود واحتمالات تحقيق السلام فيها». وحمّل مجلس الجامعة سلطات الاحتلال المسؤولية عن تلك الإجراءات. ودان محاولات تغيير الواقع التاريخي في المسجد الأقصى، وتركيب الأبواب الإلكترونية، وصولاً إلى فرض أمر واقع جديد؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تصعيد بالغ الخطورة وعواقب وخيمة في إشعال فتيل الحرب الدينية في المنطقة.

وأكد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن قيام «إسرائيل» بإغلاق المسجد الأقصى سلوك من شأنه إذكاء التطرف وتصعيد التوتر. وقال أبو الغيط إن القُدس خطٌّ أحمر لا يقبل العربُ والمسلمون المساس به، وأن ما يحدث من قبل دولة الاحتلال هو محاولة لفرض واقع جديد في المدينة المُقدسة، بما في ذلك المسجد الأقصى. ووصف أبو الغيط الحكومة الإسرائيلية بأنها «تلعب بالنار»، وتغامر بإشعال فتيل أزمة كبرى مع العالمين العربي والإسلامي، وتعمل على استدعاء البعد الديني في الصراع مع الفلسطينيين، وهو أمرٌ سيكون له تداعيات خطيرة في المستقبل.

وفي السياق نفسه، دان البرلمان العربي إغلاق المسجد الأقصى، وقال رئيس البرلمان مشعل السلمي إن الإجراءات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى تصعيد خطير يأتي في سياق سياسات قوات الاحتلال بالتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك[1].

وفي السياق، أعربت وزارة الخارجية المصرية عن قلقها البالغ تجاه «أحداث العنف» التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى، وحذرت من خطورة تداعيات مثل تلك الأحداث والإجراءات على تقويض الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتشجيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على استئناف المفاوضات وإحياء عملية السلام. وطالبت «الخارجية» جميع الأطراف بضبط النفس، وعدم الانزلاق أو اتخاذ إجراءات تؤثر في حرية ممارسة الشعائر الدينية في المسجد الأقصى بشكل يؤدي إلى تأجيج مشاعر الاحتقان. كما حذرت من خطورة التداعيات المترتبة على التصعيد الأمني الإسرائيلي في المسجد الأقصى. وطالبت الخارجية المصرية «إسرائيل» بوقف العنف، واحترام حرية العبادة والمقدسات الدينية، وحقّ الشعب الفلسطيني في ممارسة شعائره الدينية في حرية وأمان.

1 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 2017/7/14، والخليج، 2017/7/16، وكالة وفا، 2017/7/17، وموقع جامعة الدول العربية، 2017/7/23.

ووجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال فقرة «اسأل الرئيس»، ضمن فعاليات اليوم الأول بمؤتمر الشباب الرابع بالإسكندرية، رسالة إلى القيادة والشعب الإسرائيلي: «من فضلكم... أنا بقول من فضلكم أهو، هذا الأمر يجب أن يتوقف ويجب احترام مشاعر المسلمين تجاه مقدساتهم، هذا أمر مقدس جدًا جدًا». وتابع قائلاً: «لا يصح استفزاز المسلمين سواء اللي موجودين في فلسطين أو اللي موجودين في العالم الإسلامي، خلونا نحترم بعض»[1].

وفي السياق ذاته، دان الأزهر إغلاق المسجد الأقصى ومنع إقامة الصلاة فيه. وحذر الأزهر من استغلال «إسرائيل» للأحداث في الأراضي الفلسطينية لتنفيذ المخطط التهويدي في القدس والمسجد الأقصى، وهو ما بدا واضحًا من بعض الأصوات الداعية إلى إغلاق دائم للمسجد الأقصى[2].



فيما عبر مجلس الوزراء السعودي عن استنكاره وقلقه البالغ من قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين، وأكد أن هذا العمل يمثل انتهاكًا سافرًا لمشاعر المسلمين حول العالم. وأضاف المجلس أنّ هذا العمل يشكل تطورًا خطيرًا من شأنه إضفاء المزيد من التعقيدات على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما دان مجلس الشورى السعودي الانتهاك الإسرائيلي، وقال المجلس إنها سابقة خطرة من شأنها استفزاز مشاعر المسلمين، وأكد ضرورة أن تعمل الحكومات العربية والإسلامية والمجالس البرلمانية مع المجتمع الدولي والدول المحبة للسلام على إنهاء هذه الممارسات المستفزة[3].

---

1 للمزيد انظر: اليوم السابع، 2017/7/14، وموقع صحيفة الأهرام، القاهرة، 2017/7/20، وموقع صحيفة الوطن، القاهرة، 2017/7/24.

2 الشرق الأوسط، 2017/7/15.

3 للمزيد انظر: الشرق الأوسط، 18 و2017/7/25، والحياة، 2017/7/19.

وفي لبنان، دعا رئيس الجمهورية ميشال عون «إلى تحرك عربي جامع، والمباشرة بمروحة اتصالات سياسية وديبلوماسية واسعة من أجل إلزام إسرائيل بعدم إقفال أبواب المسجد الأقصى أمام المصلّين، واحترام القوانين والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان». ودان عون في برقية إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس «الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على حرمة المسجد الأقصى، وإغلاق أبوابه أمام المصلين». وأعرب رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري عن إدانته للإجراءات الإسرائيلية في القدس الشريف، محذرًا من مخاطر التلاعب الإسرائيلي بالطابع الديني للمدينة. كما طالب المجلس النيابي والحكومة اللبنانيان «منظمات الأمم المتحدة خصوصًا مجلس الأمن باتخاذ القرارات المناسبة لرفع اليد الإسرائيلية الاحتلالية عن المسجد القدسي الشريف وسائر المقدسات الإسلامية والمسيحية»[1].

وتوالت ردود الفعل المنددة بقرار «إسرائيل» إغلاق المسجد الأقصى ومنع المصلين من أداء الصلاة فيه. وأعربت كل من قطر والكويت والإمارات وتونس والمغرب والجزائر والسودان عن إدانتهم واستنكارهم الشديدين للإجراءات الإسرائيلية[2].

ومن جهتها دانت منظمة التعاون الإسلامي بشدة إغلاق الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى ومنع إقامة الصلاة فيه، وقالت إنها «جريمة وسابقة خطيرة وعدوانًا صارخًا على المقدسات، وعدوانًا على حقوق وحرية الفلسطينيين في ممارسة شعائرهم الدينية». وحذر الأمين العام للمنظمة يوسف بن أحمد العثيمين من محاولات الاحتلال الإسرائيلي لفرض وقائع جديدة داخل الحرم القدسي الشريف. وأكدت المنظمة أن قضية الأقصى تشكل خطًا أحمر لا يحتمل أيّ تساهل أو تهاون على الإطلاق، وأن المساس بالمسجد الأقصى سيكون له تداعيات خطيرة من شأنها زعزعة الاستقرار في المنطقة. ودانت المنظمة جميع الإجراءات العقابية التي بدأتها سلطات الاحتلال في المسجد الأقصى[3].

كما شدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في مكالمة هاتفية مع رئيس دولة الاحتلال رؤوفين ريفلين، على ضرورة السماح بدخول المسلمين للمسجد الأقصى من دون قيود، في إطار حرية الدين والعبادة. وذكرت مصادر في الرئاسة التركية أن أردوغان عبّر عن قلقه إزاء الحادث الذي وقع في المسجد الأقصى في 2017/7/14، وتسبب بخسائر بشرية. وأكد ضرورة احترام قدسية الأماكن الدينية ووضعها التاريخي. كما شدّد على أهمية إنهاء التوتر والتخلي عن تفتيش الداخلين إلى الأقصى، في إشارة إلى البوابات الإلكترونية. كما

1 للمزيد انظر: الحياة، 16 و 2017/7/20، ووكالة وفا، 2017/5/14.

2 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2017/7/14، والقدس، 17 و 2017/7/22، وموقع صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 2017/7/16، ووكالة الأناضول، 22 و 2017/7/24.

3 فلسطين أون لاين، 2017/7/15، والشرق الأوسط، 2017/7/25.



دعا المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لوقف القيود الإسرائيلية على حرية العبادة في المسجد الأقصى. وقال أردوغان إن ما تقوم به «إسرائيل» هو محاولة لسلب المسجد الأقصى من أيدي المسلمين، وإنه غير مقبول أبدًا التعامل مع المسلمين المتوجهين لأداء عباداتهم في الأقصى كإرهابيين، وإن «إسرائيل» عبر انتهاكها وتهميشها للقوانين تلحق الضرر بنفسها وبالمنطقة، وأنّ القيود التي تفرضها على المسجد الأقصى غير مقبولة[1].

وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم إن نصب الأبواب الإلكترونية أمام المسجد الأقصى يضر بجو التسامح بين الحضارات والأديان، واصفًا التدابير الإسرائيلية بالجذرية التي ستزيد التوتر في المنطقة. وأضاف يلدرم أن العالم الإسلامي حساس جدًا بخصوص المسجد الأقصى. كما دعت وزارة الخارجية التركية «إسرائيل» إلى رفع الحظر المفروض على دخول المسجد الأقصى، وإعادة فتحه للعبادة فورًا[2].

وفي السياق، أعلنت ماليزيا رفضها ما وصفته بالإجراء الاستفزازي الإسرائيلي في المسجد الأقصى، وقالت إنه يمثل انتهاكًا صارخًا لحرمة المواقع الإسلامية المقدسة. وعدّت الحكومة الماليزية أن منع المصلين من دخول المسجد الأقصى يشكل انتهاكًا للقوانين والأعراف الدولية، وأعربت عن تنديدها بأقوى العبارات بقرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية إغلاق المسجد الأقصى.

كما استنكرت إيران إقدام سلطات الاحتلال على إغلاق المسجد الأقصى، واصفة هذا الإجراء بأنه «بدعة خطيرة». وطالبت الخارجية الإيرانية بإعادة فتح أبواب الأقصى «في أسرع وقت ممكن»[3].

1 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 20-2017/7/25.

2 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 14 و 2017/7/26، والجزيرة.نت، 2017/7/21.

3 وكالة قدس برس، 2017/7/16، والجزيرة.نت، 2017/7/17.

وفي ما يتعلق باقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى، اقتصرت ردود الفعل العربية والإسلامية —كما هي العادة— على التنديد تارة، والتحذير من الحرب الدينية تارة أخرى، ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الانتهاكات الإسرائيلية. فقد دانت جامعة الدول العربية بشدة التصعيد الخطير الذي تمارسه سلطات الاحتلال في القدس، وما تقوم به من توظيف مكشوف للأساطير الكاذبة لتبرير اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى. كما حذرت من أن مثل هذه السياسة لن تؤدي إلا لمزيد من التوتر والصدامات وزرع بوادر صراع ديني لا يمكن التحكم بمجرياته ومساراته[1].

كما أكد رؤساء البرلمانات العربية، في بيانهم الختامي الذي صدر عن المؤتمر الثاني لهم بالقاهرة في 2017/2/11، الرفض التام لجميع الاعتداءات والاقتحامات المتكررة من قبل مجموعات من المتطرفين والمستوطنين للمسجد الأقصى، بتواطؤ وحماية واضحة من قبل حكومة الاحتلال وأجهزتها الأمنية، كما شددوا على رفض محاولات تقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا[2].

وفي سياق متصل، دانت مصر اقتحام المستوطنين باحة المسجد الأقصى، وحذرت وزارة الخارجية المصرية من خطورة الاستمرار في سياسة انتهاك المقدسات الدينية، لما يمثله ذلك من تأجيج لمشاعر الغضب والحمية الدينية، كما يقوّض الجهود التي تستهدف استئناف «عملية السلام» والمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كما دان الأزهر الشريف بشدة تواصل الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد. وأعرب عن رفضه التام لمثل هذه الانتهاكات الغاشمة وللمخططات التي تستهدف تهويد القدس وطمس هويته الإسلامية، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى[3].

وبالمقابل، لم ترق القمة العربية التي عُقدت في العاصمة الأردنية عمّان في 2017/3/29 إلى مستوى الحدث الذي تعيشه القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص، حيث عبرت القمة عن حالة التردي التي تعيشها الدول العربية على المستوى الرسمي. وغاب عن إعلان عمّان البرامج العملية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحقّ الأرض والشعب في فلسطين، وأكد الإعلان رفض جميع الخطوات والاجراءات التي تتخذها الدولة العبرية لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة.

1 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2016/8/16، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/2/15.

2 وكالة وفا، 2017/2/11.

3 وكالة وفا، 16 و 2016/8/17.

وطالب بتنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة "اليونسكو"، الذي صدر في الدورة 200 في 2016/10/18، وبوقف الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ المسجد الأقصى[1].

ولم تكن منظمة التعاون الإسلامي أفضل حالًا في تعاطيها مع القضية الفلسطينية من المواقف العربية، ولم تتخط ردودها على الانتهاكات المستمرة للمسجد الأقصى حدود الإدانة والاستنكار، فقد دانت المنظمة مرارًا السياسات والإجراءات غير القانونية التي تتبعها الدولة العبرية ضدّ المسجد، والأعمال الاستفزازية والاعتداءات كافة من قبل الاحتلال ومستوطنيه المتطرفين ضدّ المصلين في الأقصى. وحمّلت المنظمة الدولة العبرية المسؤولية الكاملة عن تداعيات مثل هذه الإجراءات المرفوضة والمدانة، محذرة، في الوقت ذاته، من أن تصاعد وتيرة مثل هذه الممارسات العنصرية من شأنه أن يفجر الأوضاع في المنطقة[2].

وبالمقابل، دانت جامعة الدول العربية مصادقة «اللجنة الوزارية للتشريعات» في حكومة الاحتلال على مشروع قانون يمنع الأذان عبر مكبرات الصوت في المساجد في مدينة القدس المحتلة. ووصف نائب الأمين العام للجامعة العربية السفير أحمد بن حلي، منع الأذان في القدس بأنه «استفزاز خطير جدًا وتصعيد مرفوض». كذلك دان الاتحاد البرلماني العربي المصادقة على مشروع القانون، وطالب هيئة الأمم المتحدة، وكافة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والدول المحبة للسلم والاستقرار، بالتدخل السريع من أجل وضع حدّ لمثل هكذا ممارسات.

وفي تعليقه على مشروع القانون الإسرائيلي الداعي لحظر رفع الأذان في القدس قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «إن كنتم (الإسرائيليون) واثقين من معتقداتكم، عليكم ألا تخافوا من حرية المعتقدات، فنحن واثقون من معتقداتنا لذلك لا نخشى حرية المعتقدات». وقال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إن «الممارسات الإسرائيلية تنتهك بشكل جسيم قدسية الحرم الشريف والمسجد الأقصى، وتصرفاتها الرامية إلى تغيير البنيان الثقافي المتعدد الأديان للقدس غير مقبولة». وأبدى يلدريم قلقه العميق من قرار الاحتلال منع الأذان في المساجد الفلسطينية. وقال رئيس الشؤون الدينية التركي محمد غورماز إن حظر الأذان معناه إنكار وجود الإسلام والمسلمين في القدس على مرّ التاريخ، وهذا لا يمكن قبوله أبدًا[3].

1 للمزيد انظر موقع جامعة الدول العربية، إعلان عمّان، 2016/3/29، انظر: goo.gl/Bpbekc

2 وكالة وفا، 2016/8/16.

3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/30، و 2017/5/9.

رابعًا: الموقف الدولي الرسمي

تباينت المواقف الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المسجد الأقصى، والتي كان آخرها إغلاق المسجد في تموز/يوليو 2017، وفشل مجلس الأمن الدولي —كعادته— في إصدار بيان يدين فيه إغلاق المسجد الأقصى، والسبب دائمًا التهديد الأمريكي باستخدام حق النقض "الفيتو". وتراوحت الردود الدولية بين القلق، والاستنكار، والتحذير، والمساواة بين الضحية والجلاد؛ وقلق المجتمع الدولي مصدره أن تؤدي الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة إلى تدهور الأوضاع. وغالبًا ما يكون التدخل الدولي لمصلحة دولة الاحتلال.

فانتهت جلسة مجلس الأمن المغلقة، التي عقدت لمناقشة التطورات داخل القدس ومنها المسجد الأقصى، بعدم التوصل إلى صيغة عملية مفيدة ومقبولة للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية. وقال مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة رياض منصور: «إن ما جرى خلال جلسة مجلس الأمن الدولي، لا يرتقي لمستوى ما يحدث في القدس». وبين منصور «أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت خلال جلسة مجلس الأمن المغلقة إدانة ما يجري في القدس المحتلة، ورفضت حتى صدور إعلان بيان حول أحداث الأقصى»[1].



ولم تتعد تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون وخلفه أنطونيو غوتيريش، أو المتحدثين باسمهما، والبيانات الصادرة عن المنظمة الدولية، عن التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، والاستفزازات الإسرائيلية، حيث تمّ التشديد على أن الإجراءات كافة التي تتخذها السلطات الإسرائيلية، والرامية إلى تغيير طابع مدينة القدس ومركزها، ليس لها أي صلاحية قانونية، وأنها تتعارض مع أحكام القانون الدولي وتقوّض إمكانية تحقيق "حلّ الدولتين".

كما أعرب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف عن قلقه إزاء الاستفزازات والعنف في الأماكن المقدسة في البلدة القديمة في القدس وحولها. وحذر من أن أزمة الأقصى يمكن أن تكون لها تداعيات كارثية تتجاوز القدس، داعيًا إلى ضرورة إيجاد حلّ لها[2].

1 الحياة الجديدة، 2017/7/24.

2 للاطلاع على المزيد من التصريحات انظر: موقع مركز أنباء الأمم المتحدة: https://www.un.org/arabic/news

وفي السياق، دعت اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط جميع الأطراف المعنية بالوضع في القدس المحتلة إلى ضبط النفس لأقصى حدّ، وطالبت اللجنة بتجنب الأعمال الاستفزازية والعمل في سبيل خفض مستوى التوتر. كما دعت اللجنة «إسرائيل» والأردن إلى العمل سويًا من أجل إبقاء الوضع القائم في باحة الأقصى، الذي يتاح بموجبه للمسلمين دخول الموقع في أي وقت، ويتاح لليهود دخوله في أوقات محددة من دون أن يتمكنوا من الصلاة فيه[1].

ونددت الولايات المتحدة بـ «كل أعمال العنف» في باحة المسجد الأقصى، في إشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين على حدّ سواء، داعية الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تجنب أي «عمل استفزازي»، وإلى نزع فتيل «التوتر والعنف» واستعادة الهدوء في القدس والضفة الغربية. فقد دعت الخارجية الأمريكية إلى عدم اتخاذ إجراءات تصعد التوتر بالقدس، معربة عن تأييدها للحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى. كما دعت الطرفين إلى عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تصعد من التوتر[2].

ومن جهته، حذر الاتحاد الأوروبي من أي استفزاز، مكررًا دعوته للحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى. ودعا الاتحاد إلى احترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة، محذرًا من أن حدوث أي تصعيد، وخصوصًا حول الأماكن المقدسة في القدس، ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. كما دعت لندن الفلسطينيين والإسرائيليين إلى «ضبط النفس واستعادة الهدوء وتجنب الاستفزاز للتوصل إلى حلّ يضمن سلامة وأمن الحرم الشريف»[3].

ومن جهتها، أكدت دولة الفاتيكان أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس، وأكد سكرتير الدولة للعلاقات الدولية «وزير الخارجية» المطران بول ريتشارد غاليغر، موقف الفاتيكان الداعم للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس، وحرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة للديانات الثلاث. وأعرب عن قلق البابا الكبير ومسؤولي الكرسي الرسولي حول الأحداث التي تعصف في المدينة المقدسة. كما عبر بابا الفاتيكان فرنسيس عن «قلقه من التوترات الخطيرة وأعمال العنف بالقدس»[4].

وفي تطور لافت للنظر على صعيد القرارات الدولية صادقت منظمة اليونسكو –وهي أعلى هيئة معنية بالتراث والثقافة في العالم– في 2016/10/18، على قرار ينص على كون القدس مدينة ذات أهمية خاصة للديانات الثلاث، وعدّ القرار المسجد الأقصى ومحيطه إرثًا خالصًا

1 الجزيرة.نت، 2017/7/23.

2 وكالة سما الإخبارية، 2017/7/21؛ وللمزيد يمكن مراجعة موقع وزارة الخارجية الأمريكية: http://www.state.gov

3 وكالة الأناضول، 2017/7/25.

4 الحياة الجديدة، 2017/7/23، والقدس، 2017/7/25.

للمسلمين، وتجاهل مزاعم ارتباطه باليهود. فقد أشار القرار للأقصى بتسميته الإسلامية (الأقصى/الحرم الشريف)، وتجاهل التسمية الإسرائيلية، واعتماد التسمية الإسلامية لـ«حائط البراق/ الحائط الغربي للأقصى»، متجاهلًا تسمية «حائط المبكى». كما دان القرار الممارسات الإسرائيلية داخل الأقصى وفي محيطه، واستنكر منع المصلين المسلمين من الوصول للمسجد، وطالب بوقف الاقتحامات المتكررة من قبل الشرطة والمستوطنين، إلى جانب إدانة دخول علماء الآثار الإسرائيليين للأقصى، والمطالبة بإعادة الوصاية الأردنية الحصرية عليه، بما في ذلك منح الأردن سلطة تنظيم الدخول إليه والصلاة فيه[1].

وعلى الرغم من كون اليونسكو منظمة معنية بالتراث والثقافة، فإن قرارتها تكتسي صبغة سياسية لا يمكن إغفالها، لا سيّما في ما يتعلق بالقضايا ذات الحساسية كمسألة القدس. فالعبء السياسي لمثل هذا القرار لا تتحمّله المنظمة بحد ذاتها، وإنما يعكس الرغبة والمزاج العام لدى الدول الأعضاء، ويظهر ذلك جليًا في تصريح رئيسة المنظمة إيرينا بوكوفا حين قالت إن «المسجد الأقصى هو مكان المسلمين المقدس، وهو ذاته (هار هابيت) أو جبل المعبد أقدس مكان لليهود»[2].

كما صوتت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو، في 2016/10/26، بالاقتراع السري، على قرار يستخدم من جديد مصطلح المسجد الأقصى/الحرم الشريف. كما شجب القرار التدابير والسياسات الإسرائيلية في القدس، خصوصًا في المسجد الأقصى، التي تهدد حقّ المسلمين في أداء شعائرهم الدينية في مسجدهم. كذلك أكد القرار ضرورة احترام وحماية التراث الثقافي للمسجد الأقصى/الحرم الشريف، على النحو المبين في الوضع الراهن، كموقع للمسلمين للعبادة وكجزء لا يتجزأ من التراث الثقافي العالمي[3]. وفي بداية تموز/يوليو 2017 جددت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو في دورتها الحادية والأربعين، المنعقدة بمدينة كراكوف في بولندا، تبني قرار «بلدة القدس القديمة وأسوارها» المعد من قبل الأردن وفلسطين والمقدم من المجموعة العربية.

---

1 United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 272016/10/, http://unesdoc.unesco.org/images/0024246369/002463/e.pdf#xml=http://www.unesco.org/ulis/cgi-bin/ulis.pl?database=&set=005816F67B_2_450&hits_rec=2&hits_lng=eng

2 موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، 2016/10/14، انظر: http://www.unesco.org/new/ar/unesco/about-us/who-we-are/director-general/singleview-dg/news/statement_by_the_director_general_of_unesco_on_the_old_city/

3 موقع صحيفة الأيام، رام الله، 2016/10/27، ووكالة وفا، 2017/7/4.

خامسًا: المستوى الشعبي

يعدُّ التفاعل الشعبي مع تطور الأوضاع في المسجد الأقصى من أهم الأدوات المؤثرة في تحديد المسارات، والشارع العربي والإسلامي متفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى والمدينة المقدسة بشكل خاص. وقد كانت التحركات الشعبية —إلى حدّ ما— على مستوى الحدث، وهو ما تردد في ملايين المساجد على امتداد الكرة الأرضية، وليس في الدول العربية والإسلامية وحسب، كما تردد في الفعاليات الشعبية الكثيرة التي انتشرت في الكثير من المعمورة.



وأعلن الشارع العربي والإسلامي والدولي عن رفضه للإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، ومنها تركيب الأبواب الإلكترونية، وكاميرات المراقبة، واقتحامات المستوطنين، ومحاولة التقسيم الزماني والمكاني للمسجد المبارك؛ وهذا ما سطره من خلال نزوله إلى الشارع معلنًا رفضه لتلك الانتهاكات والاقتحامات اليومية للأقصى. وتفاعل الشارع الأردني مع كل حدث فلسطيني بشكل قوي، وكان النصيب الأكبر لهذه التحركات تفاعله مع المسجد الأقصى؛ وهذا ما سطره من خلال نزوله إلى الشارع معلنًا رفضه للانتهاكات والاقتحامات اليومية للأقصى، ومن خلال رفضه للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد، واعتراضه على تركيب البوابات الإلكترونية وكاميرات المراقبة، بالإضافة إلى مطالبته بطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، ووقف كل أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال، وسحب السفير الأردني. كما لعبت الأحزاب والنقابات الأردنية دورًا مهمًا في تحريك الشارع، من خلال تنظيم المسيرات والاعتصامات والمهرجانات والفعاليات الشعبية.

وفي السياق نفسه، استنكر حزب جبهة العمل الإسلامي إغلاق المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين وإراقة الدم الفلسطيني في باحاته. ودعا الحزب «الأهل في القدس وفلسطين للتوجه إلى الحرم القدسي وأداء الصلاة فيه، وتفويت أي فرصة على الاحتلال لتقسيم الأقصى زمانيًا أو إغلاقه مكانيًا»، كما طالب الحكومة باتخاذ المواقف اللازمة لوقف الاحتلال عن هذه الإجراءات وعودة الأوضاع في الأقصى والقدس إلى طبيعتها. وطالب رئيس مجلس النقباء الأردنيين، نقيب الصيادلة، زيد الكيلاني الحكومة الأردنية بالمبادرة والتواصل

مع العالم لوقف الانتهاكات الصهيونية في كامل الأراضي الفلسطينية، داعيًا إلى ضرورة مقاومة التطبيع مع الاحتلال، ووقف كامل التعاملات العربية معه. كما دان أمين عام اتحاد الجامعات العربية سلطان أبو عرابي، في كلمة باسم رؤساء ومديري الجامعات العربية، ما يجري في ساحات الأقصى. واستنكر القطاع الصناعي الأردني الإجراءات الإسرائيلية في المسجد، وإغلاقه في وجه المصلين واستباحة حرمته والاعتداء على المصلين[1].

وفي ما يتعلق باقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، استنكر حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، اقتحام المسجد الأقصى، ودعا حكومة بلاده إلى الوقوف بحزم في وجه الإسرائيليين؛ كونها الوصية على المسجد الأقصى، ولعب دور حقيقي وجاد لمنع الانتهاكات والاعتداءات المتكررة بحقه. ودعت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن أبناء الشعب الفلسطيني إلى الرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى المبارك، والقدس المحتلة، بـ «إشعال جذوة انتفاضة القدس». وقالت الجماعة إنّ ممارسات الاحتلال الهوجاء وصلت للعمل على سنّ قانون يمنع ويجرّم رفع الأذان من المسجد الأقصى وغيره من مساجد بيت المقدس.

كما دعا العلامة الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة القدس الدولية، إلى أوسع تحرك جماهيري غاضب؛ تشارك فيه أحزاب الأمة ومنظماتها وعلماؤها والنخب الثقافية والنسائية والشبابية؛ دعمًا للقدس والأقصى، ورفضًا لإجراءات الاحتلال التهويدية، ولكسر قرار فرض بوابات التفتيش الإلكترونية. وأكد القرضاوي أن حكومة الاحتلال تسعى إلى اختبار ردود الفعل العربية والإسلامية وقدرتها على تطبيق التقسيم المكاني في الأقصى. وشدد على ضرورة المشاركة والمؤازرة الفاعلة من العواصم العربية والإسلامية كافة؛ لتسجيل موقف تاريخي يحفظ حقّ الأمة في المسجد الأقصى المبارك قائلاً إنّ القدس ليست مجرد شأن فلسطيني، بل هي شأن الأمة الإسلامية كلها، وإن معركة الدفاع عنها «إسلامية»[2].

كما استنكر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بشدّة، إغلاق «إسرائيل» للمسجد الأقصى، واصفًا الحدث بـ «الإجرامي» و«الخطير». وتساءل الاتحاد، في بيان له: «أين الأمة الإسلامية حين تقف متفرجة أمام مثل هذا الحدث الإجرامي والخطير الذي يمنع أداء فرائض الله في بيت من أعظم بيوت الله في الأرض؟» وشدّد الاتحاد على أنه لولا حالة الأمة المتردّية والمتمزّقة، والتي يقف فيها بعض السياسيين مع العدو المحتل، لما تجرأ الصهاينة على مثل هذا الإجرام[3].

1 للمزيد انظر: السبيل، 14 و 2017/7/19؛ والدستور، 16 و 17 و 2017/7/22؛ والغد، 2017/7/23؛ والرأي، 2017/7/24.

2 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/20، وقدس برس، 2017/7/22.

3 للمزيد انظر: وكالة الأناضول، 2017/7/14، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/20.

وقالت مؤسسة القدس الدولية إن ما يتعرض له المسجد الأقصى من إجراءات قمع وتشديد وفرض قوانين جديدة يُعد احتلالاً إسرائيليًّا ثانيًا بعد احتلاله الأول سنة 1967، بهدف فرض سيطرته الكاملة عليه. وأضافت المؤسسة، في بيان صادر عنها، أن الاحتلال «أمعن في اعتداءاته الظالمة على الأقصى وروّاده وحرّاسه في حملة استهداف لم يشهد لها المسجد مثيلًا منذ نحو 50 عامًا». ورفضت المؤسسة تذرع الاحتلال بالعملية التي نفّذها الشبان الفلسطينيون الثلاثة، لتصعيد خطواته الهادفة للسيطرة على المسجد. كما دعا البيان الحكومات العربية والإسلامية لاتخاذ موقف عمليّ حازم يردع الاحتلال، «ولا أقلّ من العمل على فرض عقوبات دولية على الاحتلال الإسرائيليّ الذي ينتهك المقدسات، ويقتل الأبرياء، ويتغوّل في الاستيطان والتهويد». وشددت المؤسسة على أهمية الموقف الأردني الرسمي والشعبي في هذا المنعطف الخطير الذي سيتحدد بعده مصير الأقصى.

وقال مدير عام مؤسسة القدس الدولية ياسين حمّود إن أي شكل من أشكال الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في محيط المسجد الأقصى المبارك مرفوضة. وشدد على عدم تدخل سلطات الاحتلال في عمل دائرة الأوقاف الإسلامية الجهة الوحيدة والحصرية المعنية بإدارة شؤون الأقصى[1]. وحذّر حمود من دعوات المستوطنين المتكررة لاقتحام المسجد الأقصى المبارك، داعيًا العرب والمسلمين إلى حمايته، بدلًا من «التهافت للتطبيع». وأدان حمود حالة الصمت العربي والإسلامي تجاه ما يحصل في المسجد الأقصى من «اعتداءات متكررة وغير مسبوقة»[2].

كما دان مجلس حكماء المسلمين برئاسة شيخ الأزهر أحمد الطيب بشدة منع الاحتلال الإسرائيلي إقامة الصلاة في المسجد الأقصى المبارك، والتعدي على حراسه والمصلين فيه. وشدد المجلس على ضرورة الإسراع بفتح المسجد الأقصى، وإنهاء كلّ أشكال الاعتداء عليه. وهاجم الشيخ أحمد الصويان، رئيس «رابطة الصحافة الإسلامية»، بشدة الإجراءات الصهيونية التي أُعلنت بحق الأقصى، ووصفها بأنها «عدوان جديد وتطاول على المسلمين وحرماتهم، فاللهم ثبت المرابطين وانصرهم، وكن لهم معينا». كما انتقد الصويان من وصفهم بـ «دعاة التطبيع»، الذين «وصفوا الصهاينة بمحبي السلام، متجاهلين إرهابهم ومنعهم من إقامة صلاة الجمعة لأول مرة من حوالي خمسين عامًا»[3].

كما نُظم عدد كبير من المسيرات الجماهيرية الحاشدة، والوقفات التضامنية، والفعاليات في عدد من الدول العربية والإسلامية والأوروبية والأفريقية نصرة للأقصى ودعمًا للشعب

1 للمزيد انظر موقع مدينة القدس: http://alquds-online.org/index.php?s=1

2 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/12، وموقع مدينة القدس، 9 و 2017/3/28، و 2017/4/27.

3 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، والاتحاد، 2017/7/15.

الفلسطيني في انتفاضته ضدّ الاحتلال ومستوطنيه، حيث أكد المشاركون فيه أن الأقصى لن يخضع للتقسيم الزماني أو المكاني كما يخطط الاحتلال ومستوطنوه، مشددين على ضرورة التحرك العربي والدولي الواسع.



فيما شهدت مصر فعاليات محدودة —كادت تتلاشى— نظمها معارضون للنظام المصري، احتجاجًا على الممارسات الإسرائيلية حيال المسجد الأقصى. فقد خرجت مسيرات صغيرة معارضة، تنديدًا بالانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى. ولأول مرة خلت الشوارع والميادين المصرية من مظاهر الاحتجاج الداعمة الشعبية الضخمة للشعب الفلسطيني والمساندة لقضيته والمنددة بأداء سلطة الاحتلال. ورأى بعض المحللين أن اتجاه النظام الحالي إلى مزيد من العلاقات مع «إسرائيل»، واتجاه وسائله الإعلامية لمحاولة إدانة الفلسطينيين واتهامهم بالإرهاب، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي يعيشها المواطن المصري، هي الأسباب الرئيسة التي أدت إلى عدم خروج المصريين لدعم القضية الفلسطينية. لذلك فقد كانت معظم القوى المصرية مغلولة الأيدي، ضعيفة وعاجزة، حتى في إصدار بيان واضح يدين انتهاكات الاحتلال[1].

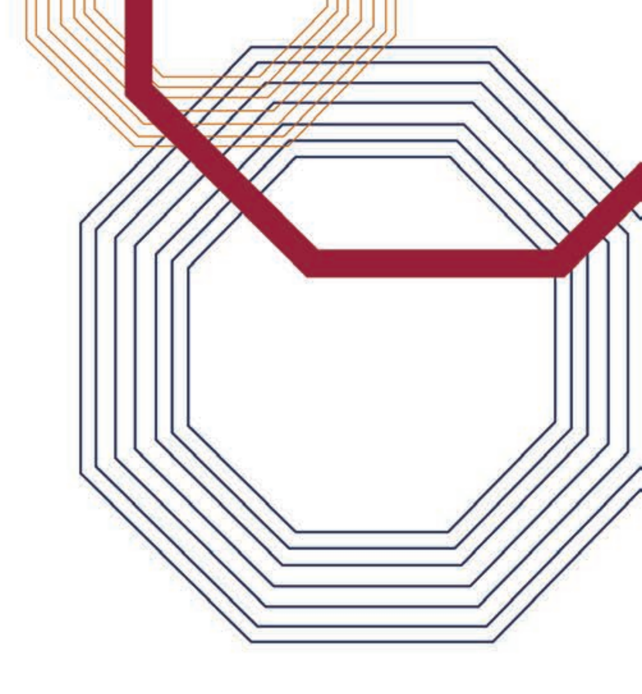
1 للمزيد انظر: القدس العربي، 2017/7/22، والرسالة نت، 2017/7/26.

ولكن المشهد في تركيا اختلف، فقد خرجت التظاهرات حاشدة في معظم المدن التركية، احتجاجًا على الممارسات الإسرائيلية تجاه الأقصى. وشهدت مدن إسطنبول، وأنقرة، وقونية، وبورصة، وأرضروم، ووان وديار بكر، وغازي عنتاب، وإزمير وقيصري وطرابزون، وصقاريا، وأقسراي، مظاهرات احتجاجية مماثلة ترفض نصب بوابات التفتيش الإلكترونية على مداخل المسجد الأقصى[1].

كما شهدت عواصم أوروبية وآسيوية وأفريقيّة، في جنوب أفريقيا، مظاهرات تضامنًا مع المسجد الأقصى وتنديدًا بممارسات الاحتلال في القدس المحتلة. وخرجت تظاهرات في كل من العاصمة البريطانية لندن، والسويد، والعاصمة الماليزية كوالالمبور، والعاصمة النرويجية أوسلو. وقالت مؤسسة «أوروبيون لأجل القدس» إن أكثر من 25 مدينة أوروبية شهدت، في تموز/يوليو، فعاليات مناصرة للقدس والأقصى[2].

1 للمزيد انظر: الشرق الأوسط، 2017/7/22، ووكالة الأناضول، 22-2017/7/23.
2 للمزيد انظر: الجزيرة.نت، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2017/7/23.





الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية الساروﻻ - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org

